جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية المرجع: .....

قسم : القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور المنظمات غير الحكومية في الترقية الحقوق الانسان

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق التخصص: القانون الدولي العام

من إعداد الطالبة :
– **سندس محفوظ**

تحت إشراف الأستاذ :
– جمال دوبي بونوة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ..... درعي العربي ..... رئيسا

الأستاذ.....جمال دوبي بونوة ..... مشرفا مقررا

الأستاذ..... عبد اللاوي جواد .....مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

نوقشت يوم:..**2021/07./08**

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما الله سبحانه وتعالى :

" وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

".إمي "

أطال الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

"أبي "

أطال الله في عمرها

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذي " جمال دوبي بونوة " و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء وغيرهم ممن تجاوزهم قلمي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذي الفاضل

" جمال دوبي بونوة "

الذي تكرم بإشرافه على هذه المذكرة ولم يبخل علي بنصائحه الموجهة لخدمتي

فكان لي نعم الموجه والمرشد

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات .

مقدمة

مقدمة

لقد ساهمت العديد من المتغيرات العالمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي في إحداث تحولات، و إفراز تحديات كبيرة مست بشكل رئيس قدرة الدول على القيام بمهامها بشكل منفرد، بحيث تلبي تطلعات مجتمعاتها لاسيما التطلعات ذات البعد الإنساني، فكان هذا السياق مساعدا على وجود فواعل أخرى تسعى إلى القيام بالمهام ، ومواجهة التحديات التي كانت من صميم اختصاص الدول، ومن هذه الفواعل تحد: المنظمات الدولية غير الحكومية INGO التي سارعت المشاركة الدول في إدارة وتبين بعض القضايا، كما تمكنت من وضع أجندات خاصة بها، وبذلك أضحت تساهم في رسم بعض الأدوار في مختلف المجالات التي تقتحمها.

إن التأثير المتزايد للمنظمات غير الحكومية في النطاق الدولي، ولد الانتباه ليس فقط إلى إنجازات هذه المنظمات ولكن أيضا إلى القضايا التي تدافع عنها. ومن بين هذه القضايا التي أولت لها المنظمات الدولية غير الحكومية أهمية وعناية بالغة: حقوق الإنسان، التي لم تعد شأنا داخليا، وإنما أصبحت قضية دولية وعالمية تستدعي تضافر جهود الدول وكذا المنظمات الدولية غير الحكومية وغيرهما من الفواعل من أجل ترقيتها وتعزيزها، وبالتالي أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دورا في رسم السياسيات العامة العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان و تدير هذه القضايا وفقا لمنطقها وطبيعة الآليات التي تستخدمها.

موضوع حقوق الإنسان أصبح يحظى باهتمام بالغ، ويشكل ثورة كامنة لها تأثير غير محدود في بنية و تشكيل وعمل الأنظمة الحديثة للإدارة الدولية، وأسلوب التفكير والتعامل مع المنظمات، وعلى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول، التي تتشكل منها الجماعة الدولية. إن الدراسات والبحوث المتعلقة بحقوق الإنسان لها ميزاتها الخاصة بها تتعلق بطبيعة هذا الموضوع الذي يعد حالا واسعا جدا ، إضافة إلى أنه لمة العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعني هذا المجال، ولاعتبارات أكاديمية فإنه لا يمكن أن تلم بكل

هذه المنظمات في مثل هذه الدراسة ، إضافة إلى ذلك هناك الكثير من القضايا التي يبرز من خلالها دور كبير للمنظمات الدولية غير الحكومية والتي لا يسعنا أن نتعرض لها جميعها من هنا ستكون هذه الدراسة ضمن حدود معينة سواء تعلق الأمر بحقوق الإنسان أو بالمنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في هذا المجال وهذا سيمكننا من فهم طبيعة.

و حدود دور هذه المنظمات و كذا تقييم مدى نجاعة الأسلوب الإداري الذي تتبناه في نشاطاتها المتعلقة حقوق الإنسان ومن هنا جاء اختيارنا لمنظمة العفو الدولية كأحد أهم المنظمات غير الحكومية التي عن بقضايا حقوق الإنسان.

أهمية الموضوع: •

إن الاهتمام البحثي والأكاديمي بالمنظمات الدولية غير الحكومية جاء مواكبا لتطور أدوار ومسؤوليات هذه المنظمات، ومن المهم جدا أن تدرك أن اتساع نطاق تمثيل المنظمات الدولية غير الحكومية يزيد من صعوبة دراسة كل ما يرتبط بها، إذ يبقى مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية من المفاهيم التي يصعب تحديدها بدقة.

هذا الموضوع يعالج قضيتين رئيسيتين أولهما تتعلق بإدارة المنظمات الدولية غير الحكومية والفضية الثانية تتعلق بدور هذه المنظمات في مجال حقوق الإنسان والتركيز على منظمة العفو الدولية التي تسعى إلى إنشاء ثقافة حقوق الإنسان عبر بناء معرفة واسعة وإدراك حقيقي بقضايا حقوق الإنسان العامة وستركز الدراسة على الفترة الممتدة من 1961 -2012 من تاريخ منظمة العفو الدولية في مجال حماية وإدارة قضايا حقوق الإنسان، حيث سنتطرق إلى أهم المراحل وأبرز الانجازات التي قامت بها المنظمة فقط دون التطرق إلى حل المراحل التاريخية للمنظمة ، إذ ليس في إمكاننا ذلك في هذا النوع من

اهمية للموضوع:

يهدف هذا الموضوع إلى مناقشة الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال الوقوف على مختلف الميزات التي تملكها، والإستراتيجيات التي تتبعها، من أجل الدفاع عن قضايا باتت من أولى أولويات المجتمع الدولي وفي اعله و هي حقوق الإنسان. من جهة أخرى فإن النقاشات التي أثيرت حول علاقة هذه المنظمات الحكومات ومدى تبعيتها أو استقلالها عنها

– ترهن قدرات المنظمات غير حكومية بشكل كبير، من هنا تسعى الدراسة إلى التركيز على المنهج الذي تقوم عليه المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارتها لمختلف المجالات التي تنشط من أجلها سيما وأن الكثير من الدراسات

– التي تتناول موضوع المنظمات غير الحكومية

– لا تركز على طريقة إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية للقضايا التي تعنى بها بشكل كاف بقدر ما تتم بتتبع مختلف المجالات التي تنشط فيها وأهم انجازاتها.

تتبع هذه القيمة أساسا من الرغبة الشخصية في الاهتمام بحقوق الإنسان ، وكل ما يرتبط ما نظرا لما تشكله من أهمية في حقل العلاقات الدولية، إضافة إلى أن تخصص الإدارة الدولية يعطي لنا بمجال واسعا للوقوف على ما تواجهه المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشكل خاص من تحديات وضغوطات، وهذا ما شجعنا أكثر على الخوض في مثل هذه المواضيع على أمل أن تشكل هذه الدراسة إضافة لهذا التخصص. أهداف الدراسة : تتركز أهم أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

1– تحديد المميزات الخاصة بالمنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان .

2- الوقوف على أهم الأساليب الإدارية المتبعة داخل المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي تتنوع حسب أهداف، ونوع المنظمة،

3- إبراز التحديات التي تواجهها المنظمات الدولية غير الحكومية ، والتركيز خصوصا على البيئة الداخلية والمعوقات الذاتية التي تواجه عمل المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، وتبيان أثر هذه التحديات على أدائها الإداري

4- محاولة الخروج من قالب الدراسات الوصفية كلما تعلق الأمر بمجال حقوق الإنسان ، إلى دراسات أكثر عمقا لاسيما إذا تم ربط هذه الدراسات بالتركيز على أسلوب إدارتها لقضايا حقوق الإنسان ونوعية هذا الأسلوب ومدى نجاعته.

أسباب اختيار الموضوع :

ثمة العديد من الأسباب وراء اختيارنا لهذا الموضوع وتعود أهم هذه الأسباب إلى:

1. الأسباب الموضوعية :

- تتعلق هذه الأسباب بطبيعة موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية، التي على الرغم من الأهمية المتزايدة فا ، إلا أن الدراسات في هذا المجال قليلة بالمقارنة مع ما كتب و نشر عن المنظمات غير الحكومية الأخرى، من هنا جاءت دراستنا هذه لتقديم إضافة لهذا الحقل المعرفي، لا سيما فيما يتعلق بالمحاولات الأكادمية في ضبط مفهوم وخصائص هذا المفهوم.

- تسعى الدراسة أيضا إلى تسليط الضوء على أساليب العمل ، وطرق التسيير على مستوى هذه المنظمات الدولية غير الحكومية ، وأهم الطرق والآليات التي تستخدمها في محاولة إبراز دور مثل هذه الآليات في مساعدة المنظمات الدولية غير الحكومية على إدارة القضايا التي تدافع عنها. في الأسباب الذاتية: تتمثل أهم الأسباب الذاتية التي دفعت باتجاه اختيار الموضوع في

– لطالما كان طالب العلاقات الدولية ملما بمختلف القضايا التي تدور على المسرح الدولي، لكن الاهتمام ظل منصبا على قضايا الراع، والسياسة الخارجية ، والمنظمات الدولية و..الخ في حين الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان يكون بدرجة أقل، على الرغم من أنه لا يختلف اثنان في أهمية هذه القضايا ، وربما ذلك راجع أساسا إلى عملية التوجيه التي تتم على مستوى أقسام العلوم السياسية .

لذلك كانت رغبتنا في تناول هذا الموضوع زيادة على ذلك الميل الكبير بكل ماله علاقة بنشاط المجتمع المدن و تنظيماته المختلفة.

– لأن جانب هام من الدراسة يتناول الإدارة، وبعض النظم الإدارية قد يكون أقرب لتخصص التنظيمات الإدارية ، بالتالي فمثل هذه المواضيع تأني كمحاولة للجمع والتقريب بين تخصصين هما في الواقع متكاملين، غير أن الكثير من طلبة العلاقات الدولية لا يلمون بدرجة كافية مواضيع الإدارة و التسيير، فمهما كان تكوين طالب العلاقات جيدا في مجال تخصصه يبقى غير كاف، ما لم يطعم بأهم أسس و أبجديات الإدارة سيما ونحن الآن نشارك في بلورة تخصص الإدارة الدولية طرح الإشكالية:

إن دراسة موضوع إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان يكتسي أهمية كبيرة في ضوء مجموعة من الاعتبارات العلمية والأكادمية، وهذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على الدور الحقيقي، والمأمول الذي يمكن أن تضطلع به هذه المنظمات، حيث باتت هذه المنظمات شريكا حقيقيا بل أضحت تنافس الدول في مجال حقوق الإنسان وبالتالي أصبحت ثمة ضرورة كبيرة المعرفة حقيقة وطبيعة و كذا مدى هذا الدور، كما أن هذه المنظمات تحظى بنفوذ كبير في مختلف العمليات الدولية خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان، غير أنهما تصطدم بتحديات كبيرة وضغوطات لاسيما من طرف الدول، لذلك تعمد هذه المنظمات إلى تبني أساليب إدارية معينة و استراتيجيات خاصة حيني تمكن من تحقيق النجاعة المطلوبة وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها. من هنا فالإشكالية التي تطرح في هذه الدراسة تتمثل في: :

إلى أي مدى تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا في إدارة قضايا حقوق الإنسان وما أهم العوائق التي تواجهها في ذلك ؟ و تتصل بهذه الإشكالية بمجموعة من الأسئلة التي تثيرها الدراسة منها :

1- ما مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية ؟

2-ماهي أهم الأساليب الإدارية المتبعة على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية ؟

3- كيف تؤثر منظمة العفو الدولية في مجال حقوق الإنسان؟

الفرضيات

1، كلما زادت مستويات التنسيق بين المنظمات الدولية غير الحكومية والحكومات، زادت معدلات نجاح إدارة المنظمات لقضايا حقوق الإنسان.

2، تلعب البيئة التي تعمل فيها المنظمات الدولية غير الحكومية

- على غرار منظمة العفو الدولية

- وطبيعة العلاقة مع السلطة دورا مؤثرا في ضمان نجاح إدارة قضايا حقوق الإنسان

3، كلما كانت النظم الإدارية التي تعتمد عليها المنظمات الدولية غير الحكومية شفافة، كلما زادت فعاليتها في تحقيق أهدافها.

المنهج المتبع

إن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تستدعي منا الوقوف على نقاط هامة تتعلق بضرورة معرفة دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان ، وكذا ضرورة معرفة القنوات والآليات التي تستخدمها هذه المنظمات، كذلك معرفة العلاقة الموجودة والتي يفترض أن تكون بين هذه المنظمات والدولة وطبيعة هذه العلاقة بين الصدام وضرورة التعاون

لاسيما إن كانت القضية تتعلق بحقوق الإنسان. من هنا كان لزاما علينا الاعتماد على مقاربات منهجية تصب في هذا الاتجاه ولذلك فقد اعتمدنا على:

صعوبات الدراسة :

ككل دراسة علمية أكاديمية لابد أن تواجهها صعوبات، قد تختلف هذه الصعوبة تبعا للموضوع المدروس وطرق معالجته. لكن الصعوبة لابد من وجودها . الصعوبات التي واجهنا في هذه الدراسة عديدة أهمها:

تقسيمات الدراسة:

هذا وللإجابة على الإشكالية الرئيسية الموضوع وما تفرع منها من تساؤلات فرعية اتبعنا الخطة التالية، والتي تناولنا فيها موضوعا وفق خطة التالية وهي إذ جاء الفصل مقاربة مفاهيمية للمنظمات الدولية غير الحكومية و إدارة قضايا حقوق الانسان ويتفرع عنه مبحثين، تناولنا في المبحث الأول مفهوم مقاربة مفاهيمية للمنظمات الدولية غير الحكومية أما المبحث الثاني خصصناه مقاربة مفاهيمية لحقوق الانسان

وجاء الفصل الثاني بعنوان أهم أساليب وآليات إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان.والذي بدوره يتفرع عنه مبحثين ، تناولنا في المبحث الأول هم أساليب إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان، وأما فيما يخص المبحث الثاني أهم آليات إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان وفي المبحث الثالث

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية للمنظمات الدولية غير الحكومية وإدارة قضايا وحقوق الإنسان

لقد حظيت المنظمات غير الحكومية باهتمام كبير في مختلف الأوساط الأكاديمية والسياسية، وعلى الرغم من إنتشارها الواسع، وتنوعها الكبير ، إلا أن ذلك لا يعبر عن سهولة دراسة هذا النوع من المنظمات، لاسيما على صعيد التعريف ، وضبط مختلف الميزات التي تنفرد بها هذه المنظمات، التي تعبر عن جزء هام من القوى المحركة للسياسة الدولية اليوم وفي مختلف المجالات، وهي تصنع مع منظمات المجتمع المدني الأخرى توليفة من النشاطات التي تصب في محاولة لعب أدوار هامة إلى جانب الفواعل الرسمية؛ من أجل صياغة خطاب دولي مشترك، يعمل على تحسين حياة الإنسان في مختلف المستويات، وفي العديد من المجالات، كما هو الحال في مجال حقوق الإنسان. إذ تعمل المنظمات غير الحكومية على التصدي لمختلف التهديدات التي تواجه هذا المجال، والعمل على ترقية، وتعزيز هذه الحقوق. ومن خلال هذا الفصل سنحاول توضيح المقاربة المفاهيمية للمنظمات غير الحكومية التي ستمكننا من تحديد ماذا نقصد بالمنظمات الدولية غير الحكومية كمفهوم أولا ، و كإدارة ثانيا ، ثم تحديد مفهوم حقوق الإنسان ، و موقع هذه الحقوق في الأجندة الدولية.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للمنظمات الدولية غير الحكومية

تعبر المنظمات غير الحكومية عن صنف من أصناف المنظمات، التي تشكل لهدف معين ولتعبر عن إرادة الأطراف المنشأة لها، لذلك كان لزاما علينا قبل التطرق لمفهوم المنظمات غير الحكومية ، ثم للمنظمات الدولية غير الحكومية، أن نتناول أولا مفهوم المنظمات بصفة عامة وتحديد مختلف الأطر التي تضبط نشاطها، ما يساعدنا في فهم أكبر للمنظمات غير الحكومية التي هي نوع من أنواع المنظمات. بالتالي سنقسم هذا المبحث بين مفهوم المنظمة الدولية و مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية [1].

[1]– المجتمع المدني من الناحية التاريخية شكل متطور من أشكال المجتمع الذي يفترض أن الأفراد فيه يتنافسون مع بعضهم البعض حول قيمهم المشتركة ويضم هذا المجتمع شبكة واسعة من الجمعيات والمنظمات التي تعمل على تحسين حياة الأفراد الذين تمثلهم والبحث عن شروط أفضل للحياة ، وتعد المنظمات غير الحكومية اهم منظمات المجتمع المدني.

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

تعمل المنظمات على مستويات مختلفة: المستوى المحلي الوطني والمستوى الدولي والمستوى العالمي وما يهمنا في هذه الدراسة المنظمات التي تنشط على المستوى الدولي. حيث يوجد هناك نوعان من المنظمات: المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية.

أولا. تعريف المنظمات الدولية الحكومية:

تعرف المنظمات الدولية بأنها:

"منظمات ترجع نشأها إلى المؤتمرات الدولية التي تحولت أماناتها العامة بسبب التحولات الدولية إلى أمانات دائمة في ظل تسمية جديدة هي المنظمات الدولية ، وقد باتت فاعلا من الفواعل الدولية إلى جانب الدول [1].

يبدو هذا التعريف غير كاف للمنظمات الدولية الحكومية ذلك أنه يركز فقط على السياق التاريخي الذي ظهرت فيه المنظمات الدولية، لذلك لا بد من تعريف أشمل مثل هذا التعريف الذي يرى بأن المنظمات الدولية الحكومية هي :" هيئات دولية دائمة تضم عددا من الدول تتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء باتهدف إلى حماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء".. فهذا التعريف يركز على طبيعة المنظمات الدولية ، و أهم خصائصها كالاستقلالية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها [2].

تعددت التعاريف الخاصة بالمنظمات الدولية، بسبب اختلاف الزاوية التي يدرس من خلالها كل باحث المنظمة الدولية، فهناك من يعرف المنظمة الدولية إنطلاقا من الجانب

---

[1]– سهيل حسين الفتلاوي، المنظمات الدولية. (ليتان : دار الفكر العربية، الطبعة الأولى، 2004)، ص 55

[2]– مبروك غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية – دراسة تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي، في الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص 20

القانوني أو الجانب الهيكلي لها، وذلك من خلال كون المنظمة الدولية عبارة عن مؤسسة أو جهاز تنشئه مجموعة من الدول، يمتلك بعض الصلاحيات والوسائل التي تمكنه من القيام بالمهام المنوطة به [1].

في هذا الصدد نذكر ابرز التعريفات المقدمة للمنظمات الدولية من خلال بعض الاجتهادات الأكاديمية العربية حيث[2]:

يعرف الأستاذ محمد المجذوب المنظمات الدولية بأنها: "تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام و بالشخصية الدولية" وتتفق مجموعة من الدول بموجب ميثاق أو اتفاقية على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة، من خلال العمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها، والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي. كما يعرفها الأستاذ شلبي إبراهيم: بأنها " هيئة دائمة ذات إرادة مستقلة تتفق الدول على إنشائها المباشرة الاختصاصات التي يتضمنها الميثاق[3].

ومن خلال تعريف إبراهيم شلي ، تتضح لنا جملة من الشروط التي يشترط توافرها في المنظمة الدولية، وهي: الديمومة، الإرادة المستقلة، وهناك من يعرف المنظمة إنطلاقا من الزاوية القانونية من خلال كونها " شخص اعتباري من أشخاص القانون الدولي العام، ينشأ عن اتحاد إرادات الدول الأجل حماية مصالحها المشتركة ويتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي في مواجهة الدول الأعضاء". كما تعرف المنظمة على أنها :" مجموعة من الأفراد لديهم هدف معين، يستخدمون طريقا أو أكثر للوصول إليه، وهي ذات شخصية اعتبارية لها كيانها المستقل

[1]– إبراهيم شلبي، السظيم الدولي : دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، في بيروت الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984، ص11.

[2]– أحمد باناجه، سعيد محمد، الوجيز في قانون المنظمات الدولية والإقليمية (بيروت: دار النشر، 1985 ، ص09.

[3]– المنظمات الدولية الحكومية قد لا تضم فقط الدول في عضويتها إذ تجد ما يسمى المنظمات الدولية الهجينة و هي تلك المنظمات التي تشرك الأفراد في عضويتها إلى جانب الدول كمنظمة العمل الدولية .

عن الأفراد المكونين لها و تدار بواسطة مجلس إدارة منتخب بواسطة الجمعية العامة للأعضاء في العادة [1].

ثانيا: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

رغم أن جمعيات المواطنين التطوعية قد وجدت عبر التاريخ إلا أن المنظمات غير الحكومية كما نعرفها اليوم، وخاصة على المستوى الدولي قد تطورت بعد الثورة الصناعية أي خلال القرنين السابقين.

وإذا ما وضعنا جانبا الشبكات الدينية والأكاديمية التي يعود تاريخها إلى العصور الوسطى

– والتي كانت كونية أكثر منها دولية

– فإن تأسيس أول منظمة غير حكومية دولية كان سنة 1839 ، وهي منظمة "مناهضة العبودية الدولية"

أما أهم هذه المنظمات فهي اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تأسست سنة 1863.

وقد تنامى عدد هذه المنظمات منذ فاية الحرب العالمية الثانية بشكل سريع بمعدل 90 منظمة دولية غير حكومية كل عام، في حين كانت تنمو بمعدل 10 منظمات سنويا في نهاية القرن التاسع عشر، و قد حافظ 30 % فقط من الجيل الأول من المنظمات الناشئة على بقائه[2].

---

[1]– جميل عودة، المنظمات الحكومية والمعلمات غير الحكومية تم تصفح الموقع في 12/07/2021

http://www.annabaa.org/index.htm

6Bill Seary, The Early History :From the Congress of Vienna to the San Francisco Conference Peter

[2] –Management Policy, Learning Beyond Regional, Cultural, and Political Boundaries (Marcel Dekker, New York, 2004), p.50.

إلا أن المنظمات التي تم إنشاؤها بعد الحربين العالميتين كانت فرصها في البقاء أعلى. ولم تمنع سنوات الحرب العالمية الأولى من قيام العديد من هذه المنظمات حيث قدر اليونس(Lyons) عدد المنظمات التي أنشأت بين سنتي 1915- 1919. i50 منظمة دولية غير حكومية.

القطاع التطوعي المستقل منظمات القطاع الثالث (third sector organization)، منظمات القاعدة (grassroots organization)، المنظمات غير الربحية أو المنظمات المواطنين (citizens organization).* القدتم اعتماد تسمية المنظمات غير الحكومية بشكل رسمي وعالمي من قبل ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945 وذلك في المادة 71 من الفصل العاشر منه والهدف من ذلك هو التفريق بين المنظمات الخاصة، والوكالات مابين الحكومية المتخصصة في حقوق المشاركة. رغم أن التسمية قد استخدمت من قبل بعض النشطاء العماليين في بداية العشرينيات من القرن العشرين المرتبطين بمكتب العمل الدولي tوالجمعية الدولية التشريع العمل سابقا [1].

و عندما قامت 132 منظمة غير حكومية بالتعاون فيما بينها سنة 1910 قامت بذلك تحت تسمية إتحاد الجمعيات الدولية [2].

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية، وكل تعريف من هذه التعريفات يعكس مرحلة تاريخية معينة. وهذا ما زاد من صعوبة التحكم في هذا المفهوم بشكل دقيق لذلك من الواجب عدم عزل أي تعريف عن السياق التاريخي الذي ظهر

---

[1] -Martens, Kerstin, 'Mission Impossible? Defining Nongovernmental Organizations', Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Vol. 13, No. 3, September 2002).p27

[2] -Pierre-Yves Saunier, Author manuscript, published in: Akira Iriye et Pierre-Yves Saunier (Ed.) "The Palgrave Dictionary of Transnational History" in : http://hal.archivesouvertes.fr/docs/00/36/83/69/PDF/DTH NGOs.pdf

فيه، وسنعمل على ضبط مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية إنطلاقا من امتداداته التاريخية، وكذا الجغرافية التي كان لها أكبر الأثر في رسم ملامح هذا المفهوم .فقد مرت المنظمات غير الحكومية في تاريخها، بمراحل مختلفة، وعبر أجيال متباينة. عبرت كل منها عن مميزات خاصة، وآليات ترتبط بدف، وطبيعة النشاط، الذي تقوم به.

ويوضح الجدول التالي هذه الأجيال التي اتفق عليها أغلب الباحثين :

أعضائها، تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية، وتؤثر في دولتين على الأقل فهي مرفق دولي ومعين هذا أنها لا تخضع للقانون الوطني، وبأن النشاط الذي تمارسه موجه للدول كافة ، وليس محليا كالأحزاب السياسية أو المنظمات السياسية الأخرى ، التي تركز في أهدافها ونشاطاتها على دولها فقط

أما عن تعبير "غير حكومي"فهو يشير إلى مضامين كثيرة منها:

1- أن ثمة اتفاقية عامة هي التي أنشأت المنظمات غير الحكومية وبأنها لم تتأسس باتفاقية ما بين الحكومات[1].

2- تقدم نظرية العلاقات مصطلح الفاعلون غير الحكوميين (الذي يشمل جميع الفاعلين على المستوى الدولي ، الذين لا ينتمون للحكومة. ويعكس هذا التعريف فرضيات نظريات الواقعية [2].

ويشير مصطلح الفاعلون غير الحكوميين في نظرية العلاقات الدولية إلى كل من : المنظمات غير الحكومية، الشركات، خصوصا الشركات متعددة الجنسيات، والإعلام الدولي، و الجريمة الدولية المنظمة، وفاعلين آخرين على غرار حركات المافيا، والمجموعات العسكرية الإجرامية والإرهابية على المستوى الدولي

---

[1] -Anna,karimlindblom,Non-governmental organizations in international law.(UK:Combridge university Press, 2005). p. 41

[2]- مارتينا ،فيشر، ترجمة: يوسف حجازي ، المجتمع المدني ومعالجة الراعات التجاذبات و الإمكانيات والتحديات (مركز بر عهوف للإدارة البناءة لفتراعات ، اوكتوبر 2006 ، ص04

و بذلك، نجد أن تعبير الفاعلين غير الحكوميين لا يتعلق فقط بالمنظمات غير الحكومية.

3- أنه لا يوجد أي تأثير حكومي ، على الأقل ثمة شعور رسمي بذلك، وإن كان على المستوى العملي، العديد من المنظمات غير الحكومية تعتمد على التمويل الحكومي، أو مايين حكومي ، والذي يؤثر بشكل سلبي على استقلاليتها [1].

وفي مايلي سنعرض

أهم التعاريف التي قدمت للمنظمات غير الحكومية:

• يعرف الأستاذ مارسيل ميرل المنظمات غير الحكومية على أنهما:

"كل تجمع، أو جمعية أو حركة مشكلة بطريقة دائمة من طرف أفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة بغرض متابعة أهداف غير ربحية"[2].

هذا التعريف يركز على طبيعة تشكل المنظمات غير الحكومية التي تنطلق مع كل تجمع الأفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة وهذا الطابع الدولي للمنظمات غير الحكومية ثم يشير التعريف إلى الطابع غير الربحي الذي يميز هذا المنظمات للتفرقة بينها وبين الشركات والمنظمات الربحية الأخرى غير أن هذا التعريف لا يتحدث الطابع الاستقلالي لهذه المنظمات الذي تعمل بعيدا عن الحكومات وتدخلاتها.

المقصود أساسا هذه الفرضيات هو أن التفاعلات بين الحكومات تشكل العلاقات المحورية و الهامة في إطار البحث في السياسة الدولية

---

[1] -Anna,karimlindblom, op cit., p46

[2]- Josépha laroche, politique internationale, (Paris, librairie generale de droit et de jurisprudence, EJ.A.,2eme ed., 2000), p.134

• المنظمات الدولية غير الحكومية هي منظمات تعتمد على فواعل مستقلة من غير الحكومات والشركات، وهي منظمات غير ربحية قاعدتها التأكيد على العمل التطوعي والعمل من أجل تقديم الخدمات [1].

و تصنف المنظمات غير الحكومية إلى عدة أشكال وذلك حسب 16: نوع النشاط types of activities. نوع الالتزام types of undertake . الحجم types of size مجال التركيز types of sectoral focus. مصادر التمويل types of sources of funding.

أما هذا التعريف فهو يشير إلى الطابع غير الحكومي لهذه المنظمات، غير أن مصطلح فواعل لا يعبر عن طبيعة الأعضاء المنضمين لهذه المنظمات ذلك أهم أفراد من دول مختلفة تجمعهم أهداف وغايات مشتركة ولا يرتبطون بأي حكومة، وهذا التعريف جيد جدا من حيث تصنيفه للمنظمات غير الحكومية حيث تعتبر هذه أهم التصنيفات التي توصل إليها الباحثون المهتمون بمجال المنظمات غير الحكومية[2].

- المنظمات الدولية غير الحكومية هي منظمات غير ربحية تهدف لخدمة المصالح والإجتماعية والحضارية كما أنها معنية بتركيز جهودها والعمل على أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية بما تشمله من عدالة تعليم، صحة، حماية البيئة وحقوق الإنسان . هذا التعريف إضافة هامة لمفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية فهو يتطرق للمجالات التي يمكن أن تنشط فيها المنظمات غير الحكومية مع الإشارة الطابع غير الربحي لهذه المنظمات[3].
- المنظمات الدولية غير الحكومية هي هيئات غير حكومية، تجمع بين مواطنين متطوعين لا تهدف إلى الربح وتعمل على المستوى المحلي والوطني والدولي، وتعمل

---

[1] –Sara Michel, the role of NGOs in human security.(uk,harvad university, 2002),po4

[2] 15 – Ibid.p04

[3] –Gayle Allard,the influence of government policy and NGOs on capturing private investment.(Madrid the organizers of OECD global forum on international investment,2008),po4 Instituto : México (18 James Robinson, Elective Affinities in Latin America: TNAs and the State p04.2006 Tecnológico Autónomo de México,

من أجل حماية وتحسين قيم، ومصالح المواطنين الذين تمثلهم. هذا التعريف يعد أكثر شمولا مقارنة بالتعاريف السابقة، حيث أشار إلى طابعها غير الحكومي وكذا طبيعة العضوية التي تعتمد على التطوع كما تتدرج المستويات الثلاث التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية، غير أن تعبير "القيم " و "مصالح المواطنين " فيها نوع من الغموض والالتباس ولا تعبر بشكل دقيق عن الهدف الذي تعمل من أجله هذه المنظمات كما أن مصطلح القيم يحتاج مزيدا من الشرح، فأي القيم يقصد ؟ لهذا السبب فإن أي تعريف يقدم لمصطلح أو مفهوم لابد أن يتحرى صاحبه الدقة والوضوح.

من التعاريف أيضا من يكز على أنواع المنظمات غير الحكومية حيث يقسمها إلى ثلاثة أنواع: منظمات غير حكومية دفاعية advocacy NGOs منظمات غير حكومية عملياتية منظمات غير حكومية هجينة hybrid NGOs[1].

1. منظمات غير حكومية دفاعية:

هي منظمات تعمل على المستوى الوطني والدولي من أجل مصالح المجموعات التي لا تستطيع إيصال صوتها أو الدفاع عن قضاياها بنفسها.

2. منظمات غير حكومية عملياتية :

هي المنظمات التي تقدم أو تمنح السلع والخدمات لزبائنها المحتاجين لها ويرتكز دورها على تحسيد برامج للتنمية.

3. منظمات غير حكومية هجينة :

هي تلك المنظمات التي تقوم بالمهمتين السابقتين معا . إذن فقد حاول العديد من الباحثين تقديم تعريف للمنظمات غير الحكومية واجتهدوا من أجل صياغة تعريف يكون ملما بكل جوانب هذا النوع من المنظمات. غير أن تعريفاقم هذه تصطدم بخلفياتهم العلمية والثقافية ما يجردهم نوعا من الموضوعية المطلوبة، غير أن الأستاذ clark حاول في عام 1991 أن

[1] –Ibid, p.03

يقدم تعريف يبدو أكثر إلماما مفهوم المنظمات الدولية غير حكومية حيث يميز بين ستة فئات للمنظمات غير حكومية هي:

1. وكالات الرفاهية والإغاثة.
2. منظمات الإبداع التقني.
3. مقاولو (متعهدو) الخدمة العامة .
4. منظمات التنمية.
5. منظمات تنمية القاعدة الشعبية.
6. منظمات الدفاع، والشبكات[1].

، بالتالي فالأستاذ clark يرى أن تعريف المنظمات غير الحكومية يشمل كل هذه الأصناف أو الفئات، ولا يمكن أن يشمل جزء ولا يشمل جزء أخر. مما سبق يمكننا الوقوف على مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية إنطلاقا من المعايير التالية: المعيار الاجتماعي، المعيار الاقتصادي، المعيار السياسي والمعيار الأخلاقي.

1- المعيار الاجتماعي:

تعرف المنظمات الدولية غير الحكومية

- حسبه هذا المعيار على أنها تجمعات أو جمعيات أو حركات تضم عددا من الأفراد، لا تتمثل فيها الحكومات وليس لها هدف ربحي. في هذا التعريف يركز الأستاذ غضبان مبروك على البعد الاجتماعي لهذه المنظمات إنطلاقا من طبيعة العضوية فيها والتي تنحصر في الأفراد فقط.

كما يتضح هذا المعيار من خلال الخدمات التي تقدمها

[1] -John Farington Antbony Bebbington and other reluctant partners?non-governmental organization the state and sustainable agricultural development.(london,the tylor a&francise library,2005),p03

معظم المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث تركز على تقديم المساعدات المختلفة للأفراد في مختلف المجالات الإنسانية، الحقوقية، التنموية،...

2. المعيار الاقتصادي:

يعد هذا المعيار من أهم المعايير المميزة لمفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية الارتباطه الكبير بنوع النشاط وطبيعة العمل الذي تقوم به هذه المنظمات.

فالكثير من التعاريف المقدمة للمنظمات الدولية غير الحكومية تركز على أنها منظمات غير ربحية "، كما توجد العديد من الدراسات تطلق على المنظمات الدولية غير الحكومية ب: "القطاع الخيري "للدلالة على مساحة النشاط الاجتماعي الذي تمثله المنظمات غير حكومية وهو في الأساس نشاط لا يهدف للربح الشخصي إنما للصالح العام . المنظمات الدولية غير الحكومية ليس لها هدف ربحي، بالتالي فهي لا توزع أي ربح على أعضائها المؤسسين لها، لأن هدف هؤلاء الأعضاء هو فقط تحقيق الأهداف التي جمعتهم، وهي الأهداف التي ميزهم عن منظمات وهيئات دولية أخرى ، مثلا أن تهدف إلى إحداث التنمية في دولة أو منطقة فقيرة ، أو رعاية ضحايا الكوارث[1].

في هذا الصدد نجد التعريف الذي يعرف المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها تلك المنظمات ذات البيروقراطيات الكبيرة، وتملك ميزانيات قيمتها ملايين الدولارات، وبعض هذه المنظمات تركز على إحداث تنمية على المدى الطويل ، وهناك منها من يركز على المدى القصير لاسيما في حالة الكوارث الطبيعية أو النزاعات ..

3. المعيار السياسي والقانوني :

يمكننا أن نتلمس هذا المعيار عند محاولتنا تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية إنطلاقا من أن هذه المنظمات لا ترتبط بالحكومات أي لا تتصف بالطابع الرسمي ، فهي مستقلة في قرارها ، متباينة في مواقفها أحيانا كثيرة مع مواقف حكوماتها ، بل إنها تعمد إلى

[1] 2 -Neilma,Gantner, Helen Morris, "Toward an enabling legal environment for civil society, The international Journal of Not-for-profit law. (Kenya,jssue1;November, 2005).p04.

مراقبة أداء الحكومات، في محاولة منها إلى تتبع أخطائها، وفضح إنتهاكاتها خاصة إذا ارتبط هدف هذه المنظمة أهداف إنسانية مثل: حماية حقوق الإنسان أو محاربة الفقر، أو غيرها من الأهداف التي تمس المواطنين بصفة مباشرة، و تتصل بحياتهم اليومية . فهذا المعيار يهتم بالعلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والحكومات.

كما يتضح المعيار القانوني في التعاريف التي تتناول الشخصية القانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية، حيث تشير هذه التعاريف إلى امتلاك هذه المنظمات للشخصية القانونية أي لها حقوق وعليها التزامات ، وتتبع هذه الصفة إنطلاقا من الحقوق المكفولة للأفراد كالحق في التعبير والتجمع وهي الحقوق المقدسة في القانون الدولي، وفي مختلف القوانين الوطنية، وهذه الحقوق لا يمكن أن تكيف حسب أهواء الحكومات وبالتالي لن تكون هذه المنظمات خاضعة للقيود المعيقة لنشاطها، لاسيما على مستوى التمويل، أو شروط العضوية.

والشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية معناها أن لها الحق في أن تقاضي وتقاضى لأن اكتساب الشخصية القانونية تندرج ضمنه مسؤوليات

4. المعيار الأخلاقي: يتجلى هذا المعيار أساسا في الطابع التطوعي لأعضاء هذه المنظمات إذ يندفعون إلى تشكيلها إنطلاقا من إراد گم الذاتية، وكذلك إنطلاقا من الحس المشترك بالجماعة والتضامن ، حيث يتقاسمون هدفا واحدا هو الدفاع عن قضية ، أو فئة معينة حيث نجد منظمة دولية غير حكومية مقرها في النمسا مثلا إلا أن نشاط أعضائها يركز على قضية الفقر في إفريقيا أو أي قضية أخرى فهذه الخاصية

-أي الطابع التطوعي

- للمنظمات الدولية غير الحكومية هي من أهم السمات المميزة

حتى نتمكن من إعطاء تعريف شامل للمنظمات الدولية غير الحكومية لا بد من الجمع بين مختلف هذه المعايير. فالتعاريف الشاملة للمنظمات الدولية غير الحكومية هي التي تجمع

بين كل هذه المعايير وقد قامت العديد من الهيئات المعنية بنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية بهذا من أمثلتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة حيث حدد جملة من الشروط التي ينبغي أن تتوفر لأجل تحديد مفهوم المنظمات غير حكومية وهي:

1. يجب على المنظمات غير حكومية أن تساعد على تحقيق أهداف وأعمال الأمم المتحدة.
2. يجب أن تكون هيئة ممثلة رسميا، ومقرات محددة و أعضاء دائمين و أن تضمن شفافية مواردها.
3. يجب أن لا تكون ربحية.
4. يجب أن لا تستخدم العنف؛ للتفرقة بينها وبين حركات التحرر.
5. يجب أن تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
6 يجب أن تتأسس بواسطة اتفاقيات حكومية.
7. يجب أن تستمر في أداء نشاطاتها 10 سنوات على الأقل[1].

يتضح من خلال هذه النقاط أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن ورائه الأمم المتحدة اكتفي بوضع الشروط لتصنيف المنظمات غير الحكومية، وبذلك تحاوز الجدل حول إعطاء تعريف موحد لها. وهي شروط ترتكز أساسا على مدى قدرة هذه الهيئات على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما يعكس الشرط السادس، التحدي الذي تمثله هذه الهيئات للدول وهو ما جعل المجلس يضع هذا الشرط كأحد مميزات هذه المنظمات.

بناء على ما تقدم، يمكننا تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية على أنهما: منظمات تعمل بصفة مستقلة عن إرادة الدول: عضوية ونشاطا. والتي تهدف إلى تقديم الخدمات والسلع بشكل تطوعي و غير ربحي، تعمل على مستويات: دولية أو، عالمية في إطار شبكي، يربطها بالمستويات المحلية والوطنية. تنشط المنظمات الدولية غير الحكومية ، على مستوى كل دول

[1] –John Baylis& Steve Smithe ,the globlazation of world politics (oxford: Oxford university press,third edition,2003),p437

العالم عبر الفرو العقدين الأخيرين، ويرجع سبب ذلك إلى تشجيع الحكومات النشاط المنظمات غير الحكومية وتثمينها الدورها.

التوجه المتزايد نحو الخوصصة والتقليل من دور الدولة في مختلف القطاعات لاسيما الاقتصادية منها، إضافة إلى الطابع التطوعي وغير الربحي ، الذي تتسم به المنظمات غير الحكومية زاد في مصداقيتها على حساب الدولة ، كما أن المنظمات غير الحكومية، تشجع على التغيير الاجتماعي وحماية الحقوق الفردية بمراقبة وإنتقاد الحكومة وقوى السوق عن طريق تأثير السياسات الاجتماعية أو سياسات السوق ، كل هذه العوامل وغيرها كانت سببا في زيادة أهمية هذه المنظمات من جهة ، وفي تحديد نوع العلاقة التي تجمع بين المنظمات غير الحكومية والدولة، والتي طالما تميزت بالتوتر أحيانا والعدائية في أحيان كثيرة. وهذا الحديث[1].

– عن تأثيراتها وعلاقاتها بالدولة

– يقودنا إلى التساؤل عن أهم الخصائص التي تتميز بها المنظمات غير الحكومية، وهذا ما يتناوله المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني : أهم خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية

إن موضوع المنظمات غير الحكومية، يعرف جدلا كبيرا من حيث المفهوم، كما رأينا سابقا، و كذا من ناحية تحديد الخصائص والمميزات التي تنفرد بها المنظمات الدولية غير الحكومية ، و سبب هذا الجدل والاختلاف يرجع إلى التنوع الكبير الذي تشهده، من ناحية الحجم والموارد، و محالات النشاط (وطرق النشاطات) ، و أشكالها ، و بناها الهيكلية ،و الفئة المستفيدة من هذا النشاط ، فهي تنشط في مجال حقوق الإنسان و التنمية البيئة المرأة

[1] –Bidet, Eric ,"Explaining the Third Sector in South Korea "International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations,(Vol. 13, No. 2, June 2002 278

(الشباب حركة السلام الحد من الفقر المساعدة الدوليةإعانة اللاجئين ضد الفساد العدالة الاقتصادية ، الرفاهية (Welfare)، حقوق المستهلك (consumer rights) [1]

فتنوع النشاطات يظهر في تقديم الخدمة، المراقبة، تقييم الحاجات، الدعوة للتدريب التعليم، التنسيق، التمويل، تقييم واقتراح السياسات، الحملات (campaign ،....، فهذا التنوع على مستوى مجالات النشاط، وطرق هذا النشاط كل ذلك يؤدي إلى صعوبة تحديد خصائص المنظمات غير الحكومية .

إلا أن أغلب المهتمين بالمجتمع المدني ومنظماته يتفقون على جملة من الخصائص التي تميز المنظمات غير الحكومية عن التنظيمات الأخرى والمسميات التي قد تلتبس على الدارسين لهذا الموضوع، كالجمعيات أو المؤسسات الخيرية"، وفيما يلي نورد أهم هذه الخصائص وهي:

أولا: درجة عالية من الشرعية :

حيث تتمتع المنظمات غير الحكومية عموما بدرجة عالية من الشرعية، والمصداقية لا سيما في نظر الرأي العام والقاعدة الشعبية التي تستهدفها من خلال نشاطاتها المختلفة . إن ما زاد في هذه الشرعية هي اعتماد المنظمات الدولية غير الحكومية على مبادئ أخلاقية واضحة مثل: قيم التضامن ، الصدق[2]

---

[1] –Bidet, Eric ,"Explaining the Third Sector in South Korea "International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations,(Vol. 13, No. 2, June 2002 :278

[2]– ' الجمعية خيرية : Foundation : تقوم هذه الصيغة على أساس وقف أموال معينة من العقارات أو المنقولات للاتفاق من ريعها على أغراض خيرية و منافع عامة لا تستهدف الربح , كانشاء المستشفيات أو المدارس أو الملاحي أو للإنفاق على بعض ما يكون موجودا من هذه أخينات بالفعل . –2 الجمعية : يؤسسها عدد من الأشخاص (خلد أن العدد الأعضاء المؤسسين يحدده القانون، كما يحدد مواصفاهم) ، بدافع حب الخير وخدمة الغير أو خدمة أعضاء الجمعية , أوقية اجتماعية ما – وتعتمد الجمعية في تمويل أنشعلتها على اشتراكات الأعضاء و تلقي الطلبات والحصول على المساعدات بما في ذلك المساعدات الحكومية , بخلاف المؤسسة الخيرية التي تقوم على أساس

ثانيا : التناغم والتجاوب الجيد مع القاعدة الشعبية :

حيث تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على تلبية مختلف الحاجات ، و التعبير عن مختلف الإنشغالات للفئات و الشرائح الاجتماعية التي تستهدفها والتي تعاني التهميش والإقصاء من طرف حكوماتها، أو لا تستطيع أن تمثل مصالحها بنفسها؛ بالتالي تعبر المنظمات الدولية غير الحكومية عن هذه الحاجيات وهذا ما نعبر عنه بالتناغم أي أن تمثل مصالح هذه الفئات المعنية وليس مصالح أعضائها أو مصالح جهات أخرى . أما عن التجاوب فهو العمل على بقاء الاتصال الدائم بين هذه المنظمات وبين القاعدة الشعبية التي تمثلها وهذا من أجل معرفة إنطباعاتها ومدى قناعتها بالخدمات التي قدمت لها ومن ثمة معرفة مدى قدرتها على التمثيل الجيد لها وهو ما يؤسس للثقة بينهما.

ثالثا: اختلاف البنية الشبكية :

المقصود هذه الخاصية هو أن من بين المميزات التي تتميز بها المنظمات غير الحكومية عن الدول والشركات هو ارتباطها بشبكة Network كثيفة من التفاعلات والعلاقات، التي تدعم نشاط هذه المنظمات.

وتوفر هذه البنية الشبكية مسارات موثوقة لتدفق المعلومات والكفيلة برفع مستوى الأداء لهذه المنظمات لا سيما في ظل تنامي مستويات الحوكمة العالمية global governance والتي تعتمد على ارتباطات مختلفة المستويات متنوعة محلية ودولية وعالمية

ولعل أبرز هذه الارتباطات علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بالمنظمات الدولية على غرار منظمة الأمم المتحدة وكذا الموقع الذي تحتله هذه المنظمات في إطار الاتحاد الأوروبي

إلى جانب التنسيق مع بعض ممثلي القطاع الخاص فالمنظمات غير الحكومية لها قدرة كبيرة على بناء الائتلافات المختلفة المعالجة مشاكل مؤقتة ، أو قضايا كبرى[1].

رابعا: الخبرة التقنية :

حيث تضم هذه المنظمات على أعضاء من ذوي الخبرة التقنية فالمنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان لها خبرات كبيرة ومتنوعة في مجال عملها و الناتحة غالبا عن العمل في الأوضاع الصعبة أو العمل مع السكان المحرومين[2].

خامسا: الفعالية والكفاءة المتميزة:

كفاءة المنظمات الدولية غير الحكومية تكمن في طبيعة نشاط هذه المنظمات فهي منظمات تطوعية، ما يعني تقليلا للنفقات بقدر ما يكرس الأشخاص الوقت والجهد لإيجاد حلول للمشاكل العامة، على أساس محاني و تطوعي، وهذا ما يختلف عن النمط الذي تعمل وفقه الحكومات المستقلة بجهاز بيروقراطي يعاني من تضخم الموظفين والتكاليف الكبيرة ولا تزال هذه المنظمات تركز على ضرورة البحث الدائم عن مختلف الأساليب الإدارية الفعالة لزيادة كفاء ركز العديد من الباحثين والمهتمين بالمنظمات غير الحكومية على الخصائص الإدارية لهذه المنظمات و كيف ساعدت هذه الخصائص في زيادة تكريس الدور الذي تقوم به وتقوية شرعيتها بين مختلف الفواعل غير الدولاتية الاخرى من هؤلاء الباحثين بحد الذي قدم نظرة على تطور الجوانب التنظيمية والجوانب المتعلقة بطاقم المنظمات غير الحكومية خلال القرن العشرين. حيث لاحظ أن عضوية المنظمات غير الحكومية الدولية كانت ولا تزال تمر عبر الخطوط الوطنية. إذ تم إنشاء الفروع الوطنية لتلك المنظمات كوسيلة ملائمة لإدارة الأعضاء و

[1] – Hulme, David & Edwards, Michael NGOs, States and Donors: Too Close for Comfort?)Macmillan Press Ltd ,1997) p28 32.

[2] – Pierre-Yves Saunier,op.cit

التمويل من جهة و كذا اعتراف بأهمية الساحة الوطنية في العمل الطوعي، كهدف وكمجال للنشاط. وكانت دولة بلجيكا أول من أنشأت وضعا قانونيا للجمعيات الدولية سنة 1919 .

و ذلك قبل أن يقوم مجلس أوروبا بوضع اتفاقية أوروبية للاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية الدولية (الاتفاقية رقم 124 لسنة 1986).

لقد حاولت بعض الجماعات الطوعية، خرق هذه الطبيعة التنظيمية الوطنية، حيث تصورت الرابطة الدولية للنساء من أجل السلام والحرية سنة 1924 فرعا عالميا لكن نظام الفروع الوطنية ظل الشكل الأساسي الذي تم تطويره من قبل نشطين دوليين

كما أن السبب قد يرتبط بمجال عمل المنظمات الدولية غير الحكومية فهي قريبة من الجمهور أو من الأفراد بالتالي فهي أدرى باحتياجاتهم أكثر من البرامج الحكومية التي تجد صعوبة في تلبية الاحتياجات وتقديم الخدمات بسبب الفجوة الكبيرة التي أحدثتها مع قاعدتها الشعبية .

سادسا: الطابع غير الربحي :

المنظمات غير الحكومية تمتاز بأنها منظمات تطوعية لا تسعى إلى تحقيق ربح أو مكسب على خلاف الشركات التجارية التي تتأسس من أجل تحقيق الربح

سابعا: الطابع غير الحكومي:

فالمنظمات غي الحكومية تنشط بعيدا عن الحكومات، فهي مستقلة في قراراها، وتمويلها، وطرق عملها، فالطبيعة غير الحكومية ملازمة لهذه المنظمات[1].

إن هذه الخصائص وغيرها ، ساعدت المنظمات الدولية غير الحكومية من أن تكون أحد الفواعل الهامة والتي تضطلع بأدوار كبيرة على صعيد التكفل بالقضايا العالمية ، التي

[1] – Bidet, Eric, op cit.p278

أصبحت عبئا ثقيلا على الدول إذ لا يمكنها أن تحد الحلول لمشاكل عالمية – بصفة منفردة – فهي تحتاج إلى تعاون الجميع كما تحتاج إلى تغيير على صعيد المنهج المتبع في إدارة هذه المشاكل، فقضايا البيئة وحقوق الإنسان هي من أهم التحديات العالمية اليوم و بالتالي بات من الضروري البحث عن أساليب واليات جديدة أكثر نجاعة وفعالية وتبلورت هذه الغاية في أسلوب جديد للحكم يوفر مكانيزمات للتسيير الجيد لمختلف القضايا وهو ما يطلق عليه الحوكمة، وسنحاول في سياق المطلب التالي التركيز على هذا الأسلوب وكيف استفادت منه المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة القضايا التي تدافع عنها [1].

المطلب الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية والحوكمة العالمية

إن التنظيم غير الحكومي يقوم على مبدأ إنتشال التعاون القديم التقليدي في العمل والتنظيم والضبط التعاوني لحق العمل والحماية الاجتماعية، ومبدأ جمعية الأوضاع المتغيرة بسرعة غير منتظمة في فوضى السوق Chaotic Market. لكن قبل أن تتشكل هذه المنظمات وفقا للشكل الذي هي عليه الآن كانت قد مرت مراحل عديدة مست البتي الداخلية والخارجية للمنظمات غير الحكومية ما إنعكس على طبيعة هذه المنظمات. وقبل التطرق إلى المنظمات الدولية غير الحكومية والحوكمة العالمية سنحاول إبراز أهم العوامل التي كانت سببا في ازدياد دور المنظمات غير الحكومية و بالتالي ازدادت الحاجة إلى أساليب حكم جديدة.

أولا: أسباب زيادة نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية: فحسب الباحث في مجال المنظمات غير الحكومية: Thomas Richard Davies فإن تطور المنظمات غير الحكومية يعود إلى حمسة فئات من العوامل وهي:

[1] ––Sylvie Brunel , ONG et Mondialisation(baris, Cahiers Français , La Documentation Française, N 305), p68

1. التطورات التكنولوجية :

خاصة في مجال الاتصالات، والنقل، عولمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كان سببا مهما في زيادة قوة هذه المنظمات؛ حيث أصبح بإمكان أي مجموعة صغيرة أن تؤسس لتعاون في مجال معين مع مجموعة أخرى في مكان أخر، بل إن هذا التطور كان وسيلة للالتقاء بين أفراد من الشمال والجنوب لخوض معركة واحدة 94. استفادت المنظمات الدولية غير الحكومية من تنامي ظاهرة التشبيك Networking يكفيها البريد الإلكتروني من أجل التنسيق؛ مثل التحالف من أجل محكمة الجزاء الدولية الذي ضم مئات المنظمات غير الحكومية عبر العالم للضغط باتجاه إنشاء هذه المحكمة

2. نمو الاقتصاد العالمي The global economy):

يمكن أن نلاحظ علاقة بين فترات تعمق عولمة الاقتصاد و بين توسع المجتمع المدني العير قومي والعكس صحيح.

3 العوامل الاجتماعية المتمثلة في التغيرات الديمغرافية مثل النمو الخضري ، و التغيرات النفسية مثل تطور الوعى العالمي

4 التأثيرات السياسية الخارجية: مثل الدمقرطة و السلام الدولي، ونشوء قضايا سياسية عبر قومية، و تطور القانون الدولي والمعايير الدولية.

5. التأثيرات السياسية الداخلية:

المتمثلة في خصائص هذه المنظمات نفسها، أي درجة الوحدة والتنسيق فيما بينها وطبيعة أهدافها و تبعات أعمالها، يمكنها جميعا أن تسهم في توسع أو تراجع حجم قطاع المنظمات غير الحكومية الدولية [1].

فهذه أهم العوامل التي كانت بمثابة الدافع لتطور المنظمات غير الحكومية، وقد مس التطور كذلك المجالات التي تنشط فيها المنظمات، إلا أن تركز نشاط المنظمات كان منصبا على مجال التنمية بكل ما يرتبط بهذا المفهوم، الذي لا ينحصر فقط في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فقط بل تشمل أيضا المجال السياسي، والاجتماعي ، و الثقافي.. ففي معظم الدراسات التي تتناول المنظمات الدولية غير الحكومية نجد أنها تركز على مجال التنمية والحد من الفقر على المستوى المحلي والمستوى العالمي اعتبار أن هذا المجال هو الحال الذي تعنى به هذه المنظمات بشكل كبير. فهي تسعى من أجل تقليل الفجوة بين الدول الصناعية في الشمال، وبين مستويات الدخل المتدنية في دول الجنوب.

وقد قامت هذه المنظمات بالعديد من الجهود لضمان تغير تحول اجتماعى و اقتصادي لمصلحة الفئات المهمشة . ويظهر هذا الاهتمام في مختلف التقارير و البيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فقد ازداد عدد هذا النوع من المنظمات من 1600 منظمة عام 1980 إلى 2970 منظمة عام 1993 . [2].

---

[1] – Petter Willets, Transnational Actors And Internationals Organizations In Global Politics .in: John Baylis &Steve Smith, TheGlobzlization of World Politics. Third Edition. (London, Oxford University Press,2003 40

[2] – Thomas Richard Davies, the rise and fall of transnational civil society: the evolution of international non-governmental organizations since 1839'(London, Centre for International Politics, City University, Working Paper CUTP/003,2008).pp-5,6

عملت المنظمات الدولية غير الحكومية على المساهمة في السياسة الاجتماعية العالمية على نحو متزايد، لا سيما مع التحولات الثقافية ، و التقنية والاقتصادية التي أفرزتها العولمة في حقل العلاقات الدولية و نتج عنها نمو الشبكات غير حكومية ناشطة بشكل فعال في مجالات : البيئة ، الجنس، حقوق الإنسان ، و حاليا هناك ثلاث أبعاد لنشاط المنظمات غير الحكومية ، تتمثل هذه الأبعاد في [1].

1. المنظمات غير الحكومية المنتشرة كميا في القضايا الناشئة:

التنمية وحقوق الإنسان، حماية البيئة، الإغاثة، المساواة، منع الصراعات التحول الديمقراطي ..

2. المنظمات غير الحكومية ظاهرة عالمية تؤثر على كل المناطق خاصة في المناطق التي تبقي فيها الحكومات رقابة صارمة على المجتمع المدني (آسيا والشرق الأوسط،..)

3. المنظمات غير الحكومية تنتشر أيضا بشكل نوعي عبر خلق قضايا جديدة و حتى الآن تمارس المنظمات غير الحكومية تأثيرات محدودة على هذه القضايا.

أصبحت بذلك المنظمات غير الحكومية تلعب دور الوسيط في العلاقات بين العمليات العالمية والمحلية (الوطنية). ومشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بشكل عام في السياسة العالمية أصبح أمرا ثابتا إلا أن هذه المشاركة تتوزع عبر مراحل عمليات السياسة الدولية التي تضم 3 مراحل:

إعداد جدول الأعمال (Agenda setting)، تطوير السياسة (Policy development)، تطبيق السياسة (Policy implementation) ، إضافة إلى هذه المراحل التي يتفق عليها الباحثون هناك من يضيف مرحلة أخرى هي مرحلة تقييم السياسية Policy

[1] – William E. Demars, NGOs and Transnational Networks Wild Cards in World Politics, (LONDON:Pluto Press, 2005).p34

evaluation على اعتبار أن مرحلة التطبيق لا تكفي للحكم على هذه العمليات إذ لا بد من الوقوف على نتائجها المختلفة. و بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فهي في الغالب تؤثر في المرحلة الأولى فقط ، لكن مع إضافة مرحلة التقييم فهي قد تشارك أحيانا في هذه العملية . والجدول التالي يوضح هذه العمليات إضافة إلى المهام الرئيسية لكل مرحلة:

مع تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى الدولي والعالمي

– لاسيما بفضل المساحة الواسعة التي تشغلها من حيث كثرة القضايا التي تهتم بما

– طفت إلى السطح العديد من المشاكل والصعوبات مما أدى إلى إحداث الكثير من التحولات التي مست هذه المنظمات ، سواء على مستوى إدارتها للقضايا أو على مستوى البني الداخلية التي تتشكل منها هذه المنظمات .

إن هذه التحديات التي واجهتها المنظمات الدولية غير الحكومية لا سيما تلك المتعلقة بطرق إدارقا للقضايا التي تتبناها، و جعلتها تنتقل من التركيز على نوعية القضايا والنشاطات التي تقوم بها إلى القضايا الداخلية والسياقية التي تعمل فيها هذه المنظمات من أجل تحسين أدائها .ومن هنا فإن المنظمات الدولية غير الحكومية تتفاوت بشكل واضح جدا في التركيبة وفي طبيعة عملياقا [1].

ثانيا : دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية:

1. تعريف الحوكمة العالمية:

يقودنا الحديث عن الحوكمة العالمية إلى ضرورة الوقوف عند المضامين المختلفة لمفهوم الحوكمة العالمية، فمفهوم الحوكمة (Governanc) يختلف عن الحكومة

[1]– ماخ زياني ، مراد بن سعيد ومدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي في الجزائر؛ بائنة بشار قانة للنشر التجليد، المطبعة الأولى ،2010) ص 111 ,

(Government). فالحوكمة تعني مختلف النشاطات التي تساهم في إنشاء القواعد الدولية و تشكيل السياسة حتى ولو لم تكن في إطار السلطة الرسمية للدول، ويتضمن هذا النوع مجموعة من الفواعل تتحدد عادة في المنظمات الدولية ، الحركات والمنظمات غير الحكومية الاجتماعية العالمية ، الشبكات العلمية العالمية، منظمات العمل، الشركات العالمية و أشكال أخرى من السلطات الخاصة. ومن خلال الشكل التالي يمكننا أن نستشف مختلف مكونات الحوكمة العالمية .

2. عوامل زيادة دور المنظمات الدولية غير الحكومية في القضايا العالمية :

تنقسم هذه العوامل إلى عوامل خارجية و أخرى داخلية. أ. العوامل الخارجية: تتمثل في النقاط التالية [1] :

نمو (زيادة المفاوضات ما بين الحكومات حول السياسة الداخلية في إطار التكتلات التي عرفها الاقتصاد العالمي.

- غاية الحرب الباردة التي أتت الاستقطاب الذي ميز السياسة العالمية بين القوتين العظميين
- ظهور نظام إعلامي عالمي (global media system)، الذي سمح للمنظمات الدولية غير الحكومية بإبداء أرائها في مختلف القضايا ، كما مكنها من التواصل المباشر مع الأفراد في مختلف أنحاء العالم كما أتاح لها الفرصة في الاتساع والإنتشار أكثر من ذي قبل [2].

---

[1] – Adil, Najam Michael Papa & Nadaa Taiyab, Global Environmental Governance:A Reform Agenda .(Canada: International Institute for Sustainable Developmental, 2006)p65.

[2] 46– David,Lewis…p cit p32

- اتساع وتنامي مؤشرات الديمقراطية التي سمحت بوجود المشاركة، و الشفافية ، ، في اتخاذ القرارات على مستوى هذه المنظمات ما أدى إلى زيادة مصداقيتها في مختلف المجتمعات و باتت تحظى بالشرعية في نظرها أكثر من الدول والحكومات
- الزيادة الكبيرة للتقنيات التكنولوجيا التي تجاوزت الحدود الضيقة للدول.

كثيرا ما يتم النظر للقطاع الخلاصي على أساس أنه من المتسببين في إلحاق الضرر بالبيئة إلا أنه قام في السنوات الأخيرة بخطوات واسعة جعله شريكا أساسيا في تطوير وحماية البيئة بدلا من النظر إليه كأحد التسيين في التدهور البيئة

• المشاكل والتحديات الاجتماعية والأخلاقية التي صاحبت ظاهرة العولمة ، والتي لا يمكن للطرق التقليدية التعامل معها. فالعولمة حسب الباحث رونالد روبرتسون هي محال اقتصادي و اجتماعي و سياسي جديد يجمع بين المحلي والعالمي والفردي والإنساني مما ينقل البشرية إلى اتجاه المجتمع الواحد، و ربما الحكومة الواحدة من خلال إزالة الحواجز الجغرافية بين الدول والشعوب . فهذا المفهوم البسيط للعولمة يحمل أكثر من تحد للدولة التي باتت محيرة على فتح حدودها ليس فقط للسلع والخدمات العابرة للحدود ، ولكن حتى للمشاكل العابرة للحدود .

و بالتالي أصبح النظام الدولي بسبب العولمة أكثر اضطرابا بمائة عام سابقة [1].

• افتقاد الأجهزة والهيئات الرسمية للخبرة الكافية للتعامل مع التحديات الجديدة ، لاسيما مع البيروقراطية الثقيلة التي تمتاز

• إنتقال التحديات من مستويات محلية إلى المستويات الدولية، والعالمية مثل قضايا البيئة، الإرهاب، حقوق الإنسان ، و التي لا يمكن للدول أن تتعامل معها بشكل منفرد

لذلك يوضح المفكر الفرنسي برتراند بادي أن دور الدولة قد تراجع وكذلك سيادتها الداخلية وعلاقتها بالمجتمع المدني، وذلك بسبب بروز لاعبين دوليين جدد وأن الدولة تواجه أزمات و عوارض متعددة، لصالح لاعبين جدد يجمعون موارد تزداد خطورقا شيئا فشيئا .

[1]– مسعود موسي الربضي، اثر العولمة في الموالية ، اضلة العربية للعلوم السياسية العنيد 19 رصيف 2008) ص 109 – 126

• ازدياد أهمية القانون الدولي وسموه على القوانين الداخلية ، فسح المجال لزيادة صلاحيات هذه المنظمات التي تستمد قوتها من القوانين الدولية [1].

ب. العوامل الداخلية: أما العوامل الداخلية وهي المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية وطبيعتها التنظيمية و تتمثل أهمها في :

• العضوية القائمة أساسا على فكرة التطوع فتح المجال الإنضمام مختلف الفئات إلى هذا النوع من المنظمات[2].

• الكفاءة والمرونة وهذا يسبب اعتمادها على أساليب إدارية جديدة تتجاوز البيروقراطية الثقيلة.

• تنوع المجالات التي تتم بها هذه المنظمات ساهم في زيادها بشكل كبير[3].

• التركيز على سياسة التشبيك والدخول في عده ائتلافات من أجل زيادة القدرة على التعامل مع مختلف المشاكل ، وتوسعة مجال التعاون مع مختلف الفواعل ، وما زاد في مستويات التشبيك والتعاون هو تطور تقنيات المعلومات ، فكلما زادت القدرات التقنية كلما زادت فعالية الشيكات والتحالفات

• الاستقلالية، خاصة في ما يتعلق بالتمويل، حيث لا تعتمد على التمويل الحكومي في إدارة القضايا التي تنشط من أجلها وهذا ما زاد في مرونتها وسرعة تحركها، وكذا في إزالة مختلف الضغوط والرقابة الحكومية عليها، وهذا ما زاد في قوقا وجعلها بعيدة عن أي اختراق أو تدخل حكومي في نشاطاتها [4].

---

[1]– محمد عابد الجابر تنها ،" المحمولة والهوية الثقافية عشر أمطروحيات " المستقل العربي ،المية 20، العيدية 228 فيفري 1998) ص 14-22

[2]– ال سعود موسى الرضي ، المرجع السابق ، ص 112.

[3] – Anton ,Vedder,Vivien,Callingwood ,& other ,NGO involvement in international governance and policy ,(the NETHER LANDS ,Nijhoff publishers 2007), p.23

[4] – J. B. Baylis and S. Smith (eds.), The Globalisation of World Politics, (Oxford: Oxford University Press, second edition, 2001), PP. 356-383

ترتبط هذه العوامل بالدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية على المستويات المحلية أو الوطنية فازدياد دورها على هذا المستوى كان دافعا قويا لتوسعة نشاطها على مستوى أكبر.

لقد تمكنت المنظمات غير الحكومية بفضل القدرات التي تتمتع بها من أن تفرض نفسها كشريك هام إلى جانب الحكومات حيث تشارك في صنع السياسات الوطنية، فبينما هناك اقل من 200 حكومة في النظام العالمي اليوم، هناك تقريبا60.000 شركة عالمية،500.000 مؤسسة فرعية أجنبية ، و 10.000 منظمة غير حكومية 250 منظمة ما بين حكومية مثل منظمة الأمم المتحدة ، وحلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ، و منظمة البن الدولية ، و5.800 منظمة دولية غير حكومية مثل منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر الدولي إضافة إلى عدد مماثل أو أقل للمؤتمرات التحضيرية الدولية الثابتة وشبكات المنظمات غير الحكومية، كل هؤلاء الفواعل تلعب دروا منتظما في السياسة العالمية وتتفاعل إضافة إلى هذه الفواعل نجد المجموعات الفدائية والعصابات الإجرامية الدولية لها بعض التأثير. فلا أحد يمكنه أن ينكر عدد هذه المنظمات ومدى نشاطها . رغم ذلك فالمنظمات غير الحكومية تتردد في مشاركة الحكومات في بعض النشاطات الاجتماعية المختلفة لاسيما في مجال التنمية وترجع أسباب هذا التردد في :

• أحدي السمات الأساسية للمنظمات غير الحكومية هي الاستقلال Autonomy فهي تريد أن تكون مستقلة في طرح الرؤى التي تروق لها، وتخشى أن تفقد استقلاليتها إذا اشتركت في صنع السياسية العامة، حيث أن قربها من مراكز صنع القرار قد يؤدي إلى إلحاقها بالحكومة مما يفقدها الاستقلال

• تعددت المنظمات غير الحكومية، وأصبح من الصعب حصرها بدقة، وهو ما يعني أن هناك منظمات سوف تقترب من دوائر صنع السياسة العامة، وأخرى ستظل بعيدة، وهو ما قد يشعل المنافسة بين المنظمات غير الحكومية . وتخشى هذه المنظمات أن تؤدى المنافسة إلى نتائج سلبية على العمل غير الحكومي بوجه عام.

• المنظمات غير الحكومية مختلفة في رؤيتها وأسلوب عملها ولكن الحكومات تنظر إليها جميعا على أنما "منظمات غير حكومية" دون أي اعتبار الاختلافات بينها . و تخشى هذه المنظمات أن يؤدي ذلك إلى إلغاء تفردها، ومحاولة تنميط أسلوب عملها، وهو ما قد يؤثر سلبا على نظرة الجمهور لها كما تتعلق العوامل الداخلية لزيادة دور المنظمات غير الحكومية في الحكم العالمي في الأساليب الإدارية الجديدة والفعالة التي بدأت تستخدمها في إدارة نشاطاتها ،و المتعلقة أساسا [1].

ب : الشفافية والمساءلة، و الكفاءة في التسيير و العقلانية في استخدام الموارد المتاحة ...وكل هذه المفاهيم تدخل في إطار ما يعرف بمعايير الحكم الراشد أو الحوكمة (Governance)، وفقا لمدى توافر هذه المعايير يمكن التمييز بين ما يسمى الحوكمة أو الإدارة الجيدة، (Good Governance) والحوكمة أو الإدارة السيئة. فتحسين أداء المنظمات غير الحكومية كان له اثر ايجابي على زيادة الدور الذي تلعبه محليا ودوليا[2].

بعد أكثر من 3 عقود من إشراك ، المنظمات الدولية غير الحكومية في المؤتمرات الدولية ، صمدت فرضية واحدة حول مشاركتها هذه ، وهي أنها وجدت من أجل تقديم البدائل ، و تتركز مهمتها في مراقبة الحكومات التي ضعفت أمام المشاكل العالمية المطروحة لاسيما قضايا البيئة، حقوق الإنسان والمرأة،.. فهي تحاول تبيان أسباب هذه المشاكل ، و اعتبار نفسها جزء من الحلة . كما كوئت شبكات إستراتيجية مع بعضها البعض، فبات نشطاء حقوق الإنسان يساندون نشطاء البيئة، ونشطاء المرأة، ويتبنون آراء واحدة؛ ما عزز موقف هذه المنظمات وهو ما إنعكس على البيانات الختامية للمؤتمرات ، فمثلا مؤتمر بيجين 1995 تزامن إنعقاده مع النشاط المكتف لمنظمات حقوق الإنسان التي ركزت في ذات الوقت على حقوق

[1]– سامح فوزي ،اخوكمية ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية او كوبر، 2005 ، ص 52

[2]– Ann Marie Clark,Elisabeth j,Friedman,and Katheryn, Hochsteller," the soverign limits of global civil society Acomparison of NGO participation in UNworld conferences on the environment, Human rights and women" world politics.(51 October ;1998)p,9

المرأة على اعتبار أنها أيضا إنسان. الجدول التالي يوضح المؤتمرات التي شاركت فيها المنظمات الدولية غير الحكومية المتعلقة بالبيئة، حقوق الإنسان والمرأة :

3. أشكال تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية: تنوعت تدخلات المنظمات الدولية غير الحكومية في سياق الحوكمة العالمية، من أهم الأشكال التي يمكن أن تتخذها هذه التدخلات نذكر :

• التحليل والخبرة (Expert advice and analysis): المنظمات غير الحكومية يمكن أن تسهل المفاوضات ووصول السياسيين للتدخل عن طريق أفكار متنافسة وذلك بعيدا عن الوضع المعتاد للقنوات البيروقراطية.

• .المنافسة الفكرية للحكومات (competition to governments): المنظمات غير الحكومية لها في أغلب الأحيان مهارات كثيرة تحليلية و تقنية و قدرة للرد بسرعة أكبر من المسؤولين الحكوميين [1].

• .تعبئة الرأي العام (Mobilization of public opinion): المنظمات غير الحكومية يمكن أن تؤثر على الجمهور خلال الحملات الواسعة التي تقوم با.

• . تمثيل من لا صوت لهم (Representation of the voiceless): المنظمات غير الحكومية يمكن أن تمثل مصالح من ليس لهم من يمثلهم بشكل جيد في عملية صنع القرار • تقديم خدمة (Service provision): المنظمات غير الحكومية يمكن أن تقدم خدمات تقنية للحكومات لاسيما مع حجم الخبرة التي لديها في مختلف المواضيع بالإضافة إلى المشاركة المباشرة في النشاطات العملية

• **.المراقبة والتقييم**

[1]– صالح زريالي و مراد بن سعيد المرجع السابق، ص 118

المنظمات الدولية يمكن أن تقوي الاتفاقيات الدولية ومراقبة جهود الحكومات ومدى التزامها بالاتفاقيات التي أبرمتها .

• .شرعية آليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي (Legitimization of global-scale decisionmaking mechanisms): المنظمات غير الحكومية يمكن أن توسيع قاعدة المعلومات لاتخاذ القرارات تحسن النوعية ، وشرعية الخيارات السياسية للمنظمات الدولية[1].

الحوكمة العالمية أتاحت فرصة اكبر للمنظمات الدولية غير الحكومية حتي تلعب دورا هاما في السياسات الدولية، وفي مختلف المجالات .حيث وفرت لها قدرة على تقديم المساعدات بشكل مباشر وبعيدا عن الضغوطات أو العوائق الرسمية التي كانت تفرضها الدول ، كما سمحت لها بالمشاركة في خلق بنية شبكية تنظيمية مع مختلف الفاعلين والمهتمين بالمجالات التنموية أو الحقوقية أو البيئية في جو من الاستقلالية والشفافية ، كما أتاحت هذه البني الشبكية مرونة أكبر في عملية اتخاذ القرارات على المستوى العالمي . ومن أهم ما استفادت به هذه المنظمات هي القدرة على مراقبة ورصد تنفيذ القرارات عبر توفير المعلومات الصحيحة ، فالشفافية والمراقبة وتوفر المعلومة باتت من أهم المفاهيم التي تقوم عليها إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية اليوم[2].

إذن من خلال هذه المداخل تمكنت المنظمات غير الحكومية أن تؤسس لدور قوي في إطار الحوكمة العالمية ، وللوقوف على ذلك نورد أهم الأسس التي تقوم عليها مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء قواعد لحوكمة عالمية في مختلف المجالات التي

---

[1] - Barbara Gemmill& Abimbola Bamidele-Izu, The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance(New Haven:D.C.Esty and M.Ivanvova (eds), Global Environmental Governance:option and opportunities ,yal school of forestry and environmental studies, 2002)p.07

[2] - Charnovitz, Steve.. "Two Centuries of Participation: NGOs and International Governance." Journal of International Law 18(2): 1997PP281-282 Michigan

تنشط فيها. فالمنظمات الدولية غير الحكومية ومعها منظمات المجتمع المدني الأخرى تعمل عبر قنوات محددة تتمثل في :

• إن ممثلي المنظمات غير الحكومية يمكن أن يكونوا ضمن وفود وطنية للمشاركة في المؤتمرات الدولية التقديم النصائح المندوبي الحكومات (مؤتمر القاهرة حول السكان).

• إن ممثلي المنظمات غير الحكومية يمكن أن يكونوا ضمن وفود وطنية للمشاركة في المؤتمرات الدولية التمثيل المنظمات غير الحكومية والقيام بالمفاوضات (منظمة العمل الدولية).

• المنظمات غير الحكومية يمكن أن ترسل المندوبين إلى المؤتمرات الدولية شبه الرسمية (الاتحاد الدولي الحماية الطبيعة والموارد الطبيعية يتضمن عضوية 699 منظمة غير حكومية بالإضافة إلى الدول والوكالات الحكومية).

• المنظمات الدولية يمكن أن تكون محموعات استشارية تتضمن الخبراء من المنظمات غير الحكومية لجنة الأمم المتحدة الاستشارية حول قضايا نزع السلاح).

• المنظمات الدولية يمكن أن تعطي المنظمات غير الحكومية فرص للمشاركة في تطوير السياسات اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المعرضة للإنقراض).

• المنظمات الدولية يمكن أن تمنح المنظمات غير الحكومية فرص للمساعدة في تطبيق البرامج (المندوب السامي للاجئين بالأمم المتحدة).

• المنظمة الدولية يمكن أن تعطي المنظمات غير الحكومية الفرص في المشاركة (ليس بالضرورة في التفاوض) في مؤتمرات رسمية لصياغة الاتفاقيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

• المنظمة الدولية يمكن أن تعطي منظمات غير حكومية الفرص في المشاركة في اللجان التحضيرية للمؤتمر بريو دي جانيرو في عام 1992 ، قمة جوهانسبورغ حول التنمية المستديمة في 2002).

• المنظمات الدولية يمكن أن تعقد جلسات خاصة لإعطاء المنظمات غير الحكومية فرص لتقديم العروض (الجمعية العامة حول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 1986).

• المنظمات الدولية يمكن أن تتضمن المنظمات غير الحكومية كأعضاء اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر المتوسط)

هذه الأدوار أو أشكال التدخل تعكس بشكل جلي الأهمية المتزايدة للمنظمات الدولية غير الحكومية، وهي الأهمية التي تزداد بقدر نوع المجال الذي تعمل فيه هذه المنظمات ، فمجال البيئة يختلف عم مجال التنمية وعن مجال حقوق الإنسان، هذا الأخير الذي سيكون موضوع هذه الدراسة ولذلك لابد علينا أولا تحديد ما نقصده بحقوق الإنسان .

المبحث الثاني : مقاربة مفاهيمية لحقوق الإنسان

نتناول في هذا المبحث بالتحليل مفهوم حقوق الإنسان، وكذا أهم الخصائص التي يتميز با كمحاولة من أجل ضبط المفهوم بدقة أكثر مما يساعدنا في فهم الدور الحقيقي الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة قضايا حقوق الإنسان .

المطلب الأول: تعريف حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي تلك الحقوق التي تتجسد من خلالها الكرامة البشرية ، فالأفراد لا يمكنهم العيش دون كرامة ، كما أنه لا يمكن أن تكون ثمة حياة كريمة دون احترام لحقوق الإنسان ،هذه الأخيرة التي لا تباع ولا تشترى بل هي متأصلة في الإنسان ، على اعتبار أنه إنسان دون النظر إلى لونه ،أو جنسه، أو معتقده أو...الحق. % . ومما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يلي : يولد جميع الناس أحرارا في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا

وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء . فهذا نص صريح بقدسية الكرامة الإنسانية [1].

حقوق الإنسان من القضايا الهامة التي فرضت نفسها على أجندة الدول والحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من الفواعل التي تنشط على المسرح الدولي ، فهي تتعلق بالإنسان كإنسان وقد أخذت الدول تتسابق من أجل تعزيز هذه الحقوق التي اتفق المجتمع الدولي على ضرورة أن يتمتع بها كل أفراد المجتمع دون أي تمييز فالاتفاق على الحقوق الأساسية للإنسان يمكنها أن تؤسس مستقبلا لنظام دولي أكثر استقرارا وهذا ما كان يرمي إليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [2].

رغم تزايد الاهتمام بهما، لا تزال ماهية حقوق الإنسان تثير تباينات كبيرة بين مختلف الدارسين والمهتمين بها، وثمة العديد من المحاولات التحديد تعريف دقيق لحقوق الإنسان، إلا أن هذه المحاولات تصطدم بخلفيات و إنتماءات كل باحث ومهتم بهذا المجال. وفي هذا المطلب سنسلط الضوء على أبرز التعاريف المقدمة لمفهوم حقوق الإنسان وذلك تجنبا للسرد الممل أو الطويل وبعدها نقدم التعريف الإجرائي الذي سنعتمد عليه في تعريف حقوق الإنسان و بالتالي في مجمل مراحل هذه الدراسة

تعرف حقوق الإنسان بمجموعها بأخا كل مترابط لا يتجزأ، وهي حقوق مدنية وسياسية وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية لا يمكن الفصل بينها أو التركيز على فئة دون الأخرى. وترتبط هذه الحقوق مع قضايا التطور والتنمية على الصعيد الداخلي لكل بلد من جهة ومع القضايا التي تواجه العالم كله من جهة ثانية. وهذا ما يعبر عنه بالعلاقة المترابطة بين

---

[1] – United Nations, Human rights a basic handbook for un staff,(US:office of the high commissioner
for human rights united nations staff college project,1997),po2.

[2] – Andrew Kuper, Democracy beyond borders justice and representation in global institutions.(Oxford: Oxford university Press, 2006).p26

الخصوصية المحلية والعالمية، التي تفرض احترام نصوص المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية الصادرة بهذا الشأن وتطبيقها[1].

وضع مجموعة من الباحثين وعلى رأسهم الباحث "كارل فاساك" "Karel Vasak" "المشهور بأبحاثه وأعماله في ميدان حقوق الإنسان، وضعوا حوالي خمسة آلافي لفظ يستعمل في مجال حقوق الإنسان وأدخلهم إلى الحاسب، فحصل على التعريف التالي بحسب هذه الطريقة التقنية : "حقوق الإنسان هو علم يهم كل شخص ولاسيما الإنسان العامل الذي يعيش في إطار دولة معينة، والذي إذا ما كان متهما بخرق القانون أو ضحية حالة حرب، يجب أن يستفيد من حماية القانون الوطني والدولي، وأن تكون حقوقه وخاصة الحق في المساواة مطابقة لضرورات المحافظة على النظام العام "63. على الرغم من أن هذه الطريقة في استخلاص التعاريف مبتكرة إلا أن الألفاظ المتعلقة بحقوق الإنسان أكبر من أن يتم ضبطها زيادة على أن مفهوم حقوق الإنسان يرتبط بعدة مجالات يصعب الإلمام بما كما أن التعريف المتحصل عليه يركز على المستوى القومي في حين يمتاز موضوع حقوق الإنسان بالطابع الإنساني الشامل[2].

لقد قدمت لحقوق الإنسان العديد من التعاريف التي حاول أصحابها من خلالها – الإلمام بشكل دقيق وماهية وطبيعة ما يعرف بحقوق الإنسان ، ومن بين هذه التعاريف نذكر على سبيل المثال ما يلي :

1. الأستاذ رينيه كاسان يعرف

حقوق الإنسان بأنما" :

فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية ، يختص بدراسة العلاقات بين الناس، استنادا إلى كرامة الإنسان، بتحديد الحقوق والرخص الضرورية الازدهار كل كائن إنساني ". 2. **كما**

[1]– سليمان البريدي، "حقوق الإنسان في الوطن العربي من الواقع الراهن إلى ضرورة الانطلاق"، في
http://www.banias.net/nuke/html/modules.php?name=News&files article&sid=2648

[2]– رضوان زيادة، مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، ثم تصفح الموقع في :
http://www.dchrs.com/download.php?filename=admin/books/5/Rad.doc

تعرف بأنها : علم يتعلق بالشخص، ولا سيما الإنسان العامل، الذي يعيش في ظل دولة، ويجب أن يستفيد من حماية القانون عند اتمامه بجريمة، أو عندما يكون ضحية للإنتهاك، عن طريق تدخل القاضي الوطني والمنظمات الدولية . كما ينبغي أن تكون حقوقه أي الإنسان ولا سيما الحق في المساواة، متناسقة مع مقتضيات النظام العام[1].

3." وذهب باحث ثالث إلى القول بأن مصطلح" حقوق الإنسان "يتسع ليشمل جميع المفاهيم التي كانت تدل عليها المصطلحات التي تداولتها الدساتير والقوانين الوطنية في القرن التاسع عشر وعلى امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، مثل مصطلح" الحريات الخاصة "الذي يشمل الحريات المدنية كحرية التملك وحرية التعاقد وحرية العمل وغيرها، ومصطلح " الحريات العامة " الذي يشمل الحريات السياسية؛ كحرية التجمع وحرية تأسيس الجمعيات وحرية الصحافة[2].

تحظى هذه الحقوق بأهمية كبيرة بفضل القوانين التي وضعت من أجل حمايتها فمختلف القوانين المعنية بمجال حقوق الإنسان، تحمي الأفراد والمجموعات من مختلف الإنتهاكات التي تمس الحريات الأساسية أو الكرامة الإنسانية ، و هذه القوانين لم توجد حقوق الإنسان بل هي تؤسس لحمايتها فقط ذلك من الحقوق .

1. احترام الكرامة الإنسانية لكل شخص .

2. حقوق الإنسان عالمية ، فهي تطبق على الجميع من دون أي تمييز.

3.حقوق الإنسان ثابتة و بالتالي لا يمكن لأي شخص أو جهة أن تنتزعها ، فإذا أخذت الحقوق أخذت معها الكرامة الإنسانية للفرد

4. حقوق الإنسان شاملة و مترابطة ، و غير قابلة للتجزئة؛ لأن أي إنتهاك أي حق من الحقوق سيؤثر بالضرورة على باقي الحقوق . يمكن تصنيف

[1]– علي ، القاسمي ، حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية و الإعلان العالمي الدار البيضاء مطليعة النجاح الجديدة 2001,

[2]– كمال سعدني مصطفي ، حقوق الإنسان ، ط 1 رب ومن منشورات التصيد بالكمبيوتر ،2004 ص 08 .

حقوق الإنسان إلى ثلاث فئات [1]:

• الحقوق المدنية والسياسية :

وتسمى أيضا الجيل الأول من الحقوق، وهي مرتبطة بالحريات، وتشمل الحقوق التالية : الحق في الحياة والحرية والأمن؛ وعدم التعرض للتعذيب والتحرر من العبودية؛ المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والتفكير والضمير، والدين؛ وحرية الاشتراك في الجمعيات والتجمع.

• الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

وتسمى أيضا: الجيل الثاني من الحقوق، وهي مرتبطة بالأمن وتشمل :

العمل و التعليم والمستوى اللائق للمعيشة؛ والمأكل والمأوى و الرعاية الصحية.

• الحقوق البيئية والثقافية والتنموية: وتسمى أيضا :

الجيل الثالث من الحقوق، وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة و مصونة من التدمير؛ والحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية[2].

• إن هذه الأجيال الثلاث لحقوق الإنسان تعكس أهمية أن يتم الحديث عن حقوق الإنسان ببعدها الواسع دون التركيز على فئة دون أخرى ، على الرغم من أن وجود هذه الأجيال قد عمق الهوة بين أنواع الحقوق و عكس أزمة أولويات في التعامل مع كل جيل كما كان الحال فترة الحرب الباردة والسؤال الذي كان مطروحا آنذاك هو: أيهما أكثر أولوية؟ الحقوق المدنية والسياسية؟ أم الحقوق الاقتصادية

لكن بوجود هذه الأجيال أصبحت هناك قناعة تامة حول العلاقة بين الديمقراطية، وحقوق الإنسان إذ لا يمكن أن تكون ثمة عدالة ، أو حكم راشد، أو حكم للقانون، دون علاقة بحقوق

---

[1] "-Sabina Alkire, A Conceptual Framework for Human Security, Oxford : University of Oxforl, 2003), p39.

[2] 66-Andrew Kuper,op.cit,p26

الإنسان فالحق في المشاركة والتعبير يحتاج إلى نظام سياسي مفتوح يضمن هذا الحق ويحميه مدنيا أو أقدم على جريمة في حق المجتمع في هذه الحالية تسلب منه حريته

"قد تترع الحقوق في حالات معينة ويكون الأمر مقبولا كاخق في الحرية وذلك في حالة كان الشخص بشكل دائم أو موقت و هذا ما تعمل به مختلف القوانين الداخلية والدولية[1].

"حسب الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس يترتب على الديمقراطية التشاورية ثلاثة أنواع من الحقوق والحريات والتي يجب ان يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة ، دونما أي تمييز من أي نوع و هذه الحقوق في الحقوق المدنية وهي مجموعة من الحقوق تشمش في حق اللواحق في الحياة حربية طالما أنها لا تخالف القوانين ولا تتعارم مع حرية الآخرين والحقوقي السياسية وتتمثل في حق الانتخاب و حق كل مواعلن بالعضوية في الأحزاب و تشليم الحركات والجمعيات ومحاولة التأثير في القرار السياسي .. والحقوق الاقتصادية والاجتماعية و التقباطية تمثل الحقوق الاقتصادية أساسا حق كل مواطن في العمل في ظروف منمقة و أبرزها الحرية النقابية و الحق في الإضراب، أهمها الحقوقي الاجتماعية في حق كل مواطن جيد أدلى فن و الرفاه الاجتماعي والاقتصاد و توفير الحماية الاجتماعية و الحق في الرعاية الصحية و تتمثل الحقوق الثقافية بحق المواطن في التعليم والثقافية وهذا ما تتعهد به الأنظمة الديمقراطية. على الرغم من ذلك فهناك حالات تتجاوز فيها الدول قدسية هذه الحقوق لدواعى مختلفة.

لذلك ثمة توازن صعب في هذا السياق باتت تعيشه وضعية حقوق الإنسان في العالم اليوم ويظهر في ما يعرف ب "الحرب على الإرهاب" التي كان لها إنعكاسات سلبية على وضع حقوق الإنسان ، خاصة الأقليات المسلمة في الدول الغربية، التي تعرضت لإنتهاكات صارخة والتي ازدادت حدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

[1]– حسين عبد المطلب الأسرع، "اليات أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية في الدول العربية" مجلة الباحث في المعدة 06 ,2008 » ص 146

المطلب الثاني: حقوق الإنسان في السياسة الدولية

موضوع حقوق الإنسان أصبح ذا أهمية كبيرة، وباتت القضايا المتعلقة بهذا الموضوع، تشكل ثورة كامنة لها تأثير غير محدود في بنية و تشكيل الأنظمة الحديثة للإدارة الدولية بما تشمله من دول ومنظمات دولية حكومية، ومنظمات دولية غير حكومية. وقد ترجمت هذه الأهمية في مختلف المواثيق واللوائح الدولية التي صاغتها مختلف الفواعل الدولية لاسيما تلك التي تعني بمجال حقوق الإنسان مثل المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في هذا المجال.

إن حقوق الإنسان بدأت في التشكل منذ القدم ، وكانت أسبق في الظهور من الدول والمنظمات الدولية، بسبب ارتباطها بالطبيعة الإنسانية وما يتعلق بها من البحث المستمر عن كل ما من شأنه أن يحسن حياته ، و يضمن بقاءه بعيدا عن أي اعتبارات سياسية أو عقائدية أو حتى أخلاقية قد تحد من حقه في الكرامة الإنسانية[1].

مع نشأة الدول صاحبها زيادة في أهمية حقوق الإنسان، بشكل بات فيه أي إنتهاك لمختلف الحقوق يجد استنكارا من مختلف الدول والحكومات التي سعت – كل حسب طبيعة أنظمتها – إلى تكريس الحماية لهذه الحقوق، التي تشكل العنوان الأبرز على مدى تحضر الدول، ومستوى الحرية فيها، فقد كان من نتائج الثورة الفرنسية إصدار الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطنين في: 02 أوت 1789، فهذا الإعلان كان بمثابة إقرار على نجاح هذه الثورة التي جعلت حقوق المواطن في سلم أولويتها حتى يتجسد فعلا الشعار الذي رفعته:حرية عدالة و إخاء. كما كان الحال ذاته مع الثورة الأمريكية التي قامت ضد الاستعمار البريطاني ، وتم التوصل إلى لائحة الحقوق الامريكة والمتضمنة في وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776[2].

[1]– يطلق على هذه الوضعية الأمنية الأستثائية بحالة الطوارين

[2]– "لقد حرمت مختلف استمعات القديمة علي توثيق بعض اللوائح الهامة من أجل صيانة حقوق افرادها و نعود أول نسخة مسجلة لإعلان حقوق الإنسان عام 570ق م والتي وضعها كورش العدليم في بلاد فارس حيث يقر الدستور الذي وضعه

أن هذه المواثيق وغيرها جسدت بداية صياغة المعايير الدولية لحقوق الإنسان وشكلت الأرضية المناسبة؛ لصياغة أهم المواثيق الدولية المعروفة اليوم.

تحسد قضية حقوق الإنسان على المستوى الدولي أرضية التوافق الوحيدة بين مكونات المجتمع الدولي ، إذ لا تتوان الدول في معالجة كل ما يتعلق بهما على مستويات دولية رفيعة في طار الحكم العالمي، فعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات المتعلقة بحقوق محددة ، أو حول القيم الأساسية الحقوق الإنسان إلا أنه ثمة اتفاق هو ضرورة احترام الكرامة الإنسانية. وسنحاول في هذا الإطار التركيز على: ميثاق الأمم المتحدة 1945، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 ، الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية و الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

1. ميثاق الأمم المتحدة 1945:

منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدةUnited(U.N.O) Nations organization ، أصبحت حماية حقوق الإنسان، من المواضيع التي تشدد الدول والحكومات على ضرورها على اعتبار أنها باتت تناقش على المستوى الدولي، وقد عملت الأمم المتحدة على تقديم توليفة من الآليات والإجراءات التي تكفل تعزيز وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان، والحريات الأساسية ، حيث جاء في ديباجة الميثاق :"إن شعوب الأمم المتحدة تؤكد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال و النساء من حقوق متساوية ".

فالعلاقة بين الأمم المتحدة وحقوق الإنسان وثيقة جدا، فحقوق الإنسان موجودة في كل نشاطات ، و أهداف ، و برامج الأمم المتحدة، وهذا ما عبر عنه كوفي أنان الأمين العام

كورشي بجرية البشر ويعترف بالحق في الحرية والأمن وحرية التنقل والإقامة وحق الملكية والدين وحق العمل او تحريم العبودية ، بعدها توالت اللوائح الي كرت بعض الحقوق منها الاتحة الحقوق في بريطانيا أو ما يعرف بالمايا كارنا عام 1215 ، كما أشارت المائية وستفاليا 1648 إلى بعض حقوق

السابق للأمم المتحدة عندما قال:" نحن لن نتمتع بالتنمية دون أمن، ولن نتمتع بالأمن دون تنمية، ونحن لن نتمتع بما دون احترام حقوق الإنسان".

we will not enjoy development without security, we will not enjoy security without development and we will not enjoy either without respect for human rights"

ومن بين ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في هذا الصدد: " تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز؛ بسبب الجنس أو اللغة أو الدين و بلا تفريق بين الرجال و النساء[1].

فهذه المادة أقرت بضرورة احترام حقوق الإنسان، كما أكدت على عدم التمييز بين الناس مهما كانت الاعتبارات: الجنس أو اللغة أو الدين. لكن الأمم المتحدة عززت دورها في حماية و ترقية حقوق الإنسان ، ليس فقط عبر ميثاقها بل بإنشاء آليات واضحة تتلخص مهمتها في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في مختلف الدول ورفع التقارير عن هذه الأوضاع، وكانت هذه مهمة لجنة حقوق الإنسان (the Commission of Human Rights)، التي أسست موجب العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية 1966، والهدف منها كان رصد تنفيذ ما جاء في هذا العهد، تتكون من 18 عضوا يعملون بصفة فردية ويتخذ الرصد الذي تقوم به اللجنة 3 أشكال : تقديم التقارير الدورية، والرسائل المتبادلة بين الدول، والبلاغات المقدمة من الأفراد. وقد قامت اللجنة بدور هام لاسيما على صعيد التعاون مع المنظمات غير الحكومية ويظهر ذلك في الأرقام التالية:

261 تفويض قدم للمنظمات غير الحكومية، 354 بيان مكتوب (written statements إضافة ال :476 بيان شفهي فردي ((indivdual oral statements، 61 بيان شفهي مشترك. ولم تقتصر إجراءات الأمم المتحدة على إنشاء لجنة حقوق الإنسان فقط؛ إذ هناك

[1]– المادة (1/3): "من ميثاق الأمم المتحدة "

العديد من الأجهزة والبرامج، المراقبة وحماية حقوق الإنسان، والتي تأسست عبر ميثاق الأمم المتحدة، أو عبر معاهدات واتفاقيات بين الدول[1].

وارتكزت هذه الأجهزة والاتفاقيات على مبادئ هامة هي: العالمية (Universality التراهة Impartiality)، الموضوعية (Objectivity ، وعدم الإنتقائية (Non selectivity–)، وأهم الأجهزة والاتفاقيات التي أنشأتها وعقدها الأمم المتحدة لتعزيز دورها في حماية حقوق الإنسان نذكر مايلي[2]:

1. مجلس الأمن.
2. الجمعية العامة
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
4. مجلس حقوق الإنسان .
5. اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة
6. لجنة منع الجرائم

مع أن الميثاق كان واضحا في التأكيد على أهمية حقوق الإنسان وضرورة تعزيزها، إلا أن فمة العديد من الإنتقادات وجهت لهذا الميثاق في ما يتعلق بحقوق الإنسان من أهم هذه الإنتقادات منها:

أن الأمم المتحدة و بالرغم من الجهود التي بذلتها في سبيل احترام حقوق الإنسان إلا أن ميثاقها لم يعكس ذلك بشكل كاف، إذ لم يحدد أصلا ماذا نعني بحقوق الإنسان كمفهوم، ولا ماهية الحقوق والحريات الأساسية الواجب احترامها كما أنه لم يحدد بدقة الآليات والإجراءات أو

[1]– من أجل زيادة فعالية الإجرامات والآليات المتخينة على مستوى الأمم المتحنة ، قامت الجمعية العامية بإصدار القرار رقم 25 (60 في 15 مارس 2016 يقضي بإنشاء معملي في جنة المعنية بحقوق الإنسان حيث انتقلت الأحيالها إلى محمي حقوق الإنسان ، و عقيد أقبل أولى جلساته في 19 جوان 2006 وفق مبادئ ثابثة

[2]– توفر الفضائية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إطارا قانونيا شاملا للقضاء على التمييز ضد المرأة في مجال التمتع بما لها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الحياة العامية والمجالات أخباحية يتم تنفيذ الاتفاقية على المستوى الدولي، من خلال رفع التقارير، نفقام الشكاوي الفردية

بشكل عام سبل حماية حقوق الإنسان ومن هنا كانت الحاجة لوثيقة أقوى وأعمق من الميثاق تحدد بدقة ماهية حقوق الإنسان وكذا مختلف الآليات الواجب اتباعها لاحترامها.

2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (Universal Declaration of Human Rights) لقد اكتسب مفهوم حقوق الإنسان قبولا على المستوى الأكاديمي، كما شاع في العديد من الأدبيات الحديثة وذلك بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة ، و أثمرت تلك الجهود في التوصل إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (U.D.H.R)1948.

يتميز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمواده 30 التي ركز عليها عن باقي الوثائق الدولية الأخرى جملة من المميزات أهمها : الشمولية من حيث تعرضه لجل الحقوق الأساسية ، و العالمية: إذ لم يستثن فئة معينة أو جنسية معينة، بل كان عالمي موجها للإنسانية جمعاء، فقد جاء في أعقاب حربين عالميتين ، عانت البشرية من ويلاقما. كما شكل الإعلان العالمي منبعا أصيلا للجهود الداخلية والعالمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، و جسد الفلسفة الأساسية للكثير من الإعلانات والمواثيق العالمية [1].

فمثلا أكد المؤتمر الدولي الأول لحقوق الإنسان الذي عقد في طهران عام 1968 ، على أهمية هذا الإعلان حيث جاء فيه: "أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل تفاهما تشترك فيه شعوب العالم على ما لجميع أعضاء الأسرة البشرية، من حقوق ثابتة منيعة الحرمة و يشكل التزاما على كاهل أعضاء المجتمع الدولي .

وكان الهدف من إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو:

[1]– يطلق تعبير الإعلان على مجموعة المبادئ أو مجموعة القواعد و يدخل هذا المصطلح في إطار المعايير الدولية التي ليست لها طبيعة المعاهدة فهي تفتقر للقوة القانونية التي تحظي ها المعاهدات وك خا قوة حجية لان عده رها كان بطل مفاوضات بين الدول والحكومات دامت سنوات. فهو مجموعة أفكار وميات اباعبة ، لا تتمتع بالصفة الالتزامية، وله قيمة أدبية ومعنوية، وتتمتع بالثقل السياسي والأخلاقي إذا ما صدرت عن هيئة دولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة. والإعلان يعد من قبيل العرقي الدولي، والإعلان خالية ما يصدر في ظروف نادية حينما ينص على مبادى قالت أقية كيري وقيمة نائبية كما هو الحال بالنسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الإعلان مرادف : فواد – مبادئ – مليونية – مبادئ توجيهية ، لقد أصبح الإعلان معيارة تنقاس به درجة احترام المعايير الدولية لحقوقي الإنسان والتقييد بأحكامها.

1. منع إنتهاكات حقوق الإنسان.

2.ضمان الاحترام لجميع حقوق الإنسان دون أي تجزئة .

3. تحسين التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان .

4. التنسيق (Coordinating)، بين النشاطات ذات العلاقة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة . 5

.تقوية (Strengthening)، وإصلاح ، برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[1].

3. العهدان الدوليان لعام 1966

لم تتوقف الجهود الدولية المبذولة في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان من قبل المجتمع الدولي حيث قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 بإصدار العهدين الدوليين لاستكمال وتعزيز الإعلان العالمي ويتعلق الأمر بالعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية . ويوضح الشكل التالي أهم المواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان .

لقد كان لهذه الحركية الكبيرة للقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تأثيرات كبيرة، وواسعة حيث اعتبار موضوع حقوق الإنسان كمبدأ أمر ملزم من مبادئ القانون الدولي، وتم التأكيد على هذا موجب وثيقة مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي ، الذي انعقد في 01 أوت 1975.

المطلب الثالث : حقوق الإنسان في المنظمات الدولية غير الحكومية

نظرا للأهمية التي تحتلها حقوق الإنسان، تحتاج إلى دعم كبير، و كذا إلى معايير تكون مضبوطة و ثابتة، وهذا لا يتحقق إلا عبر مأسسة حقوق الإنسان. والمعادلة الهامة التي تؤسس

[1]– يعني موامر مظهران خطوة هامة على طريق تعزيز حقوق الإنسان ، كحق الشعوب في تقرير مصيرهما واحترام السيادة واختيار النظام السياسي والاجتماعي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق القرد في العيش بحرية وكرامة .

لحماية دولية فعالة الحقوق الإنسان تتألف من: التزام حكومي + فعالية المجتمع المدني + تنسيق المجتمع الدولي[1].

من خلال هذا الشكل نجد أن موضوع حقوق الإنسان يمثل موضوعا مشتر كا لمختلف الفواعل والمستويات ، فعلى الرغم من الدور الذي تقوم به الحكومات لحماية حقوق مواطنيها إلا أن هذا الدور لا يكفي، إذا لم يتعزز بتعاون مع أطراف أخرى تتبنى الدفاع عن هذه الحقوق. سواء على المستوى الوطي: ممثلة في منظمات المجتمع المدني المختلفة ، أو على المستوى الدولي: عبر منظمات المجتمع المدني العالمي. وهنا يتضح لنا الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية ، كأبرز

منظمات المجتمع المدني ، حيث نحل عددا كبيرا منها تركز على حماية و ترقية حقوق الإنسان، هناك عدد من الباحثين يعبر عن هذا النوع من المنظمات ب الجيل الرابع للمنظمات غير الحكومية على اعتبار أنها لا تقدم مساعدات تنموية أو اغاثية أو أي نوع من السلع والخدمات المادية ... فهي تركز على قيم إنسانية ومبادئ الكرامة البشرية التي تندرج ضمن حقوق الإنسان. وفي بداية نشاطها كانت المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان تركز على الحقوق الفردية [2].، لكن ومع التحولات التي مرت با باتت هذه المنظمات تتبنى استراتيجيات جديدة خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية من هذه الإستراتيجيات

[1]– شهر مفهوم المجتمع المدن العالمي في التسعينيات اليشير الى مجموعة من المنظمات غير الحكومية والحركات والجمعيات التي لم يعلم تستاهلها قاصرا علي تقديم الخدمات وتبني القضايا العامية علي المستوى اخلي بل أصبحت تشتمل علي الساحة العالمية و نحرك تمام فضايا خالية مثل البيئة والآثار السلبية للعولمة و حقوق الانسان و على رغم أن الحركات المناهضة للعولمة بعد اليوم من ابرز مؤسسات المجتمع المدن العالمي إلا أنها ليست الوحيدة التي جعلت الساحة الدولية جمالا لنشاطها فقد عهرات الى جانبها تجمعات و تنظيمات محمت في استثمار اليات

[2]–الاتصال الحديثة للتحرك عبر الحدود الإقليمية بما أعطاها صفية العالمية. و في شهر المجتمع المدني العالي خلال الحرب الباردة حيث تعود أصوله إلى حركات السلام إلا أنه نما بشكل كبير خلال السعيدات وأصبح فضاء جديدا لتحرك الافراد يقصد فضاء جديدا التحرك الأفراد بقصد التأثير في السياسة الدولية

الجديدة هي التركيز على الحقوق الجماعية للأفراد إلى جانب الحقوق الفردية ، فأصبحت تدافع عن حماية الصحة العالمية، والاهتمام بالبيئة و قضايا تغيير المناخ (Issues of climate change) ، على اعتبار أن ثمة علاقة قوية بين تغير المناخ والصحة ،و حقوق الإنسان [1].

تتمثل رسالة المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان في

1.حماية حقوق الإنسان.

2. نشر ثقافة حقوق الإنسان.

3. مراقبة أوضاع حقوق الإنسان ، و تقديم المساعدة القانونية.

4. اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية لمعالجة الشكاوي المتعلقة بضحايا الانتهاكات والتجاوزات ضد حقوق الإنسان.

5. إعداد الدراسات والأبحاث وتوفير المعلومات وعقد الندوات والدورات التدريبية.

6.إدارة الحملات و إعلان المواقف المختلفة تجاه ما يجري لحقوق الإنسان[2].

كما تهدف المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان ، و ذلك من خلال النشاط في حقل التربية على حقوق الإنسان عبر الفعاليات المختلفة مثل المؤتمرات و حلقات النقاش ، و التدريب المتخصص والشعبي ، و قيام هذه المنظمات بأعمال الحماية المتمثلة بتقديم المساعدة القانونية للضحايا أو رصد الإنتهاكات والقيام بالحملات الدورية، أو الخاصة المناهضتها، ونشر ذلك عبر التقارير ووسائل الإعلام و اللجوء إلى جهات الإنصات الداخلية والدولية

---

[1] –towers & Timsaal, Ahman Rights based Approach to mental health promotion in the context of Climate change in rural and remote Australia Queensland Centre for rural and remote Mental Health)p.06.

[2]– محمد احمد ، المخلفاوي وعبد الباقي ، شميان واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن ، اليمن: مركز المعلومات و التأهيلي لحقوق الإنسان ، ط 1 2006) ص، 17

تشترك المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان – مع غيرها من المنظمات

– في الآليات التي تعتمد عليها في إدارة نشاطاها ومن بين هذه الآليات نذكر :

1. الأبحاث والدراسات
2. التمثيل والمشاركة
3. التشبيك
4. تنظيم حملات موجهة للتأثير على الري العام
5. استراتيجيات إعلامية و اتصال
6. المساعدة و التعليم:
7. . تختلف المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، في درجة التفويض، فمنها من تملك تفويض ضيق ومنفصل وتركز على صنف واحد من الحقوق أو فئات واحدة بينما توجد منظمات أخرى لها تفويضات شاملة وأوسع، فالمنظمات غير الحكومية تمتلك تفويضا هاما باعتبارها تستند في نشاطها على القانون الدولي والملاحظ على تفويض المنظمات الدولية غير الحكومية كغيرها من المنظمات غير الحكومية الوطنية هو تفويض ديناميكي ومرن بحيث يتغير طبقا التغير الظروف كالسياق السياسي ، والمؤسساتي والمذهبي والموقع الجغرافي وكذا قضية العضوية وعملية جمع التبرعات وحجم الضغوطات من طرف المجموعات والمؤسسات الأخرى [1].
8. كما ترتبط درجة التفويض الممنوح للمنظمات الدولية غير الحكومية بالتقسيمات بين العالم المتقدم، والعالم النامي عموما، منظمات العالم المتقدم أو العالم الأول first world تركز أكثر من منظمات غير الحكومية في العالم النامي على الحقوق المدنية والسياسية فهي تعمل على[2]. حماية الأفراد من تدخلات الدول، في حين نجد أن

---

[1]– po8.cit,op

[2]– هناك ثلاث أحيال الحقوق الإنسان الجيل الأول الحقوق السياسية و المدنية الجيل الثاني : الحقوق الاقتصادية و الجيل الثالث الحقوقي الثقافية والاجتماعية

المنظمات غير الحكومية الناشطة على مستوى العالم النامي تركز على الحقوق الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية، أو ما يعرف بالجيل الثالث من حقوق الإنسان ، وذلك بهدف جلب إنتباه المجتمع الدولي إلى حقوق العالم النامي الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، فبعض المنظمات غير الحكومية في العالم النامي تدفع باتجاه مقاربة الإصلاح العميق و الشامل، كما هي مجسدة في دول العالم المتقدم [1].

9. . كشريك هام إلى جانب الدول والفواعل الأخرى، فلا يمكن أن يجري الحديث أو الاتفاق في مجال حقوق الإنسان دون حضور هذه المنظمات.

أولا : إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد عرف عمل المنظمات غير الحكومية تطورا هاما على مختلف المستويات، ومع التحولات التي عرفتها القضايا التي تعنى بها هذه المنظمات كان لابد لطرق تناول هذه القضايا من أن تتغير حي تواكب هذه التحولات. ولأن المنظمات الدولية غير الحكومية تمتاز بمرونة كبيرة، فقد استطاعت أن توجد آليات وطرق جديدة في التعاطي مع القضايا التي تنشط من أجلها وقامت بتطوير القدرات اللازمة من أجل إدارة هذه القضايا والتحكم فيها بما يضمن لها نتائج أفضل.

إن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تختلف كثيرا – من حيث هي هيكل إداري – عن باقي المنظمات الأخرى في مختلف القطاعات ، فهي من حيث الشكل لها الطابع ذاته الذي تمتاز به أي منظمة من حيث وظائف وأساليب إدارية مختلفة. ومع ذلك فقد تتنوع إدارات المنظمة اعتمادا على حجم المنظمة ، وطبيعة عملها، وإمكانياتها وبشكل عام تضم المنظمات إدارات مختلفة أهمها:

1/ إدارة شؤون الموظفين.

2/ الإدارة المالية.

[1] – Henry.j. Steiner Divers Partners, Non-Governmental Organization in the human rights movement.(U.K, Harverd law school human rights program and human rights internet)p,34-37.

3 / إدارة المعلومات و التكنولوجيا.

4/ إدارة العلاقات العامة و التسويق والإعلام

وقبل الغوص أكثر في الفلسفة الإدارية للمنظمات الدولية غير الحكومية لابد أولا من إعطاء مفهوم دقيق لمصطلح الإدارة :

1- الإدارة المفهوم والأهمية

تعتبر الإدارة بمفهومها العام من أقدم الأنشطة الإنسانية على الإطلاق، فقد سعى الإنسان منذ القدم إلى تنسيق جهود أفراد مجتمعه، بحيث تصبح جهود جماعية تعاونية تسير في طريق واضح، وسليم من أجل تحقيق الأهداف الجماعية المنشودة.

الإدارة هي التي تتلمس حاجات المجتمع، ومطالبه وتعمل على تلبيتها عن طريق تحميع عناصر الإنتاج والتوفيق بين أوجه النشاط : داخل المشروع وخارجه، وحفز العاملين في المشروع على تحقيق الأهداف المشتركة. يعرف فريدريك تايلور في كتابه" إدارة الورشة " الإدارة بأنها : "فن الإدارة هو المعرفة الصحيحة لما تريد من الرجال عمله ثم التأكد من أنهم يقومون بعمله بأحسن طريقة ، و أرخصها "كما تعرف الإدارة بأنها : التنبؤ والتخطيط، و التنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة ". وبشكل مبسط يمكن تعريف الإدارة بأنها: "وظيفة تنفيذ الأشياء عن طريق الأشخاص ومعهم" وهذه التعاريف لا تقتصر على مؤسسات بعينها، بل هي تنطبق على جميع المؤسسات، حكومية خاصة، خيرية، ودينية وسياسية. فالإدارة إذن هي: ذلك النشاط الموجه محو التعاون المستمر، والتنسيق الفعال بين الجهود البشرية المختلفة العاملة من أجل تحقيق هدف معين بدرجة عالية من الكفاءة . وتتنوع الإدارة بين: الإدارة العامة وإدارة الأعمال وفيما يلي تعريف لكلا النوعين:

أ/ الإدارة العامة:

يعتبر موضوع الإدارة العامة جزء من الموضوع العام المعروف بالإدارة وهذا الجزء يختص بتسيير الأعمال الحكومية، فكما نعرف الإدارة هي تنفيذ الأعمال بواسطة تنسيق وتنظيم ورقابة جهود الآخرين ، فإنه إذا كانت هذه الأعمال تتعلق بتنفيذ السياسة الحكومية فإن الإدارة هنا تسمي

ب: "الإدارة العامة" وتعني:

"تنفيذ الأعمال والسياسات، الموضوعة بواسطة الأفراد الذين يعملون في تعاون مستمر في حدود المؤسسة الواحدة، والجهاز الحكومي العام للتوصل إلى الهدف أو الأهداف الموضوعة من طرف السلطة السياسية والإدارية في الدولة ".

بإدارة الأعمال: تعرف بأنها عملية استخراج الموارد من المواد الخام العنصر البشري لتحقيق أهداف معينة، وتتضمن: تنظيم، وتوجيه و تنسيق و تقييم الأشخاص؛ لتحقيق هذه الأهداف[1].

مما سبق يمكننا أن نستنتج أن أهداف الإدارة تتلخص في ما يلي:

أ/ تنمية القدرات والكفاءات البشرية من أجل تحقيق أهداف المشروع. باستخدام عوامل الإنتاج و تنسيقها بأفضل الطرق بحيث تؤدي إلى أكبر إنتاج ممكن و بأقل تكاليف ممكنة. ج الارتقاء بالقدرات المعيشية للأفراد العاملين في المشروع وتحقيق الرفاهية . حتى تتمكن أي إدارة من تحقيق هذه الأهداف وغيرها لابد لها من وظائف هامة تساعدها و تسهل من أداءها وتتمثل اعم هذه الوظائف في: التخطيط، التنظيم، القيادة والرقابة.

1. **التخطيط:** يحدد التخطيط أين تريد المؤسسة أن تكون في المستقبل، وكيفية الوصول هناك، ويعي ذلك "تحديد أهداف أداء المؤسسة في المستقبل وتشمل هذه الأهداف: تحديد المهام

[1]– سعاد بن علي ، الشهراني ، إدارة عمليات الأزمات الأمنية – الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،ط1 ،2005) ،ص 14.

واستخدام الموارد المطلوبة في تحقيق الأهداف " فقوة أو ضعف المؤسسة (المنظمة) يرتبط بقوة ضعف التخطيط .

2. **التنظيم:** وهي الوظيفة التي تعكس

كيف تحاول المنظمة تحقيق أهدافها، وتتضمن تحديد المهام، و تجميعها في إدارات وأقسام وتوزيع الموارد لها .

وقد أخذت بعض المؤسسات حديثا التخلي عن الهيكل التنظيمي التقليدي واستبداله بميكل غير مترابط أو مرن ، و بإعطاء المرؤوسين حرية أكبر في اختيار برامج عملهم ، وتنظيم أنفسهم في إنجاز الهدف أو إعادة التنظيم على أساس "فرق العمل" التي تتمتع بحرية أكبر في مسؤولياتها تجاه إدارة نفسها .

3. **القيادة:** وظيفة القيادة لها أهمية كبيرة وتعني: استخدام التأثير لحفز المرؤوسين على تحقيق الأهداف المؤسسة وتعني القيادة "خلق قيم وثقافة مشتركة وإبلاغ الأهداف للمرؤوسين في جميع أنحاء المؤسسة

4. **الرقابة:** تعي رقابة العاملين ماذا كانت المؤسسة تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق أهدافها، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية، فيجب أن يتأكد المدير أن المؤسسة تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أهدافها. وقد ظهرت الاتجاهات الحديثة في تمكين العاملين، والثقة بكم إلى قيام بعض المؤسسات بتخفيض التأكيد على الرقابة من أعلى إلى أسفل واستبدالها بزيادة أهمية تدريب العاملين من أجل رقابة أنفسهم واتخاذ إجراءات تصحيحية .

بعد أن وقفنا على مفهوم الادراة وأهم وظائفها ، سنحاول التركيز في المطلب الثاني على الطبيعة التنظيمية الخاصة بالمنظمات الدولية غير الحكومية ، على اعتبار أنها نوع من الإدارة ، وكذا على اعتبار أنهما تختلف عن المنظمات ذات الطابع الرسمي، أو الربحي .

إن معرفة هذه المميزات التنظيمية من شأنه أن يسهل علينا إدراك طرق إدارة هذه المنظمات للقضايا التي تدافع عنها.

ثانيا : الطبيعة التنظيمية للمنظمات الدولية غير الحكومية

المنظمات الدولية غير الحكومية هي في الغالب ذات بنية هرار كية (تراتبية) (hierarchical structure)، ومن أجل إيجاد مقاربة لتطوير المنظمات غير الحكومية لابد الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة المنظمة التي تتشكل من مقومات عديدة و عوامل فهي تمثل نظام معقد ويحتاج هذا النظام ل":

1.تقييم الصورة الكاملة: التغذية الرجعية و التشخيص المشترك. 2. تقييم الخيارات المتوفرة والاتفاق على الطرق المناسبة[1].

3. التخطيط.

4. تطبيق، وإدارة عمليات التغيير.

5. التقييم ، التعزيز والمتابعة المستمرة.

المنظمات غير الحكومية تمثل اتجاها آخر في تطبيق القدرات الإدارية، فكل المنظمات تحتاج لوجود إدارة: فوظائف التخطيط والتنظيم والقيادة ، والرقابة تطبق في المنظمات مهما كان نوعها، أو المستوى الذي تعمل فيه: محلي أو دولي أو عالمي.

كما أن المدراء يشتركون في الكثير من المهارات، ويقومون بالأنشطة نفسها.

غير أن الفارق الأساسي بين المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات يكمن في أن نشاطات المنظمات غير الحكومية توجه نحو توليد نوع من التأثير الاجتماعي، وهذا فرض على المدراء تحديات فريدة فالموارد المالية للمنظمات غير الربحية تتأتي بعضها من مخصصات الحكومة على المستوى الوطن وعلى التبرعات واشتراكات الأعضاء على المستوى الدولي . بدلا من بيع السلع وتقديم

الخدمات إلى الزبائن. بينما يركز المدراء في منظمات الأعمال على تطوير وتحسين السلع والخدمات من أجل زيادة إيرادات المبيعات وهكذا نجد أن المنظمات غير الربحية أو غير

[1] – David Lewis, op.cit,p,03

الحكومية تقدم خدماتها للزبائن دون مقابل ولذلك فإن هذه المنظمات تعاني صعوبات كبيرة في إدارة نشاطاتها تمس "

1. **التمويل** : المشكلة في هذا الصدد تتعلق بضمان تدفق الموارد المالية اللازمة لاستمرار العمل، فالقائمون على المنظمات غير الحكومية والملتزمون بخدمة الزبائن، بموارد محددة يجب أن يركزوا على إبقاء التكاليف على أدنى مستوى ممكن، وإن لم يتمكنوا من إثبات قدرة عالية في استخدام الموارد، فإنهم سيواجهون معضلة في تامين تبرعات إضافية أو مخصصات حكومية. وقضية التمويل في المنظمات غير الحكومية تحظى باهتمام كبير بسبب أن التمويل هو الذي يحدد استقلالية أو تبعية المنظمة غير الحكومية .

وهناك مصدرين لتمويل المنظمات غير الحكومية:

• مصادر التمويل الخاصة الدائمة: تتمثل في الاشتراكات السنوية للأعضاء، إضافة إلى الموارد المالية التي تمنحها منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بحكم المركز الاستشاري الذي تتمتع به المنظمات غير الحكومية ، وقد بلغت الميزانية المخصصة لهذه المنظمات عام 1999 حوالي 205 مليون دولار حيث تحد أن : الثلث الأول من ميزانيتها ممول من طرف مؤسسات دولية ، و الثلث الثاني من طرف وكالات التنمية والمؤسسات المالية الدولية ، و الثلث الأخير ممول من طرف الشركات الكبري .

• مصادر التمويل العامة المؤقتة: تتمثل في مختلف التبرعات والهبات التي تحصل عليها المنظمات غير الحكومية سواء من عامة الناس أو من بعض الهبات التي تقدمها الدول مثل : سويسرا ، الولايات المتحدة والتي قدمت لوحدها ما يقارب 203 مليار دولار (1999) .

2. قياس الأداء: ليس للمنظمات غير الحكومية حدود تقليدية دنيا لقياس الأداء لذلك يعاني المديرون من الإجابة عن السؤال: ما مكونات النتائج والفعالية حيث أنه من الصعب قياس أداء العاملين والمديرين عندما يكون الهدف هو توفير خدمة عامة، ويجب على مديري المنظمات

غير الحكومية أن يسوقوا خدماتهم من أجل جذب الزبائن، والمتطوعين والمتبرعين الذين تعتمد عليهم المنظمة .

و الإشكال الذي يطرح هنا هو صعوبة الإشراف المباشر والرقابة على المتطوعين بنفس الأسلوب الذي نجده في المنظمات الأخرى. من هنا فإنه من الواجب على القائمين على المنظمات أن يأخذوا بعين الاعتبار الطبيعة المختلفة للمنظمات غير الحكومية التي تتمثل أساسا في : التغير، و التعقيد[1].

الإدارة عندما عرفت ارتبطت ب: إدارة العمل التجاري، في حين أن المنظمات غير الحكومية ترى نفسها منظمات غير ربحية، كما أن الأساليب الإدارية التي يجري الحديث بشأنا هي في الأساس أساليب غربية لكن المنظمات غير الحكومية الدولية تعمل في مناخات وسياقات سوسيوثقافية غير غربية، بالتالي قد لا تتناسب هذه الآليات مع تلك المناطق التي تتعامل معها معظم المنظمات الدولية

غير الحكومية [2].من هنا تحد المنظمات الدولية غير الحكومية نفسها في مواجهة الدول، التي قد لا تتعاون معها، لذلك تركز على إدخال أساليب جديدة في إدارتهما تتماشى مع مختلف السياقات التي تعمل فيها، وفيما يلي سنحاول إعطاء مفهوم الإدارة القضايا في المنظمات الدولية غير الحكومية .

1- تعريف إدارة القضايا في المنظمات الدولية غير الحكومية

لما أدركت المنظمات غير الحكومية ضرورة وأهمية تبني نموذج إداري فعال يساعد على تحقيق الأهداف ، و تجاوز التحديات ، سارعت بعض المنظمات غير الحكومية إلى

[1]– كامل ، محمد المغربي ، الإدارة أصالة المبادئ والأسس ووظائف المنشاة مع حداثة وتحديات القرن 21 ، عمان ، دار الفكر ، ط1 ،2007)، ص، 47.

[2] – Helmut Anheier, Marlies, Glasius and Mary, Kaldor, Global civil society:Oxford university Press, 2001) 2001 .(Oxford 8i David,Lewis, op.cit,p,08

محاولة استرداد أساليب إدارية من القطاع الخاص، في محاولة لإيجاد حلول سريعة لضعف إدارتها سيما وأن القطاع الخاص أثبت فعالية وكفاءة أكثر من القطاع الحكومي وحقق إنجازات هامة، بالتالي وجدت المنظمات غير الحكومية نفسها في حاجة كبيرة لتطوير أنظمة التخطيط الإستراتيجي (strategic planning) كآلية الأسلوب الإدارة الخاص 29. من هنا باتت المنظمات غير الحكومية تكافح من أجل تحسين إدارتها للقضايا من ناحية البرامج والمشاريع، وبذلك تطورت المنظمات غير الحكومية من حيث المعايير، و الطموحات وركزت على قضايا جوهرية كبديل عن الأفكار المثالية التي طبعت نشاطها في بداية نشأتها ، وعززت أطرها التنظيمية على اعتبار أن هذه الأطر أثرا ايجابيا على حل المشاكل التي تواجهها على المدى الطويل لاسيما تلك المشاكل المتعلقة بقضايا محاربة الفقر، وعدم المساواة ....

2- أهمية إدارة القضايا في المنظمات الدولية غير الحكومية

إن أهمية إدارة المنظمات غير الحكومية بدأت في الظهور في منتصف الثمانينات، من طرف المجلس الدولي للوكالات التطوعية (ICVA)، في جنيف ، و اصدر نشرية كانت أساس لبداية نقاش حول مفهوم إدارة المنظمات غير الحكومية ، وما لبث أن اتسع النقاش حول هذا الموضوع وأصبح له شعبية واسعة واهتماما لاسيما من طرف المجتمع المدني (CIVIL SOCIETY)، ومنظمات المواطنة العالمية (the Global citizen organizations) ". وارتبطت هذه الأهمية أساسا

ب التدريب والتعلم : على مستوى المنظمات غير الحكومية اه . فقضايا إدارة تدريب الموظفين بدأت مبادرات الوكالات المتعددة الجديدة مثل برنامج الشراكة العالمي للدراسات حول المنظمات غير الحكومية ، كما تم التركيز على قضايا التعلم والتدريب والتنظيم من طرف منظمات الجمعيات الريفية للتطوير في زيمبابوي، ولجنة التطوير الريفي في بنغلاديش (BRAC) ومدرسة التدريب الدولي (SIT) في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكننا القول بأن مفهوم المنظمات غير الحكومية ليس من السهل تحديده بدقة فمنذ أن ظهرت هذه المنظمات إرتبط مفهومها بالمجال الذي تعمل فيه، إن كان مجال الإغاثة سميت منظمات اغاثية، وإن كان مجال الدفاع عن أي قضية أو فئة كانت منظمات دفاعية وهكذا، بالتالي شكل التشاط هو الذي كان يميز هذه المنظمات بالتالي لم يكن المفهوم متعلقا بمميزات والصفات التي تنفرد بها هذه المنظمات عن غيرها من المنظمات. ومنذ أن ظهرت المنظمات غير الحكومية مرت بثلاث أجيال وهي: الجيل الأول وسمي بجيل الإغاثة، الجيل الثاني ويعرف ب: جيل الاعتماد على الذات أما الجيل الثالث فهو: جيل المشاركة في السياسات العامة. تنوع هذه الأجيال إنسجم مع ما تمر بالمجتمعات على المستوى الدولي من أحداث، و تحولات بنيوية والتي كان لها أثرها على هذه المنظمات.

ومع التطورات التي حصلت لها، لاسيما على صعيد تنامي أعدادها وإحجامها، ومجالاتها، استطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية من أن تكون شريكا حقيقيا إلى جانب الفواعل الدولية الأخرى، وازدادت شرعيتها بفضل الوضع الاستشاري الذي تتمتع به في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ومنح هذا التفويض مرونة أكبر، للمنظمات غير الحكومية وسهولة أكير في التحرك، والتعامل مع الحكومات. حيث قدمت نموذجا مختلفا لقدرة المنظمة على لعب دور في صنع السياسات والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان ومختلف المجالات الأخرى. وساعدها في ذلك البنية التنظيمية التي تميزها عن غيرها من المنظمات الأخرى. كما استفادت في إدارتها هذه من مختلف المبادئ والأسس التي أفرزتها الحوكمة العالمية كنظام للحكم و التسيير الفعال وأهم هذه المبادئ : الشفافية المساءلة الرقابة، وساعدت هذه المبادئ في تحسين الطبيعة التنظيمية لها.

مما توصلنا إليه أيضا من خلال هذا الفصل الأهمية التي تحظى بها حقوق الإنسان، والتي وجدت إهتماما دوليا على مختلف الأصعدة، وترجم ذلك في مختلف الصكوك الدولية التي عنيت بهذه القضايا على اعتبار أنها ترتبط بكرامة الإنسان وبقائه، وكان للأمم المتحدة الدور الأهم والأقوى في هذا المجال، وبفضل التعاون الذي تركز عليه المنظمة الأممية– مع مختلف الشركاء – وجدت المنظمات الدولية غير الحكومية مجالا لها للعب دور على صعيد حماية و ترقية حقوق الإنسان إلى جانب الفواعل الدولية الأخرى، كما تمكنت من وضع إدارة خاصة بها لإدارة القضايا التي تدافع عنها وسنحاول من خلال الفصل الثاني التطرق بشكل تفصيلي للأهم ما يميز إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية من ناحية الأساليب، والآليات للوقوف على القدرات التي تتوفر عليها هذه المنظمات. وكيف تساهم مختلف الأساليب في مساعدة المنظمات غير الحكومية على إدارة القضايا التي تنشط من أجلها ، خاصة في ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، وذلك عبر مختلف المراحل التي تمر بها في إدارة هذه القضايا: من

الفصل الثاني

أهم أساليب وآليات إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان.

إن المجالات التي تعنى بها المنظمات الدولية غير الحكومية كثيرة ومتنوعة، حيث لا يمكن أن نجدها في المحلات الصحية فقط، أو الاقتصادية والتنموية، بل يتعدى نشاطها إلى مختلف الجوانب التي تمس حياة الإنسان بشكل مباشر. ولأن دراستنا هذه تتعلق بمجال حقوق الإنسان والمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بهذا المجال، كان لزاما علينا أن نتحدث عن المميزات التي تتميز بها هذه المنظمات، لاسيما على الصعيد الإداري والتنظيمي، وما تشتمل عليه من أساليب آليات إدارية تسعى من خلالها المنظمات الدولية غير الحكومية إلى تطوير القدرات اللازمة، والخيرات الكافية، للإدارة الفعالة لقضايا حقوق الإنسان. وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين الأول يتعلق ب: أساليب إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان، في حين يركز المبحث الثاني على الآليات الإدارية المتبعة على مستوى هذه المنظمات.

المبحث الأول: أهم أساليب إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان

إن المنظمات الدولية غير الحكومية مهما كان نوع نشاطها، وحجمه، فإنها تتبين أساليب إدارية متنوعة لكنها في معظم الأحيان مشتركة في ما بينها، وتساعد هذه الأساليب الإدارية في تسهيل و تنظيم أداء المنظمات الدولية غير الحكومية، بشكل يمكنها من مواجهة مختلف التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق أهدافها. وستحاول من خلال هذا المبحث التركيز على أهم هذه الأساليب والمفاهيم الإدارية، وأكثرها تأثيرا على طرق إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية وهي: التخطيط (.plaining.) التدريب (training) ، التعلم learning.

هدف هذه الأساليب الإستثمار في مختلف القدرات التي تحوز عليها المنظمات غير الحكومية، لاسيما في المجال التنظيمي، والعمل على الإستفادة من الموارد المتاحة، وكل هذا يندرج في إطار ما يسمى ب: رأس المال الاجتماعي الذي يعرفه (Pierre Bourdiet) على أنه يعني "بتجميع الموارد القائمة أو المحتملة في سياق شبكة من العلاقات المؤسسية على أساس من الاعتراف المتبادل ". يعتبر رأس المال الاجتماعي بمثابة المادة الخام على حد

وصف الأستاذ كولمن والتي يجب أن تجمع أوصال أي تكوين غير حكومي. وفي حالة ضعف أو غياب وجوده فإن قدرة منظمات المجتمع المدني على إنجاز المهام المنوطة بما تتسم بالمحدودية[1].

إن استقلالية المنظمات الدولية غير الحكومية لا تظهر فقط في استقلال إرادتها عن الحكومات، بل حتى في الجانب الإداري، الذي يسير المنظمة غير الحكومية، إذ تملك وحدها الحق في وضع الهيكل الإداري والمؤسسي الذي يلي تطلعاتها، ولا يوجد كيان مؤسسي يجمع هذه المنظمات، ويفرض عليها اتجاهات ونماذج سلوكية معينة، على عكس المؤسسات الرسمية الحكومية. وهذا من شأنه أن يخلق أزمة شرعية فإذا كانت الحكومة في عملية صنع السياسة العامة تتحدث باسم المواطنين عامة، فإن المنظمات غير الحكومية تهتم بقطاعات وفئات معينة، وقد تختلف فيما بينها في أسلوب تناولها للقضايا والمشكلات.

المطلب الأول: التخطيط

أولا: تعريف التخطيط

يعتبر التخطيط من أهم الأساليب الإدارية وأبرزها، التي تعتمد عليه المنظمات مهما كان نوعها وطبيعة نشاطها، فلا يمكن للمنظمة أن تحقق برامجها ومشاريعها ما لم تكن قد خططت لها، فعملية التخطيط تمثل الطريق الذي ينبغي أن تسلكه المنظمة من أجل تحقيق الأهداف التي تنشدها. لأن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تختلف من حيث البنية التنظيمية عن غيرها من المنظمات فإذا تعتمد هي كذلك على التخطيط، إلى جانب أساليب أخرى، ويمكننا أن نبين أهم العوامل التي تحتاج إليها المنظمات الدولية غير الحكومية على الصعيد التنظيمي من خلال النقاط التالية [2]:

[1] –Graham .B ,**Representation and party politics** , (Oxford, Black Kwel ,1993),p245

[2] –Richard,Holloway pactinc, **Establishing and running an Advocacy NGO**,(asp,A.K.D.N civil sociatyTold,litman,planning principles and practices) ,p12.

1/ فهم أهم الوظائف التي تقوم بها المنظمة (ماذا تعمل؟).

2/ الاستعمال الفعال للموارد البشرية، و لمصادر المنظمة غير الحكومية: (ماذا تستعمل؟)

3/ التخطيط، وتطبيق النشاطات التي تساعد المنظمة في تحسين حياة الناس: (ماذا يمكن أن تفعل؟).

4/ تقوية قدرة المنظمة لتقديم الخدمات لزبائنها المختلفين .

5/ التكيف مع تغير البيئات الداخلية، والخارجية بشكل مستمر.

6/ القدرة التمويلية لمختلف العمليات والمنافع .

التخطيط هو العملية التي توجه النشاطات اليومية التي تقوم بها المنظمة. ويحتاج التخطيط إلى العناصر التالية: تبيان ما الذي يجب إنجازه، توضيح الخطوات التي يجب أن تتمتع بها المنظمة للوصول إلى أهدافها، تخصيص الموارد التي تحتاجها. وأهم ما ترتبط به عملية التخطيط هو الوقت، في **بداية عملية التخطيط** :أي متى تبدأ المنظمة في التخطيط؟ **المدة التي تحتاجها عملية التخطيط** :أي

كم من الوقت تحتاج عملية التخطيط؟.

إن التخطيط يلعب دورا حاسما في مسار تطور المنظمات غير الحكومية فهو يمكنها من:

- التحفيز من أجل التفكير المبدع واستعمال موارد المنظمة بشكل عقلاني .
- يحدد المسؤوليات والمهام .
- ينسق ويوحد الجهود .
- يسهل المراقبة والتقييم ،نشاطات المنظمة .
- يخلق الوعي من أجل التغلب على العقبات التي تواجه المنظمة .
- يمنح الفرص .
- يمنح مرونة لنشاط المنظمة، ويمكنها من تفادي التفكير الخطي .
- يسهل تطور تقدم أهداف المنظمة.

إن عملية التخطيط تساعد في عملية اتخاذ القرارات، وتسمح بتنسيق المعلومات

والنشاطات،كما يتيح للقائمين على نشاط المنظمة بنقل أفكارهم من المستوى النظري إلى المستوى العملي [1].

وعليه يمكننا أن نعرف التخطيط على أنه:"عبارة عن الطريق الذي يرسم مسبقا ليسلكه المسؤولين عند اتخاذ القرارات وتنفيذهم للعمل ".

ثانيا: خطوات التخطيط :

يمر التخطيط بمراحل مختلفة، لكن وعلى الرغم من عدم الاتفاق بين الباحثين حول هذه الخطوات إلا أن أغلبية هؤلاء الباحثين يتفقون على الخطوات التالية[2]

1.التنبؤ : فالمنظمة تضع خطتها بناء على تصورات مستقبلية، فهي تتنبأ بحدوث أمور مستقبلا، ولذلك فهي تجهز ردود فعلها عن كل ما يمكن أن يستجد.

2.تحديد الوظائف الرئيسية: وهي الوظائف التي ستقوم بها المنظمة لتحقيق أهدافها.

3.وضع البدائل: التي تؤدي إلى تحقيق أهداف كل وظيفة.

4.تقييم البدائل المتاحة: وذلك بالوقوف على نقاط قوة وضعف كل بديل ومن ثمة توضع السياسات الملائمة التي تحكم سير العمل تجاه تحقيق هدف المشروع.

5.وضع الخطط الفرعية: عندما يقرر المخطط خططه الرئيسية، ويعتمد على أفضل البدائل، يقوم بوضع الخطط التفصيلية في شكل برامج وقواعد وإجراءات بشكل منظم، يتيح له فرصة الإنتقال من نقط وإلى أخرى بيسر وسهولة.

.6**إعداد الموازنة التخطيطية** :بناء على الخطط التفصيلية في الخطوة السابقة ،ومعرفة المخطط للواجبات والمهام الواجب تأديتها، يقوم بترجمة كل هذا إلى أرقام، تمثل الكميات والقيم الموجودة في الخطة، وتدل هذه الأرقام على الإيرادات والمصروفات من نواحيها كافة كي يلتزم كل مسؤول بالوجهة التي تخصه من أجل تحقيق مهامه من الخطة.

---

[1] –Richard,Holloway pactinc,op,cit,12

[2] –سعد ،علي العتري ،احمد ،علي صالح ،**إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال** ،عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009 ،ص،153.

.7**إعداد التقرير** :يقوم المخطط بوضع خطته في تقرير كتابي ليعرضه على الإدارة العليا، تمهيدا لمناقشته، وإقراره ووضعه، موضع التنفيذ .ويحتوي التقرير عادة على أبرز معالم الخطة بعنوان الخطة،وأسماء الأشخاص الذين اشتركوا في وضعها والبرامج والإجراءات التي ستتبع في تنفيذ الخطة، الوقت الذي تحتاجه، وبيان الموارد المطلوبة.

.8**متابعة تنفيذ الخطة** :عملية التخطيط لا تنتهي مع إعداد التقرير، بل لابد من أن يتابع هذا التقرير، وهذه الخطة حتى يمكن تقييمها وإدخال التعديلات اللازمة عليها.

إن مختلف هذه الخطوات والمراحل تساعد المنظمات الدولية غير الحكومية على تحديد أهدافها بدقة، وحتى السبل الكفيلة بتجسيد هذه الأهداف عمليا، وتنفرد المنظمات غير الحكومية بميزة خاصة بها على صعيد وظيفة التخطيط، فالتخطيط الأكثر استخداما على مستوى المنظمات غير الحكومية هو ما وهو نفس الأسلوب المستخدم على :*strategic planning* . يعرف ب : التخطيط الاستراتيجي مستوى منظمة العفو الدولية التي سنخصص الحديث عنها في الفصل الثالث من هذا البحث.

يعرف التخطيط الاستراتيجي على أنه تلك العملية التي من خلالها تتمكن المنظمة من تحديد حاجياتها وكيف ومتى تحققها ؟ ويتضمن ذلك الموارد الضرورية .ويبدأ هذا التخطيط من تحديد رؤية المنظمة وبيان مهمتها مستندة على الأهداف طويلة وقصيرة المدى الموضوعة . هدف التخطيط الاستراتيجي هو إنتاج خطة واقعية وبرامج لإنجاز أهداف المنظمة ، ويتم وضع التخطيط الاستراتيجي من طرف فريق من الموظفين تتمثل مسؤولياتهم الأساسية في:

1.توضيح القيم والمهام التنظيمية.

2.تبيان الفئات المستهدفة من عمليات المنظمة.

3.تقييم البيئة الخارجي.

4.تقييم البيئة الداخلية.

5.إبراز القضايا الإستراتيجية.

6.صياغة استراتيجيات لإدارة هذه القضايا) خلق البدائل.(

7. تأسيس رؤية تنظيمية فعالة للمستقبل.

(*budgets*).وميزانيات ،

8. تحويل رؤية المنظمة إلى خطط النشاط(*activity plans*) من خلال هذه الأدوار أو المسؤوليات يمكننا أن نستنتج أن مهمة هذا الفريق الذي يخطط ترتكز على الأخذ بعين الاعتبار لعاملين رئيسيين :البيئة التي تعمل فيها المنظمة والاستراتيجية المتبناة من طرف المنظمة غير الحكومية، ما تشمله هذه الإستراتيجية من رؤية، إضافة إلى ما تتوفر عليه المنظمة من موارد .

ثالثا: مراحل التخطيط: تقسم عملية التخطيط الاستراتيجي إلى المراحل التالية: الاستعداد للتخطيط، تحليل البيئة، الأهداف والاستراتيجيات الأساسية، إبراز الحاجات والقدرات التنظيمية [1]

1.مرحلة الاستعداد للتخطيط (preparing to plan): و تشتمل على معرفة وتحديد الوقت الكاف للعملية والموارد، التي يجب تخصيصها لعمليات المنظمة، والفئات المستهدفة ،.... في مرحلة تحليل البيئة التي تعمل فيها المنظمة (environmental analysis): تنقسم هذه البيئة إلى : بيئة داخلية و بيئة خارجية.

• البيئة الخارجية : تضم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه المنظمة، ودرجة القيود القانونية المفروضة عليها، والخلفيات السياسية و الثقافية التي تؤثر على الخطة الإستراتيجية .

[1] Michael Ewards, ***NGO Rights and Responsibilities: A NewDeal for Global Governance***,

(London: Foreign Policy Centre, 2000),p24.-

• البيئة الداخلية: التي تتعلق بالمنظمة على مستوى بنيتها الداخلية ونوعية أدائها، وما أهم الخيرات التي يمتلكها أعضاؤها، وكيف تتعامل مع المعلومات المحصل عليها ومصادرها، وكيف تستفيد من كل هذا في وضع خطتها الإستراتيجية.

مثل هذا التحليل للبيئة الخارجية والداخلية يساهم في معرفة العوامل المختلفة التي قد تؤثر على عملية التخطيط الاستراتيجي .

3. مرحلة تحديد الأهداف الإستراتيجية (Strategic Goal): وهذه المرحلة تختلف من منظمة غير حكومية إلى أخرى تبعا للنوع النشاط الذي نقوم به، والمحال الذي تنشط فيه..

4. إبراز الحاجات والقدرة التنظيمية، و بالأساس القدرة التمويلية (FinancialCapacity): في هذه المرحلة يتم فحص الحاجات المالية للمنظمة، ويتضمن ذلك تحديد حاجيات المنظمة، وحاجيات الفئات التي تستهدفها المنظمة من خلال عملياها، بعد ذلك يتم وضع ميزانية في إطار خطة إستراتيجية، حيث يتم تخصيص ميزانية كافية، وأجهزة، والخدمات، والموظفين لمختلف العمليات من خلال الخطة الإستراتيجية [1]. وبذلك نجد أن التخطيط الاستراتيجي له أهمية كبيرة في إدارة المنظمة غير الحكومية ، من أجل تحقيق أهدافها وتوسعة قدراتها، ويوفر مؤشرات لقياس مدى تقدم المنظمة، ويوفر فرصة التنظيم، و قياس النمو المستقبلي للمنظمة .

المطلب الثاني: التعلم

أولا: التعلم في المنظمات

لقد أشيع مفهوم التعلم (Learning) في المنظمات في أواخر الثمانينات، حيث ساعدت عوامل عدة في نشر هذا المفهوم تتجلى أهم هذه العوامل في: زيادة عدد المنظمات ما خلق منافسة شديدة في ما بينها، ولذلك أخذ الباحثون والمهتمون بمجال الإدارة في العمل على

[1] –Michael Ewards,op,cit.p25

تقوية وسائل تنظيمية أحسن، كما بات مفهوم التعلم في المنظمات اختزالا ل: المنظمة التي تكون ماهرة في : خلق واكتساب وتحويل المعرفة، وتعديل سلوكها، إلى معرفة ورؤية جديدة[1].

إن هذا المفهوم للتعلم كان في البداية مقتصرا فقط على الشركات، لكن سرعان ما تم نقله إلى المنظمات، التي أضفت عليه خصائص و ميزات جديدة تتمثل في:

• التعلم: مقاربة إستراتيجية

• المشاركة في صنع القرار

• المعلومات: في التعلم يساعد المنظمة على استخدام تقنيات المعلومات من أجل تعبئة الناس.

• المحاسبة والمراقبة

• التبادل الداخلي الذي يضمن بناء العلاقات داخل المنظمة.

• مرونة المكافأة حيث يشجع التعلم على الإبداع بين الموظفين فمن يقوم بأداء جيد يكافئ عليه.

• التمكين للهياكل الإدارية داخل المنظمة.

• إدراك قيمة العمال الذين يتعاملون مع العالم الخارجي، كمصادر للمعلومات الهامة، والمؤثرة في عملية اتخاذ القرار.

• إتاحة الفرص لربط شراكات إستراتيجية strategy partnerships.

• التعلم من البيئة: التسهيل العملي والسماح بالتعلم من المناخ الذي تعمل فيه المنظمة، والاستفادة من الأخطاء واستخدامها كفرص

• التطوير الذاتي الذي يتيح فرص اكبر للأعضاء من أجل تطوير مهاراتهم. هذه الميزات التي أضفتها المنظمات على التعلم، كانت نتيجة لطبيعة النشاط الذي تقوم به، فمثلا نجد ميزة المرونة التي تظهر أكثر في طريقة تعامل المنظمات غير الحكومية مع خصوصية كل بلد أو منطقة، فهي تتحلى مرونة كبيرة في التعامل مع قوانين و ثقافة البلد الذي تعمل فيه ، فهي لا

[1] –Bruce,B ritton ,**the learning NGO**,(UK.INTRAC.july 1998),p02.

تسعى إلى مواجهة هذه القوانين، بل التكيف معها . من هنا نجد أن التعلم في أي منظمة سواء كانت وطنية أو دولية حكومية أو غير حكومية، هام جدا فهو كأسلوب، يساعدها في تطوير قدرات العنصر البشري الذي يحرك هذه المنظمة ويتم التعلم على مستويات عدة فهو يرتبط بالأعضاء و بالمنظمة في حد ذاتها ويمكن أن نقف على هذه المستويات من خلال النقاط التالية [1]:

1. تعلم على مستوى الفرد

2 . التعلم على مستوى فريق العمل

3. التعلم عبر وظيفي

4. تعليم على مستوى العمليات المنظمات.

5 .operation organization.

6. تعليم استراتيجيات المنظمات strategy of the organization إذ تسعى المنظمة إلى تعلم الطرق التي تساعدها على التعامل مع التغيرات الهامة في البيئة التي تؤثر على الإستراتيجية العامة.

ثانيا : التعلم في المنظمات الدولية غير الحكومية

و لا تختلف المنظمات الدولية غير الحكومية عن غيرها من المنظمات التي تعطي أهمية كبيرة لدور الأساليب الإدارية المختلفة في تقوية أداء المنظمة، وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها في مجال نشاطها فالتعلم بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية هام جدا فهو يسمح لها بتطوير الممارسات، وسياسات وإجراءات وأنظمة العمل، التي تحسن قدرها بشكل مستمر لتحقيق الأهداف. و التعلم في المنظمات غير الحكومية هو إيجاد مجموعة معقدة من

[1] –Bruce,B ritton, Op, Cit ,p 2.

الممارسات والأنظمة والعلاقات التي ترتبط برؤية المنظمة، والمهمة والقيم والسلوك الذي تقوم عليه [1] والتعلم يكون فعالا بالنسبة للمنظمات غير الحكومية إذا ما توفر فيه:

• استخدام طرق أكثر فاعلية: وذلك حتى يتم تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المنظمة.

• . إعداد المشاريع ، ومتطلبات التعلم: وذلك بالوقوف على الحاجات المختلفة للأعضاء والجهات التي تتعامل معها المنظمة.

•. ابتكار البرنامج الملائم للمساعدة: يتضمن الاهتمام ب: التجريب، المخاطرة، الإبداع، والقدرة على بناء الخبرات اللازمة. و يحس التعلم في المنظمات غير الحكومية مستويات مختلفة، لكل منها مهام تقوم بها على مستوى المنظمة، وتبعا لها يكون التعلم الخاص بها.

التعلم بالنسبة للمنظمات غير الحكومية – مهما كان المستوى الذي تنشط فيه وطن، دولي ، عالمي – يعتبر ضرورة وليس خيارا، فهو العنصر المكمل لأي خطط التطوير المستمر للمنظمة غير الحكومية، وهي تتوخى من خلاله تحقيق العديد من الأهداف تتمثل أهمها في ما يلي[2] :

• تستعمل المنظمة غير الحكومية التعلم بشكل منظم، لتقيم ممارساتها، ومن أجل التأثير على سياسة ، و ممارسة المنظمات أو الوكالات الأخرى.

• المنظمة تسعى إلى أن تكتب وتنشر تجربتها لمجموعة واسعة من القراء، من دون أن تستخدم مفردات متخصصة أو تقنية غير ضرورية؛ حتى تسهل عملية إيصال ما تكتبه.

• تسعى المنظمة لدعم إستراتيجيتها وزيادة تأثيرها.

• تغير المنظمة ممارساتها وأولوياتها، حتى تعكس المعارف والرؤى الجديدة.

[1] –Bruce,B ritton, Op, Cit ,p 5

[2] –Bruce,B ritton, Op, Cit ,p 23.

• المنظمة تسعى لأن تكون قدراتهما ثابتة عبر الحرص على عملية التعلم فهذه الأهداف تبرز أهمية التعلم لدى المنظمات غير الحكومية، فهي تستخدمه من أجل زيادة التأثير، ونقل رؤيتها ومختلف معارفها سواء لأعضائها ومختلف موظفيها أو لمن يستفيد من نشاط المنظمة أو يهتم بما تقدمه من خدمات أو سلع أو غيرها من النشاطات.

2. طبيعة العملية التعلمية في المنظمات غير الحكومية :

لأن العملية التعلمية في المنظمات غير الحكومية عملية تكاملية بين أعضاء المنظمة ، و هياكلها الإدارية، لابد أن تمس العملية كل المستويات. واهم هذه المستويات العنصر البشري فإذا لم تتوفر فيه درجات معينة من المعارف والمدركات بشكل يضمن فعالية في أدائه ، فإن المنظمة في حد ذاتها لن تكون قادرة على تطوير قدرتهما التعلمية في المستويات الأخرى، لذلك فإن هناك نظرية في هذا الصدد تؤكد أن قدرة المنظمة في العملية التعلمية تبدأ من أعضائها وبالتحديد على مستوى سلوك هؤلاء الأعضاء ثم تتسع إلى المنظمة ككل. من هنا، فإنه لابد من توفر عنصرين هامين في هذا الصدد:

أ/ قدرات الموظفين والمدراء في المنظمات : فالموظفين والمدراء في المنظمات مهما كان نوعها سواء حكومية أو غير حكومية لابد لهم من مهارات وقدرات مختلفة أبرزها:

• إدارة التغيير
• القيادة ة والحافز
• اتخاذ القرار
• إدارة الأداء
• التدريب والتطوير
• الاتصال
• بناء علاقات خارجية.[1]

[1] –Bruce,B ritton, Op, Cit ,p 30.

إن هذه القدرات وغيرها، في إمكانها أن تشكل أنماط تفكير جديدة، أكثر تأثيرا، وفاعلية و تتجاوز النماذج العقلية الستاتيكية والغير ناجعة . وتساعد هذه القدرات على تنمية مهارات المنظمات غير الحكومية والتي لا تقوم فقط بمهام الدفاع والحماية بل يمكن أن تعمل كاليات الإنذار المبكر وعبر الحرص على متابعة تنفيذ بعض الاتفاقيات الدولية، وهذه الأدوار تحتاج إلى التأكيد على أهمية الاتصال، و بناء العلاقات الخارجية ، فلكل دور مهارات خاصة به، ومع تنامي الأدوار لابد من تحديد القدرات والمهارات الإدارية[1].

ب/ تطوير عملية التعلم لقدرات أعضاء المنظمة: لقد ميز الباحث في المنظمات بيتر سينج (Peter senge)، بين 5 متطلبات إدارية ضرورية بالنسبة لموظفي وأعضاء المنظمة في عملية التعلم تتمثل في المتطلبات التالية:

• تحسين الشخصية: التعلم يساعد على توسيع القدرات الشخصية للأعضاء؛ من أجل خلق نتائج ترغب فيها المنظمة، وخلق بيئة تنظيمية، تشجع كل أعضائها على تطوير أنفسهم.

• نماذج عقلية:(Mental Models): يوضح التعلم ويحسن التصورات الداخلية للأعضاء بما يحيط هم بشكل مستمر من أجل معرفة مدى التأثير الذي يمس حركاتهم و قراراتهم

• الرؤية المشتركة(shared vision): التعلم يعمل على بناء إحساس بالالتزام (commitment) عبر تطوير الصور المشتركة (shared images) للمستقبل الذي يراه الأعضاء و كذا المبادئ والممارسات التي يتمنون الوصول إليها.

• فريق التعلم(team learning): يساعد على تحويل المهارات والتفكير الجمعي إذ تستطيع مجموعات من الأفراد أن تطور، وتعرض بشكل موثوق، قدرات، ومواهب الموظفين وأعضاء المنظمة.

---

[1] -Gayle Allard,Candace Agrella Martinez ," The Influence of Government Policy and NGOs on Capturing p4-5): 27-28march 2008(Private Investment" ,**Global Forumon International Investment**

• أنظمة التفكير(system thinking): التعلم يمكن من بناء أنظمة للتفكير تقوم أساسا على اللغة والفهم إضافة إلى العلاقات الداخلية (interrelationships) وكل ذلك يشكل سلوك المنظمة و درجة الإنضباط فيها وهذا يسهل من الوقوف على حجم التغيير الذي تريده المنظمة.

لا يمكن لعملية التعلم أن تنجح إلا إذا توفرت لها مقومات النجاح، والتي تشترك فيها كل المنظمات مهما كان نوعها، ومستوى نشاطها، فهذه العملية تستند على المعرفة التي تضم: الوعي، والذاكرة، واللذان يطوران بالتجربة والتقييم، فالوعي إذا ماتوفر فإنه يزيد من قدرة استيعاب أعضاء المنظمة للنشاطات التي تقوم بها المنظمة كما يمكنهم من فهم مختلف المعارف والمدركات الجديدة التي. تأتي في إطار العملية التعلمية [1].

أما عن الذاكرة، فإنها ذات علاقة وطيدة بالتعلم على مستوى المنظمة. فالمنظمات قد تعلم أعضاءها لكنهم قد ينسون بعض ما تعلموه، فهذا من خصائص العنصر البشري، من هنا فإن المنظمة تكون ضعيفة. لذلك نجد أن المنظمات ومنها المنظمات الدولية غير الحكومية تعمد إلى استخدام تقنيات المعلومات وبشكل خاص تقنيات الحفظ، من أجل ترسيخ المبادئ، والقيم والسلوك الذي تحرص عليه في عمليات التعلم التي تتبناها. ومن الأساليب الهامة هي التركيز على نظام معلومات متكامل؛ حتى يمكن لأي عضو من أن يتواصل مع مختلف العمليات التعلمية القديمة، والحديثة، والاطلاع على الخبرات والتجارب. ويتكون هذا النظام المعلوماتي من: تقنيات التوثيق، وقواعد البيانات والتي تصبح مستقبلا مرجعا لكل الأعضاء والموظفين. فحتى لوترك بعض الأعضاء مناصبهم، فإن المنظمة لا تتأثر بل تستمر وهذه الاستمرارية تكون ببقاء معارف ،وتجارب أولئك الموظفين الذين قاموا بتسجيلها وتدوينها بشكل منتظم ، ما يسمح للأعضاء الجدد بتكوين خبرات والاستفادة من الأعضاء السابقين، ما يمكن

[1] –Bruce,B ritton, Op, Cit ,p 23.

المنظمة من مواصلة عملها. فلكل منظمة قاعدة بيانات خاصة بها ،تمثل سجلا لخبرات أعضائها، يستفيدون منها حاضرا ومستقبلا.

أما عن التقييم فهي أداة يمكن أن تكون مساعدة في العملية التعلمية، فهي تمكّن المنظمات غير الحكومية من زيادة قدرتها التعلمية بشكل فعال وغالبا ما يتم هذا التقييم عن طريق ما يعرف ب:

الذي يعتبر الخطوة الأساسية التي تبين مدى قوة، وضعف ،*(Questionnaire) الاستبيان المنظمة،كما يفحص قدرتها في عملية التعلم، فالاستبيان يشجع أعضاء المنظمة على الإنفتاح على. بعضهم، ولا يفرق بينهم على أساس مناصبهم وصلاحياتهم، فالكل في إمكانه المشاركة 98 يتمثل هذا الاستبيان في أسئلة تتعلق ب نشاط المنظمة وطرق عملها، مثلا: ماذا يمكن للمنظمة أن تقوم به لزيادة قوتها؟ و ماهي الوظائف التي تتطلب اهتماما اكبر؟ وماهي المعيقات التي تواجه المنظمة؟.

مما سبق ذكره فإننا يمكننا أن نلخص مقاصد المنظمات الدولية غير الحكومية من وراء الحرص على العملية التعلمية في النقاط التالية:

• تحسين تماسك الأجزاء المختلفة للمنظمة، وزيادة تكيفها بشكل أفضل؛ من أجل استغلال الفرص، و التعامل مع التحديات، والأحداث المتقلبة.

• زيادة تأثير المنظمة، وكفاءتها، من خلال: تحسين استعمال الموارد المتاحة للمنظمات غير الحكومية.

• زيادة حافز الموظفين والأعضاء، من أجل زيادة قدرة أدائهم بشكل أفضل.

• مساهمة الأعضاء في تطوير المنظمة عبر خلق أنظمة أفضل للمكافأة وزيادة معارفهم . • إقامة قاعدة بيانات للمعرفة والتجربة.

• إيجاد فرص أكبر للإبداع داخل المنظمة غير حكومية، فالتعلم يساعد على الإبداع والابتكار، و يشجع العمل الجماعي.

• زيادة القدرة على التغيير والتطوير، فالتعلم يزود المنظمة بالثقة، والمعلومات الضرورية، من أجل اتخاذ المبادرات ومواجهة الأخطار.

ثالثا: مصادر التعلم:

الإستراتيجية الأكثر أهمية من أجل إيجاد منابع ثابتة للتعليم؛ هي أن تنظر للتعليم على أنه جزء أساسي لعمليات التطوير وإدراجه ضمن ميزانية المنظمة. ويشكل المتبرعون (Donors) أهم مصادر التعلم، فوجود التبرعات الكافية للمنظمة غير الحكومية، يسمح لها بتبيني أساليب وتطبيقات من عملية التعلم التنظيمي، وهنا لابد من أن يقتنع المتبرعون بأهمية هذه العملية كأسلوب يساعد على تطوير المنظمة، ويدعم تنمية مهارات أعضائها، إلى جانب اقتناع هؤلاء المتبرعين بأن هذه العملية يمكن أن تكون مصدرا يوفر تمويلا إضافيا للمنظمة، وذلك من خلال مبيعات المنشورات ، والمطبوعات والاستشارات التدريبية التي يمكن أن تستفيد منها المنظمات غير الحكومية الأخرى، إضافة إلى التقارير الدورية التي تنشرها لا سيما المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان والبيئة وغيرها ... فالتعلم عملية مكلفة، وتحتاج الميزانية كافية حتى تحقق ما ترمي إليه، ولذلك فدعم المتبرعين والممولين للمنظمة غير الحكومية هام حتى تستمر العملية التعلمية بكل ثقة[1]. تمر العملية التعلمية بصعوبات كثيرة، قد تعيقها أو تحد من نجاحها، وهذا ما سنتعرف عليه في مايلي.

رابعا: معيقات العملية التعليمة

هناك العديد من العوائق التي تقف أمام نجاح أو مواصلة العملية التعلمية، وهي بالأساس معيقات داخلية على مستوى المنظمة و تتمثل أهم هذه المعيقات في:

[1] –Willetts, P, **The Conscience of the World**'. **The Influence of Non–Governmental Organisations in the UN System**, (London: Hurst and Co., 1996),p45.

• ثقافة النشاط: والتي قد ترى بأن التعلم ، أسلوب اختياري وهو ثانوي بالمقارنة مع الأساليب الأخرى، فالثقافة التنظيمية" (Organizational Culture)، إذا كانت ترى هذا، فإنها لن تشجع على التعلم وبالتالي فلن تنجح العملية التعلمية.

• غياب الفضاء، والوقت الكاف.

• اختلاف الأساليب التعلمية و التعدد الثقافي في المنظمات الدولية غير الحكومية.

• التراتبية و المركزية التي قد تعطل عملية التعلم في المنظمة.

المطلب الثالث : التدريب

أولا: تعريف التدريب:

يعد التدريب من أبرز المتطلبات الهامة التي تحرص عليها المنظمات باختلاف أنواعها، ويتعلق هذا التدريب بمختلف المستويات التي تضمها المنظمة. ويعرف التدريب بأنه: عملية منظمة مستمرة تهدف إلى رفع كفاءة الأفراد وتزويدهم بالمهارات اللازمة؛ لتمكينهم من أداء الأعمال المطلوبة منهم بنجاح[1]. يعمل التدريب على اكتساب أعضاء مهارات و معارف و تعلم أدوات جديدة، فضلا عن أن التغيرات في مستويات ونظم الجودة تتطلب تدريبا مستمرا[2].

أما فيما يتعلق بتعريف التدريب نجد أن معظم التعاريف التي تناولت هذا المفهوم ركزت على أن:

1. التدريب: عملية منظمة ومستمرة.
2. التدريب: نشاط مخطط.
3. التدريب هو: عملية التعديل الايجابي السلوك الفرد واتجاهاته .

[1]– وائل محمد، ثابت ،"مشاكل التدريب الإداري في المؤسسات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة– فلسطين)."مجلة جامعة الأزهر المجلد 12 العدد1 ، 2008 ، ص04.

[2]– سعد ،الغتري ،واحمد ،علي صالح،إدارة رأس المال الفكري في المنظمات الأعمال .(عمان:دارا اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009)،ص 96.

4. التدريب هو: عملية لإعادة تأهيل الأفراد.

5. التدريب هو: عبارة عن خيرة منظمة لنقل وتعديل وصقل المهارات والمعلومات، والمعارف.

6. التدريب هو: عملية تقابل بناء، وبشكل عام يمكن أن نقول بأن التدريب هو: "تغير في سلوك الفرد لسد الفجوات المعرفية والمهارية، والاتجاهية، حتى يكون الأداء على الوجه المطلوب.

ثانيا: مجالات التدريب: يعمل التدريب في عدة مجالات أساسية وهي:

1. المعرفة: وتتمثل في حصول المتدرب على تعلم وفهم وتذكر الحقائق والمعلومات والمبادئ.

2. المهارات: وتتضمن التصرفات أو الأعمال التي يقوم بها المتدرب.

3. الأساليب: ويقصد بها تطبيق للمعرفة والمهارات في موقف فعلى

4. الاتجاهات: ويقصد بها السلوك الممكن تعديله.

5. الخبرة: وهي نتاج الممارسة، والتطبيق العملي للمعرفة والمهارة والأسلوب في مواقف مختلفة وخلال فترات زمنية طويل.

عمليات التدريب التي تجريها المنظمات، هي عملية الفحص، والاختبارات التي تجريها الإدارة، للتأكد من كفاءة وفعالية الموظفين والأعضاء وفعالية النظام. وقد تم تبني هذا الأسلوب نظرا لأهمية العنصر البشري الذي يمثل المحرك الرئيس لأي منظمة، بالتالي وجب على الإدارة التركيز على أن يكون أكثر وعيا، واهتماما، وإدراكا، للأهداف ورسالة المنظمة. يسمح التدريب بتصنيف الوظائف وتحديد المؤهلات.

ثالثا: التدريب في المنظمات غير الحكومية :

التدريب في المنظمات غير الحكومية يهدف إلى تنشيط دور أعضاء المنظمات غير الحكومية، ويحسن أداء الإدارة وفريق العمل بشكل يتوافق مع نوع وحجم النشاط الذي تمارسه المنظمة [1]. والتدريب في المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، يكون من خلال:

1. تنظيم ورشات حقوق الإنسان، ودورات تدريبية (training courses)، للمجموعات المختلفة تشمل موظفي الخدمات الاجتماعية ، والمسؤولين.

2. بناء وعي بحقوق الإنسان من خلال الأحداث الثقافية (cultural events) ، مثل المسرحيات وعروض الفن، والحفلات الموسيقية وهو الأسلوب الذي تستخدمه منظمة العفو الدولية بإنتظام منذ بدء مسيرها في مجال حماية حقوق الإنسان.

3. خلق مراكز استعلامات، لترقية وحماية حقوق الإنسان.

4. برمجة دورات تعليمية لفائدة فئات معينة مثل: السجناء مرضى نقص المناعة المكتسبة (HIV positive persons–)، واللاجئين .....

5.إقامة نشاطات لتعليم حقوق الإنسان للأطفال، والشباب عبر المسابقات المدرسية ونوادي الشباب.

6.إعداد منشورات وكتيبات مكملة من أجل زيادة الوعي بحقوق الإنسان لبعض الفئات المعنية : الشرطة، مسؤولو السجون، الأطباء، النساء،.....).

7. دمج حقوق الإنسان في نظام التعلم لمختلف الدول لا سيما تلك التي تعرف وضعا حقوقيا سيئ ويتم ذلك عبر الكتب والمناهج الدراسية حتى تنقص حدة الاحتكاكات بين مختلف المجموعات والعرقيات و تتعزز فكرة احترام حقوق الإنسان أكثر.

8. استخدام أدوات مختلفة للتواصل تكون أكثر جاذبية مثل: الكتب المصورة، الألعاب.

9. التركيز على الصحف، وإقامة المؤتمرات من أجل تعليم حقوق الإنسان.

[1] –Abey, Hailu senbeta ,op ,cit,p.29

10 استخدام وسائل الإعلام السمعية والبصرية لتعليم حقوق الإنسان، لما تتميز به هذه الوسائل من سرعة وسعة إنتشار حتى تصل لعامة المواطنين. تنطوي العملية التدريبية على مكونات مختلفة تتمثل في :

المكون المعرفي: يتجلى هذا المكون في مختلف القواعد، والنظريات والقوانين التي تسير المنظمة.

المكون المهاري: اكتساب وتنمية وتطوير الكيفيات الأدائية للقدرات المتاحة ، التي تعزز تنمية مهارات الموظفين وقدر الفم.

المكون الاتجاهي: توفير الخبرات المباشرة التي تعمل على امتصاص الأفكار والمعتقدات أو تعديلها أو تغييرها بما يحقق أهداف التغيير السلوكية، التي سعت إليها العملية التدريبية[1] . حتى تكون المنظمات الدولية غير الحكومية قادرة على إدارة عملية التدريب بنجاح لا بد من مراعاة مايلي:

- وجود هياكل تنظيمية واضحة للمؤسسات غير الحكومية.
- وجود ميزانية خاصة للتدريب .
- وجود تنسيق كامل بين الإدارات العاملة داخل المؤسسات غير الحكومية.

من خلال هذا المبحث استطعنا التعرف على أهم المفاهيم الإدارية التي تركز عليها المنظمات غير الحكومية في إدارة قضاياها، وهي مفاهيم تعبر عن أمرين أساسيين:

أ/ إن المنظمات غير الحكومية بسبب طبيعة المواضيع التي تتم بهما، وبسبب تركيبتها القائمة أساسا على التطوع تركز بشكل كبير على عنصري التدريب والتعليم، لما لهما من اثر على تأهيل الكادر البشري المحرك للمنظمة غير الحكومية.

ب- تولي المنظمات غير الحكومية أهمية بالغة لعملية التخطيط، والتي يتوقف عليها نجاح أو فشل المنظمة، وهذه العملية التي تشترك فيها جميع المنظمات، تختلف من منظمة إلى أخرى

[1] - بشار ، يزيد الوليد المرجع السابق ، ص 172

تبعا لنوع وحجم و محال نشاطها. والتخطيط الاستراتيجي الذي بدأت المنظمات غير الحكومية في إنتهاجه، يعبر عن رغبتها في تحسين أدائها، و زيادة قدراتها الإدارية حتى تحاكي إلى حد ما القطاع الخاص الذي قطع.

المبحث الثاني: أهم آليات إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان

طبيعة الاهتمام لدى المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، يحتم عليها العمل من أجل تبني استراتيجيات، وأساليب، تمكنها من تحقيق نتائج أفضل، في مثل هذه القضايا، فإذا كانت الآلية الأولى (لجنة تقصي الحقائق) إستراتيجية بيانات ومعلومات فإن الثانية (تعزيز دور الرأي العام) إستراتيجية إعلامية تركز على الإعلان والدعاية و الرأي العام ، أما الآلية الثالثة لا تقل أهمية على عن الآليتين السابقتين ألا وهي: الآلية القانونية والتي تتجسد في محاولة المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بإدارة قضايا حقوق الإنسان البحث عن صياغة المعاهدات الدولية والمشاركة في إعداد المواثيق الدولية التي تساهم بشكل كبير جدا في حماية وتعزيز وترقية حقوق الإنسان على مختلف المستويات. وسنحاول من خلال هذا المبحث التركيز على هذه الآليات وتبيان أهميتها في مجال إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الأول: لجان تقصي الحقائق

أولا : تعريف لجان تقصي الحقائق

تعتبر لجان تقصي الحقائق fact finding mission، من الأساليب الهامة التي تعتمد عليها الدول والمنظمات الدولية وكذا المنظمات الدولية غير الحكومية في العديد من الحالات، لاسيما تلك التي تتعلق بقضايا الفساد، أو النزاع، أو انتهاكات وقعت لحقوق الإنسان. وقد دأبت المجموعة الدولية على إتباع هذا الأسلوب بشكل دائم، نظرا للنتائج التي يحققها في التوصل

إلى معرفة الأسباب والكشف عن الحقائق. يعرف المركز الدولي للعدالة الإنتقالية لجان تقصي الحقائق بأنها:

هيئات للتحقيق ذات طابع مؤقت، ومرخص لها رسميا، يتم إنشاؤها في محاولة لتوضيح معالم فترة سابقة من القمع، أو الصراع، أو الفظائع الإنتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ومعالجة ما يستوجب العلاج منها. تمثل هذه اللجان هيئات قضائية كما أنها تنشأ لمدة محددة مسبقا، وتصدر في غاية مهمتها تقريرا عن النتائج التي توصلت إليها والتي تشمل عادة على اقتراحات وتوصيات الإصلاح في المستقبل، وفي كثير من الأحيان – وللتمييز بين لجنة وأخرى – يتم تسميتها باسم القضية التي تحقق.

ثانيا: لجان تقصي الحقائق في المنظمات غير الحكومية:

تعد لجان تقصي الحقائق آلية من عدة آليات متاحة للمنظمات غير الحكومية، وتعتمد هذه الأخيرة – سواء منها العاملة على المستوى الوطني أو تلك التي تعمل على المستوى الدولي – بشكل كبير على الدور الهام الذي تضطلع به لجان تقصي الحقائق، فهي قد تبادر في إنشاء هذه اللجان أو تشارك فيها إذا ما طلب منها ذلك.

إتباع المنظمات غير الحكومية بكل أنواعها لهذا الأسلوب في إدارة القضايا التي تدافع عنها، نابع أساسا من عدة أسباب يمكن تلخيصها في ما يلي:

1.الخبرة: حيث يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تسهم بخبرتها، في نجاح عمل اللجان...

2 . التمثيل: المنظمات بفضل شبكة علاقاتها يمكنها أن تضمن تمثيل الفئات المعنية (مثل الضحايا الذين ينتمون إلى القطاعات المهمشة).

3 . الدعم: تستطيع المنظمات الدولية غير الحكومية أن تساعد اللجان على دعم بثيان المؤسسات السياسية الضعيفة.

4 . العلاقات المتبادلة: العمل مع لجان تقصي الحقائق يمكن أن يؤدي إلى تقوية العلاقات المتبادلة بين مختلف الأطراف المشاركة في هذه اللجان .

إن لجان تقصي الحقائق كالية تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية في إدارة قضاياها تختلف كثيرا عن غيرها من اللجان، لاسيما تلك التي تنشئها الدول، وسبب ذلك يعود لكون لجان تقصي الحقائق التي تشرف عليها المنظمات غير الحكومية خاصة في مجال حقوق الإنسان تحظى بمصداقية اكبر في نظر الرأي العام الوطني والدولي. حيث أن الدول تمارس تأثيرا كبيرا على اللجان التي أنشأها من أجل أن يكون التقرير الصادر عنها في صالح الدولة ولا يضر بمصالحها لاسيما مصداقيتها أمام مواطنيها، وكثيرا ما كانت الدولة أو الأجهزة الرسمية التابعة لها طرف من الأطراف المتورطة في إرتكاب الإنتهاكات موضوع التحقيق الذي تجريه هذه اللجان، ومع ذلك نجد أن الدولة تسارع إلى إيفاد لجنة تقصي الحقائق من أجل إمتصاص غضب الرأي العام المحلي وإعطاء إنطباع بأنه ليس لها علاقة ما جرى، ومن هنا كانت مصداقية هذه اللجان أقل من مصداقية لجان تقصي الحقائق التي تنشئها المنظمات غير الحكومية، والتي تحظى بقبول أكثر وبتغطية إعلامية واسعة حتى أن نتائجها كثيرا ما تكون موضع نقاش الدول والمنظمات الدولية ، والتي قد تتبنى في كثير من الحالات التقارير التي تصدر عن هذه اللجان، وسبب ذلك أن تقارير هذه اللجان أكثر شمولا و دقة وأوسع إنتشارا من التقارير الحكومية.

ثالثا: مراحل عمل لجان تقصي الحقائق:

للتعرف أكثر على أهمية وطبيعة عمل لجان تقصي الحقائق بالنسبة للمنظمات غير الحكومية سنقوم بتقسيم دراستنا لها إلى 3 مراحل: مرحلة التحضير للجنة، مرحلة عمل اللجنة،

مرحلة ما بعد اللجنة ، وسنقوم بتبيان خصائص كل مرحلة بشكل مفصل للوقوف على الدور الذي تقدمه هذه الآلية للمنظمات الدولية غير الحكومية في ادارة قضاياها.

1- مرحلة التحضير للجنة: تتضمن هذه المرحلة خطوات عديدة أهمها:

- تحديد الصلاحيات، والاختصاصات.
- تعيين، وتوظيف أعضاء اللجنة.
- الاتصال بالأطراف المعنية بتهمة اللجنة.
- التأكيد على التعاون مع باقي المنظمات غير الحكومية (التشبيك).

أ/ **تحديد الصلاحيات والاختصاصات:** إذ يجب على اللجنة أن تحدد اختصاصاتها منذ البداية وقبل الشروع في عملها و أن تكون هذه الصلاحيات واضحة، إذ أن بعض الجوانب يستحيل تعديلها في مراحل لاحقة من مراحل اللجنة، مثال ذلك أنه في غاية التحقيقات التي قامت بما لجنة تقصي الحقائق في غواتيمالا ضغطت بعض المنظمات غير الحكومية على اللجنة من أجل الإعلان عن أسماء مرتكبي الإنتهاكات، الأمر الذي يمثل مخالفة لصلاحياتها واختصاصاتها التي وضعتها في البداية، و بالتالي تم رفض طلبها. لذلك فإن هذه الخطوة ذات أهمية كبيرة في تشكيل لجنة تقصي الحقائق، فهي التي تحدد كيفية عملها، كما تنص على الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، وذلك عبر تحديد الأطر الزمنية والقانونية، والسياسية للتحقيقات التي تجريها. ومن أمثلة الصلاحيات الهامة التي تركز لجان تقصي الحقائق على ضرورة توفرها نذكر مايلي: • سلطة استدعاء الشهود.

صلاحيات التفتيش والضبط.

- صلاحيات حماية الشهود.
- صلاحية تقديم التقارير ووضع التوصيات .
- القدرة على توسعة التحقيق بما يخدم مسار عمل اللجنة[1].

[1]- مركز العدالة الانتقالية ، المرجع السابق ، ص، 16 .

ب . تعيين وتوظيف أعضاء اللجنة: عند تعيين أعضاء لجان تقصي الحقائق والعاملين بها، لابد من مراعاة عدة أمور منها ضرورة التكافؤ بين الجنسين (التأكيد على مدى التزام المنظمات غير الحكومية بقضايا النوع الاجتماعي)، إذ يعتبر هذا الشرط من الأسباب التي تساعد على نجاح مهمة اللجنة فوجود المرأة ضمن هذه اللجان سيسهل عملية التواصل مع الضحايا والشهود لاسيما من النساء والأطفال. وتكمن أهمية الاختيار السليم لأعضاء اللجنة في :

- الشمولية، والشفافية المعقولة.
- إضفاء المزيد من المشروعية على عمل اللجنة .
- احترام أراء الضحايا.
- الالتزام بالضوابط القانونية القائمة .
- اختيار أعضاء يتمتعون بأعلى قدر من الاحترام .
- اختيار أعضاء يأخذون المهمة الأخلاقية الواقعة على عاتق اللجنة مأخذ الجد ، و يتحلون بالمثابرة وحسن الاستماع.

من هنا نستنتج أن عملية إختيار الأعضاء على قدر كبير من الأهمية، فهم يمثلون واجهة اللجنة ، و بالتالي مصداقيتها، ومدى إحساسها بالمسؤولية في أداء عملها، وإصدار تقريرها يتوقف على نوعية أعضائها. فمثلا: لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في تيمور الشرقية كان فيها ستة من الأعضاء السبعة المكونين لها ذوي خبرة واسعة في مجال العمل مع المجتمع المدني، وبخاصة مع المنظمات غير الحكومية، وهذا الأمر كان له أثر على نجاح مهمة اللجنة.

ج . الاتصال بالأطراف المعنية بمهمة اللجنة: من المهم تحديد الأطراف المعنية بعمل اللجنة منذ البداية وتحديد طبيعة العلاقة معهم و حدود كل طرف، واهم الأطراف التي تكون على صلة بعمل اللجنة بصفة عامة وفي مجال حقوق الإنسان بحد أن أهم الأطراف المشاركة في عمل اللجنة هي :

- منظمات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية ، المحلية والدولية .
- المنظمات المعنية بتسوية الصراعات.
- منظمات مساندة الضحايا .
- منظمات الصحة النفسية.
- المنظمات العمالية.
- المنظمات المعنية بحقوق المرأة.
- المنظمات الأكاديمية والبحثية.
- المؤسسات الدينية.

د. التأكيد على التعاون مع باقي المنظمات غير الحكومية (التشبيك):

عند التحضير لإنشاء لجنة تقصي الحقائق، لابد من أن تتوافر التعبئة الكافية ،لكل نشاطات اللجنة، ولا يمكن المنظمة غير حكومية واحدة أن تقوم بكل شيء، لاسيما إذا ما كانت مواردها غير كافية، بالتالي لابد لها من أن تتعاون مع منظمات أخرى ، وهذا من شأنه أن يسهل مهمتها، ويوفر لها العديد من القدرات والموارد، كزيادة الثقة. توفر المهارات الجديدة والخبرات العالية، تساعد في تحقيق نتائج أفضل ، لكن لا بد من أن يكون هناك مستوى كاف من التوافق فيما بينها، لأن حسن إدارة عملية التشاور بين هذه المنظمات يرفع من مستوى الفعالية و التأثير، ويشجع المنظمات غير الحكومية التي لم تكن تتوقع نقاشا حول لجنة تقصي الحقائق، على المشاركة الايجابية في هذه العملية [1]مثل هذا التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية أو ما يعرف بالتشبيك ، أصبح من المميزات الهامة للمنظمات غير الحكومية لاسيما منها الدولية، إلا أن هذا التنسيق والتعاون لابد له من شروط فيجب على هذا الائتلاف الذي جمع أكثر من منظمة غير حكومية، أن يتسم بالمشاركة الواسعة والمتكافئة، فلو اتخذت منظمة

[1]– مركز العدالة الانتقالية، المرجع السابق ،ص 18 ,

واحدة موقع الصدارة في سياق عملية الربط، فإن ذلك سوف يكسب لجنة تقصي الحقائق القدرة على تحقيق أهدافها.

عملية التشاور بين المنظمات غير الحكومية التي تضمن التمثيل العريض والمتكافئ لمختلف قطاعات المجتمع، وتعترف بالمطالب الاجتماعية الرئيسية، يمكن أن تصبح أداة لا غنى عنها في أي لجنة التقصي الحقائق فهذه العملية توفر:

- الفعالية: زيادة الفعالية من خلال الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.
- التمثيل: أي تمثيل المصالح المتعددة للأطراف المعنية بقضية التحقيق.
- الاتصال: أي تحسين سبل الاتصال بين اللجنة والمنظمات غير الحكومية والمواطنين
- إدارة العلاقات : معنى تقليل الخلافات إلى أدبي حد لها ومعالجتها.
- الشرعية: دعم شرعية اللجنة و بناء الثقة وتوطيد ركائز المجتمع المدني.
- الإعلان: إعطاء المجتمع المدني صوتا مسموعا.
- التوعية: إلمام المنظمات بكل المعلومات، وإحاطة الغير بجوانب عملية لجنة تقصي الحقائق.

2. **مرحلة عمل اللجنة:** بعد الإنتهاء من مرحلة التحضير للجنة وتوفير مختلف الشروط من أجل نجاحها، تأتي المرحلة الموالية وهي بداية عمل اللجنة. وبدورها تتميز هذه المرحلة بخطوات مختلفة

أ. تحقيق التواصل وإقامة العلاقات: كما ذكرنا سابقا أن المنظمات غير الحكومية تحرص كثيرا على الاتصال بالأطراف المختلفة، من أجل التنسيق معها وزيادة مواردها، وفي هذه المرحلة يكون التنسيق على مستوى عال، حيث تتشاور المنظمات فيما بينها وتوزع المهام. كما تكون

هذه العلاقات بين أعضاء لجنة تقصي الحقائق وكذا الضحايا والشهود إضافة إلى الإعلام، وتترجم هذه العلاقات في عقد اجتماعات دورية، والمقابلات، وتسجيل كل المحادثات بما يمكن لجنة التحقيق من الحصول على المعلومات.

ب. جمع وتحليل المعلومات: تشكل المعلومات عنصرا هاما وفعالا لنجاح عمل أي لجنة تقصي حقائق، فهذه المعلومات تعتبر أرضية إنطلاق لها وكذا أرضية الوصول، فهي تبدأ عملها بجمع المعلومات التي تحتاجها من أجل الكشف عن الإنتهاكات كما أنها تقدم في نهاية عملها معلومات كافية لتفسير حجم هذه الإنتهاكات والمتسبب فيها .

لذلك فقد أولت المنظمات الدولية غير الحكومية أولوية كبيرة لها في أداء عملها خاصة عبر لجنة تقصي الحقائق التي تنشئها [1]

• المتاحف والمحفوظات الوطنية.

• المنظمات الدولية والحكومات الوطنية.

• المواد المرخص بالاطلاع العام عليها في ظل القوانين الوطنية والدولية الخاصة بحرية المعلومات.

تختلف لجان تقصي الحقائق المنشاة عن بعضها البعض في نوعية المعلومات التي تعتمد عليها ، فمثلا لجنة التحقيق التي أنشأت في البيرو استخدمت معلومات مستقاة من الشرطة والجيش، لكنها لم تعتمد على المحاكم كمصدر للمعلومات بسبب أن القانون في البيرو لا يسمح بالاطلاع على الملفات القضائية المفتوحة ، من هنا نجد أن مصدر المعلومات

[1]–مركز العدالة الانتقالية المرجع السابق به، 23 .

للمنظمات غير الحكومية في ما يتعلق بلجان تقصي الحقائق تختلف تبعا لنوع هذه اللجنة والقوانين التي تعمل وفقها .

تحديد مصادر المعلومات هام جدا لعمل اللجنة، لكن هناك شروط أخرى في عملية الجمع وهي نوعية المعلومات. التي يجب أن تكون صحيحة ودقيقة و أن تكون صيغة تدوينها، وقواعد بياناتها مع متطلبات اللجنة و نظم معلوماتها. وهذا ما يؤدي إلى تقليل الجهد، والوقت الكبير المنفق في تنظيم المعلومات وتبويبها . بعد عملية جمع المعلومات يتم تحليلها والتأكد من صحتها بناء على التحريات التي تحريها اللجنة والمقابلات التي تكون مع الضحايا أو صناع القرار كما يتم في هذه المرحلة نشر المعلومات والتي لا تقل أهمية عن عملية جمع المعلومات. و تتمثل أهمية هذه العملية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية في:

- الدعاية لجهود اللجنة .
- الإعلان عن عمل المنظمات غير الحكومية، وحجم مشاركتها في اللجنة .
- توعية الرأي العام.
- تدريب العاملين في اللجنة.
- إقامة ورشات عمل، لمناقشة أداء اللجنة والعراقيل التي واجهتها.
- ضمان بقاء الاهتمام الإعلامي باللجنة.
- التصدي لمختلف وجهات النظر التي تابعت عمل اللجنة، لاسيما الإنتقادات التي كثيرا ما تتعرض لها أي لجنة للتقصى. فمرحلة ما بعد اللجنة أو مرحلة النتائج تركز فيها اللجنة أولا على تبيان ظروف العمل التي ميزت أداءها ، و تبيان حجم الصعوبات التي اعترضتها ، و تتمثل أهم الخطوات التي تميز هذه المرحلة في:

أ. إعداد ونشر التقرير النهائي للجنة:

أهم ما يميز هذه المرحلة هي التقرير النهائي الذي تصدره اللجنة في نهاية عملها ، وتحرص المنظمات غير الحكومية على نشر ما جاء في هذا التقرير على نطاق واسع، ويساعدها في

ذلك امتلاكها للقدرات الكافية في مجال الإعلان والتواصل مع الرأي العام الوطني والدولي وكذا العالمي و مختلف وسائط الاتصال، وقد تواجه المنظمات غير الحكومية صعوبات في هذه الخطوة لاسيما من طرف الحكومات، التي قد ترفض التقرير أو تتحفظ على نشره بشكل كامل، لدواعي أمنية أو اجتماعية حسب وجهة نظرها وكثيرا ما يكون مثل هذا الموقف في قضايا الإنتهاكات التي تمس حقوق الإنسان في المناطق ذات التركيبة العرقية المعقدة، وهنا لابد على المنظمات الدولية غير الحكومية التصدي لمثل هذه المواقف و أن تعمل بكل مالديها من قدرات و موارد من أجل نشر التقرير الذيأعدته .

تختلف طرق عرض المعلومات المحصل عليها بعد نهاية عمل لجنة تقصي الحقائق، إذ تعمل اللجنة على نشر المعلومات التي تحصلت عليها والتي جاءت في تقريرها النهائي تبعا لـ:

• الصلاحيات التي منحت للجنة منذ بداية تشكلها، هي التي تحدد سقف المعلومات التي يمكن للجنة انشرها.

• نوع الجمهور الذي تخاطبه اللجنة حيث تستخدم لجنة تقصي الحقائق وسائل الاتصال تبعا للجمهور الذي تخاطبه حيث تعتمد على:

• **استخدام العرض التقدمي:** يكون الاعتماد على هذه الوسيلة عند عرض التقرير على صناع السياسات والمسؤولين الحكوميين.

• الاعتماد على الكتب المرشدة: وذلك عند التعاون مع المنظمات غير الحكومية وهذا لعرض النتائج التي تم التوصل إليها وكذا الآليات التي تم استخدامها في عمل اللجنة والتي ستكون متاحة لجميع المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تستخدمها في برامجها التدريبية المختلفة، كما تقوم بدراسات وتحليلات التقييم أداء اللجنة .

• الاعتماد على وسائل الاتصال المتاحة بشكل سهل مثل تسجيلات الفيديو : ويتم اللجوء إلى مثل هذه الوسائل عند عرض التقرير على الضحايا والمجتمعات المحلية و الرأي العام الوطن.

ب. وضع استراتيجيات لدعم الضحايا: وتتم هذه الخطوة عبر

• مواصلة الكشف عن الحقائق.

• تحريك الدعاوى القضائية .

• تقديم التعويض، والإنصاف.

• تقديم الدعم النفسي، والاجتماعي.

مما سبق نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية تركز في لجان تقصي الحقائق ليس على النتائج فقط، بل تحاول البحث عن أفضل الطرق لمساعدة الضحايا، والتخفيف من حجم معاناتهم لاسيما في مجال حقوق الإنسان. أين تركز المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في هذا المجال على تحريك دعاوى قضائية ضد المنتهكين لهذه الحقوق وتقديم المساعدة القانونية والمشورة اللازمة للضحايا سيما وأن خير ما في هذا المجال كبيرة، ناهيك عن الدعم النفسي والاجتماعي الذي توفره هذه المنظمات للضحايا.

ج. **تقييم أداء اللجنة:** من خلال هذه الخطوة، تركز المنظمات غير الحكومية على أمرين أساسيين: • عملية توثيق النتائج التي توصلت إليها اللجنة: وتكمن أهمية هذه الخطوة، في الحيلولة دون حدوث فجوة معلوماتية مع اللجان التي ستأتي بعد هذه اللجنة.

• تبيان نقاط الضعف والقوة في أداء اللجنة: و ذلك من أجل العمل على تحسين أدائها مستقبلا.

لجنة تقصي الحقائق كأسلوب تستخدمه المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة قضاياها لاسيما قضايا حقوق الإنسان ، هي آلية فعالة جدا، وكثيرة الاستخدام ، نظرا لما تحققه من نتائج تساعد هذه المنظمات على ضمان أن تتحرى الدقة ، والوقوف الدائم والمباشر على مختلف الإنتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، وأين ما كانت تلك الانتهاكات. فلجنة تقصي الحقائق توفر للمنظمات الدولية غير الحكومية جميع الشروط الموضوعية التي تحتاجها في إدارة قضايا حقوق الإنسان من خلال : التحضير والإعداد الجيد للموارد، الأداء الفعال، ومصداقية النتائج.. إلا أن هذه العوامل وحدها غير كافية لنجاح عمل لجنة تقصي الحقائق، إذ

توجد هناك عوامل أخرى تساهم في تعزيز دور هذه اللجان وضمان أداء جيد و تتمثل هذه العوامل في[1]:

1.وجود مطلب اجتماعي واضح ومحدد: أي أن يقتنع الضحايا، وصناع الرأي والقرار، أن الإنتهاكات التي وقعت لحقوق الإنسان في بلدهم تستوجب إنشاء لجنة تقصي الحقائق، والتي في مقدورها أن تكشف حجم الإنتهاكات و المتسببين فيها في الماضي أو الحاضر.

2. الإرادة السياسية: إن عمل المنظمات غير الحكومية في أي مجال وعبر مختلف الآليات يحتاج إلى تعاون وتنسيق مع الدول والحكومات، فهذه الأخيرة تعتبر من العوامل المساعدة على نجاح عمل لجنة تقصي الحقائق، فالتنسيق معها قد يكون في معظم الأحيان لصالح عمل لجان تقصي الحقائق شرط أن يكون في حدود ما تقبل به المنظمات غير الحكومية، ولا يكون من باب التدخل في عملها، من أجل التأثير على سياستها تجاه إدارة قضايا حقوق الإنسان التي تعتبر من القضايا الحساسة للدول .

3. إحكام صياغة الصلاحيات والاختصاصات: إن هذا العامل يمثل الشق القانوني الهام في عمل لجنة تقصي الحقائق ويرتبط أيضا بالعامل السابق، أي مدى مساندة الدولة والسلطات الرسمية لعمل اللجنة بحيث تمنحها الصلاحيات الكافية كما تقوم بتسهيل نجاح عملها دون التدخل في صلاحياها أو الضغط على أعضائها أو إعاقة عملها بموجب قوانينها الداخلية.

4. المعلومات المتاحة: لابد على المنظمات غير الحكومية المنشأة لهذه اللجان أو المشاركة فيها مع أطراف أخرى أن تقدم المعلومات الكافية، وأن تكشف الحقائق دون أي تردد و بشكل كاف ومتاح للرأي العام.

5. توافر الموارد الكافية: إن هذا العامل يكون على مستويين:

[1]– مركز العدالة الانتقائية، ص10 .

• مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية: بحيث تكون الميزانية التي أعدتها المنظمة كافية، إضافة إلى نوعية الأعضاء الذين تم اختيارهم من قبلها.

• على مستوى الدولة التي تعمل داخلها اللجنة) : و هذا عير السماح للجنة بالتحرك كيفما تشاء دون الضغط عليها، أو التدخل في شؤونها ، و أهم شيء هو عنصر الأمن الأعضاء اللجنة، فكثيرا ما تنشط مثل هذه اللجان في أماكن حساسة، وغير آمنة أو تشهد حالة طوارئ فهنا يكون لزاما على الدولة أن تحمي أعضاء اللجنة من أي اعتداء.

المطلب الثاني : تعزيز دور الرأي العام الدولي.

أولا : تعريف الرأي العام:

اكتسب الرأي العام الدولي أهمية كبيرة، فالعلاقات الدولية تتأثر بشكل متزايد بالرأي العام الدولي، لاسيما مع تنامي ظاهرة العولمة التي طرحت قضايا عديدة ، و أتاحت المجال التدخل الرأي العام الدولي ليتناول القضايا التي أفرزتها مثل: قضايا ترقية وحماية حقوق الإنسان، البيئة، التمييز العنصري، منع عمالة الأطفال، الإرهاب..

يشكل الرأي العام مختلف مستوياته الوطن، والدولي، والعالمي، عاملا مهما في نجاح إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لمختلف القضايا التي تتم بها سواء في مجال التنمية الاقتصادية، أو محال حقوق الإنسان، أو في مجالات أخرى. تتبع قوة الرأي العام في المجتمع المدني وبخاصة في المنظمات الدولية غير الحكومية في كونه بات مشاركا في

حوار السياسة العالمي (Global Policy Dialogue)،[1] لأن معظم نشاط هذه المنظمات مستقي من اهتمامات الرأي العام كما تعبر اهتماماتها عن اهتمامات هذا الرأي، بالتالي فهي تسعى من أجل تحقيق هدفين أساسيين:

أولا: إما أن تعبر عن اهتماماته وتوجهاته وطموحاته.

[1] – Jem,Bendell ,**Debating NGO accountability**(New York:U-N,2006),p51.

ثانيا: تعتمد عليه في نجاح نشاطاتها ومختلف عملياقا عن طريق الضغط الذي يمارسه على الحكومات والهيئات الرسمية المختلفة، مما ينعكس ايجابيا على نجاح حملاتهما، أي ثمة تأثير وتأثر بين هذه المنظمات والرأي العام وسنعرض إلى الدور الايجابي الذي يلعبه الرأي العام في نجاح إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان بشكل مفصل خلال هذا المطلب.

يعرف الرأي العام على أنه: موقف الجماهير نحو القضايا العامة في المجتمع، التي تحيط بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في فترة معينة. ويعتبر الرأي العام اليوم عنصرا ضروريا لنجاح الأنظمة الديمقراطية ، فهو يعبر عن وجهة نظر المواطنين ولا يمكن للحكومات تجاهله إذ له القدرة على تعزيز سلطة الأنظمة والقدرة أيضا على إسقاطها، لذلك فإن الكثير من الدارسين في هذا المجال يرون بأن قوة النظام الديمقراطي تكمن في إحترام توجهات الرأي العام، لأن توجهات المواطنين تساعد الأنظمة الديمقراطية على حل مشاكلها فهي تخلق أرضية للحوار والتفاعل بين المواطنين وأنظمتهم أي بين القمة والقاعدة من هنا فإن أهمية الرأي العام تكمن في أنه:

1.مرشد للحكومة: يعمل الرأي العام كمرشد للحكومة في احترام المؤسسات السياسية.

2. يساعد في تشريع القوانين: لأن الحكومة هي دائما تحت أنظار الرأي العام، فكل القوانين والقرارات التي تصدرها يتعاطى معها الرأي العام فيدعمها أو يمارس الضغط من أجل تغييرها أو إلغائها، وبالتالي فهو يساعد الحكومة في تبي القوانين التي ترضى بقبول المواطنين.

3. يراقب: فالرأي العام يعمل كلجنة للمراقبة، فهو يراقب أداء الحكومة و ينتقد سياساتها الخاطئة ويعمل بمثابة جهاز إنذار للحكومة.

4. يحمي الحقوق والحريات : الرأي العام يؤدي دور الحافظ والحامي لحقوق وحريات المواطنين. ففي الدول الديمقراطية، يحظى الأفراد بالحق في النقد والدعم للحكومة بطريقتهم الخاصة هذا عن أهمية الرأي العام بالنسبة للدول. أما عن أهمية الرأي العام للمنظمات الدولية غير الحكومية فهي أهمية كبيرة . و من الاستراتيجيات الرئيسية التي طورها المنظمات الدولية غير الحكومية هي التركيز على صناع السياسة والقرار وكذا وسائل الإعلام المختلفة والرأي العام. فالمنظمات الدولية غير الحكومية الأكثر فاعلية لا تسع لقيادة الرأي العام بقدر ما تسعى من أجل إيجاد توافق مع مواقف الرأي العام.

ثانيا : أهمية الرأي العام للمنظمات الدولية غير الحكومية

لقد أدركت المنظمات غير الحكومية مبكرا الدور الذي يلعبه الرأي العام في دعم مختلف النشاطات التي تقوم بها، والقضايا التي تدافع عنها، لذلك عمدت إلى استخدام وسائل الاتصال من أجل التأثير على توجهاته، وتركز المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل كبير على إصدار التقارير ، كنوع من الرصد والمتابعة الأوضاع حقوق الإنسان، وكذا نوع من التأثير الذي تركز عليه هذه المنظمات التوجيه أراء وإنطباعات الرأي العام. وتختلف التقارير التي تصدرها المنظمات غير الحكومية بين تقارير نوعية وأخرى سنوية.

• **التقارير النوعية:** تخصص لمتابعة قضية من القضايا على مدى فترة طويلة نسبيا ما يسمح للمنظمة من الخروج بنتائج وتقييم دقيق لوضع حقوق الإنسان.

• **التقارير السنوية:** تبرز وضع حقوق الإنسان في مختلف الدول التي بها فروع وأجهزة تابعة للمنظمة، ما يمكنها من فضح الإنتهاكات ، و تعبئة الرأي العام الدولي ضد تلك الحكومة لوقف تعسفاتها.

إهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بالرأي العام يندرج إنطلاقا من الإهتمام بالمعلومات و خاصة نشر المعلومات وفي هذا الصدد نذكر الأنواع الرئيسية للمعلومات وهي:[1]:

1. معلومات توثيق المشاكل.
2. تقييم الرأي العام
3. تقديم الحلول المحتملة.

بعد أن تتحصل المنظمات الدولية غير الحكومية على المعلومات، تتأكد منها وتوثقها ثم تعمل على نشرها في الاتجاه الذي تنشط من أجله أي بما يخدم رسالتها. فالمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال التنمية في الجنوب تعمل على التأثير في قناعات الأفراد في الدول المتقدمة حتى يضغطوا على حكوماتهم للمساعدة الفقراء في الدول المتخلفة، إذ كيف يعلم مواطنون في هولندا حجم الفقر والجوع في مناطق بعيدة في إفريقيا ؟ فالمنظمات الدولية غير الحكومية تزود الرأي العام الهولندي والأمريكي و... بحجم المعاناة في مختلف دول العالم، والتي قد لا توضع محل اهتمام بالنسبة للجهات الرسمية في هذه الدول[2] " أو قد تجد صعوبات في التعاطي مع هذا النوع من المشاكل، التي باتت مشاكل دولية ولا تعني دولة يعينها. فصناع القرار والمسؤولين يبحثون دائما عن الحلول للمشاكل، لذلك تقدم المنظمات غير الحكومية المعلومات التي يحتاجون إليها لحل المشاكل، فصناع القرار قد لا يجيدون الوقت الكافي لدراسة المشاكل بالتفصيل، كما أن الخيرة كبيرة لدى هذه المنظمات بسبب عملها في دول كثيرة وهذا ما يطرح بدائل كثيرة لصناع القرار.

تدرك المنظمات الدولية غير الحكومية أهمية الرأي العام في دعم نشاطاتها، ومختلف العمليات التي تقوم بها، لذلك نجدها تركز على الأدوات التي تساعدها في التواصل، والتأثير

---

[1] – Julian lee,Kigali,Rwanda ,**Camparing NGOinfluence in the EUandUS** .(Generva ,C.A.S.I.N, September 2006),p07.

[2] –"Abey, Hailu senbeta , Non Governmental Organizations and Development with Reference toUniversity catholique de Louvain, Novembre 2003),p24. the Benelux Countries,(Louvain

على الرأي العام. من أهم هذه الأدوات نذكر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها ، التي تمثل حجر الأساس في إستراتيجية المنظمات الدولية غير الحكومية، وعلاقتها بالرأي العام، فوسائل الإعلام تساعد المنظمات غير الحكومية في أداء عملها عبر مختلف الأدوار التي تقوم بها، من أهم هذه الأدوار نذكر [1]:

1. قنوات للاتصال: مثل الصحف، المجالات، الإذاعة أو التلفزيون تستخدم للإيصال المعلومات لفئات واسعة من الجمهور.

2. نقل المعلومات: تساهم وسائل الإعلام في النقل المنتظم للمعلومات إلى عموم الجمهور، وإلى الحكومة، وإلى صناع القرار الدوليين (International decision makers) فهي تلعب دور هام و كبير في التسويق، وتشكيل النقاش العام.

3. تؤسس للتحالفات: أجهزة الإعلام تؤسس للتحالفات الأكثر أهمية بالنسبة لتجمع المنظمات الدولية غير الحكومية، وتنشئ العلاقات الجيدة مع الصحفيين، حيث يعتبر الدور الذي يقومون به مكملا للحملات الفعالة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

4. تقدم وجهات نظر مختلفة: تعمل وسائل الإعلام على التعريف بعمليات وأنشطة المنظمات غير الحكومية كما تقدم رأيها فيها غير المقالات، والصور... فيشكل ذلك نوع من الضغط السياسي على الحكومات، كما تنقل المعلومات والتي تندرج ضمن عمليات التعليم التي تركز عليها المنظمات غير الحكومية.

5. دعوة الحكومات: فهي تعمل على دعوة الحكومات إلى مساندة ودعم الحملات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية مثال ذلك: الحملة الإعلامية التي مارستها أجهزة الإعلام من أجل

[1] – the Coalition for the International Criminal Court,NGO Media Outreach: Using the Media as an Advocacy Tool, September 2003.p1-11.

المصادقة على القانون الأساسي لروما، وتطبيقها على المستوى القانون الوطني، كما عملت على منع التجديد للقرار الأممي 1422 المتعلق بمنح حصانة لجنود حفظ السلام.

إن أهم ما يمكن التركيز عليه من خلال هذه الأدوار، هو أن وسائل الإعلام لها تأثير كبير على النقاشات العامة وتوجهات الأفراد في مختلف المجالات. لكن حتى تتمكن هذه الأدوات الإعلامية من النجاح هي بحاجة إلى :

1. تحديد الجمهور المتلقي (مواطنون صناع السياسة).
2. والمستوى (محلي / دولي / عالمي).
3. وهل هذا الجمهور يساند القضية التي تدافع عنها المنظمة أو يعارضها.

فالرأي العام، يمثل جسرا قويا بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية إلا أن بعض الحكومات لا تنظر إليها على أنها لاعب مساوي لها أو في إمكانه أن يحل محلها، ولذلك نجد مثلا أن المنظمات غير الحكومية قد تشارك في المؤتمرات الدولية لكن قد تمنع من المشاركة في المراحل الحاسمة للمؤتمر (مرحلة صياغة التوصيات والقرارات)، و تتوقف مشاركتها عند مرحلة المشاركة في وضع جدول أعمال المؤتمر .. [1]

المطلب الثالث: صياغة المواثيق والمعاهدات الدولية

قياس مدى نجاح المنظمات الدولية غير الحكومية في أداء عملها مرهون بحجم النشاط الذي ترجمه الإنجازات التي تحرزها هذه المنظمات، كما أنه مرهون بمدى التسهيلات التي تجدها هذه المنظمات غير الحكومية لاسيما، التسهيلات القانونية، التي تساعدها على أداء مهامها، خاصة إذا تعلق الأمر بالمنظمات الدولية غير الحكومية التي لا يشمل نشاطها دولة واحدة بل دول عديدة.

[1] –JanWouters & Ingrid Rossi,op,cit,p12.

من هنا كان تركيز المنظمات الدولية غير الحكومية على المشاركة في صنع المعايير الدولية التي تخدم نشاطها، وهذه الآلية رافقت ظهور هذا النوع من المنظمات إلى اليوم. فإعداد الاتفاقيات والمعاهدات في أي مجال تنشط فيه المنظمات سواء كانت دولية حكومية أو دولية غير حكومية يساعد هذه المنظمات على مأسسة هذا النشاط من جهة ومتابعة مختلف ما يطرأ على هذا المجال من تحولات، وهذا ما نجده مثلا على مستوى الأمم المتحدة، حيث وضعت في مجال حمايتها لحقوق الانسان برامج وأجهزة مختلفة لكنها لم تغفل المعاهدات والاتفاقيات التي تساعدها على رصد مختلف الانتهاكات التي تحصل لحقوق الانسان ومن ثمة تعمل وفق لهذه الاتفاقيات على المتابعة القضائية و السياسية للمنتهكين لهذه الحقوق، ففي هذا الاتجاه هناك العشرات من الاتفاقيات التي أصدرتها الهيئة الأممية لحث الدول على المزيد من الاهتمام والدفاع عن حقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع الفئات الاجتماعية : (حقوق الطفل ، حقوق المرأة وحقوق المعاقين،...).

هكذا أدركت الأمم المتحدة أهمية المعاهدات والاتفاقيات الدولية كآلية قانونية هامة في أي مجال وهو الإدراك ذاته الذي توصلت إليه المنظمات الدولية غير الحكومية ، حيث قامت بالمشاركة القوية وأحيانا كانت المبادرة من أجل دعوة المجتمع الدولي إلى صياغة اتفاقيات تخدم المجال الذي تعمل فيه، سواء كان مجال التنمية، أو في مجال البيئة أو في مجال حقوق الانسان .. ففي هذا الأخير؛ تاريخ المنظمات الدولية غير الحكومية حافل بالإنجازات التي قدمتها على صعيد الترسانة القانونية الدولية الخاصة بحقوق الإنسان؛ إذ عملت على تقديم توليفة من القوانين الدولية التي تخدم مختلف الفئات، والتي تمس مختلف أجيال حقوق الإنسان.

ومع التحديات الجديدة التي فرضتها الأحداث الدولية لاسيما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان لزاما على هذه المواثيق والمعاهدات أن تتغير وأن تتجدد، بل أن تستحدث صيغ جديدة من أجل مواجهة هذه التحديات بما يضمن تكفلا حقيقيا واحتراما جادا لحقوق الإنسان، وهذا ما دأبت عليه مختلف المنظمات الدولية غير الحكومية. وستركز من خلال هذا المطلب

على إنجازين هامين، في إمكانهما أن يوضحا لنا العمل الهام الذي قامت به المنظمات الدولية غير الحكومية على صعيد صياغة المواثيق والمعاهدات الدولية في إطار إدارتها لقضايا حقوق الإنسان والمشاركة في عملية رسم السياسات العامة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ويتعلق الأمر بإنشاء محكمة الجنايات الدولية على اعتبار الدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية غير الحكومية اجل إيجاد هذه المحكمة ثم نتناول انجاز أخر يتمثل في: اتفاقية اوتاوا تحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد.

أولا: محكمة الجنايات الدولية: نحو إرساء قواعد العدالة الجنائية الدولية

لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية دورا هاما في تشكيل فروع القانون الدولي المختلفة: من إرساء قواعد القانون الدولي الإنساني إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان . و تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية و تأثيراتها على تنقيح، وسد الثغرات القانونية والإجرائية ، على مستوى إثراء القواعد الموضوعية السائدة [1].

كما عملت المنظمات الدولية غير الحكومية على تكريس العديد من المبادئ القانونية الدولية ومن أهم ما قدمته في هذا المجال هو تكريس مبدأ الاختصاص القضائي العالمي، وهذا في إطار إرسائها القواعد العدالة الجنائية الدولية. وقد كان لهذا المبدأ دور كبير في الحد من الإنتهاكات، إذ تجاوزت هذا المبدأ العوائق التي كانت تعيق إتمام التحقيقات وتسليم المجرمين ومنها: مكان وقوع الإنتهاكات وجنسية مرتكبيها و تمكنت المنظمات الدولية غير الحكومية من تكريس هذا المبدأ في المعاهدات الدولية مثل: اتفاقية مناهضة التعذيب الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1984.

[1]– عمر اسعد الله بالمرجع السابق، ص 145 –146.

فمبدأ الاختصاص القضائي العالمي كان سببا في تقديم الكثير من المسؤولين إلى المحاكمة بتهم الإبادة الجماعية أو إنتهاك الحقوق الإنسان، و لذلك تحرص المنظمات الدولية غير الحكومية على توسيع هذا المبدأ ليشمل أكثر من بلد.

لقد قامت المنظمات الدولية غير الحكومية بالعديد من الإنجازات على صعيد المشاركة في صياغة القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وقد استمرت في تبني هذا الأسلوب نظرا التأثيراته الكبيرة على صعيد نجاح هذه المنظمات في تعزيز وترقية حقوق الإنسان. إلا أن الإنجاز الأكبر والأهم

في هذا المجال تمثل في إنشاء محكمة الجنايات الدولية (international criminal justice)، حيث كان تاريخ 17 جويلية 1998 تاريخا هاما في مجال حماية حقوق الإنسان وكذا على صعيد الإنجازات بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية، حيث مثل تاريخ التوقيع على اتفاقية روما التي دخلت حيز التنفيذ في جويلية 2002، معلنة بذلك عن قيام محكمة الجنايات الدولية التي تضم 18 قاضيا ويقع مقرها في لاهاي[1].

موضوع إنشاء محكمة جنائية دولية لكي تحاكم مرتكبي الجرائم الوحشية، كان حلما يراود البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وظلت هذه الفكرة تظهر بين الحين والآخر ويتداولها الأكاديميون، وكان يتم تفعيلها أحيانا من خلال محاكم مؤقتة تنشأ لمواجهة حالة بعينها مثل محكمة يوغوسلافيا السابقة أو محكمة رواندا، إلى أن أصبح هذا الحلم حقيقة واقعة عندما إنعقد في روما المؤتمر الدبلوماسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في الفترة بين 15 جوان 1998 وحي1 جويلية 1998 والذي أقر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد تم اكتمال التصديقات اللازمة لدخول النظام حيز التنفيذ خلال فترة قصيرة لم تكن متوقعة.

[1] – Hector Olasolo ,Reflections on the international criminal court's jurisdictional reach, criminal law forum (springer D0I 10.1007/s10609-005 2006), P.04

المحكمة الجنائية الدولية من حيث المفهوم هيئة دولية دائمة لها سلطة ممارسة إختصاصها على الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم ضد المجتمع الدولي، وتتمتع المحكمة الجنائية بالشخصية القانونية الدولية، ولها الأهلية القانونية لممارسة وظائفها في محاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية، وهي من ثم تعد من حيث القانون الدولي جهازا قضائيا دوليا مستقلا وبحكم هذه الاستقلالية فهي متميزة و مستقلة عن الهياكل التابعة لمنظمة الأمم المتحدة [1].

حسب البند الخامس النظام اتفاقية روما، تنظر هذه المحكمة وتعن بالجرائم الأكثر شناعة، والتي تمس المجموعة الدولية بكاملها (جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب ، وجرائم العدوان) . ومن أمثلة المنظمات الدولية غير الحكومية التي شاركت بشكل كبير في إيجاد هذه المحكمة نذكر: منظمة الصليب الأحمر الدولية، التي شاركت بنشاط في المفاوضات التي جرت في نيويورك وروما حول إنشاء المحكمة، وأدلت ببيانات أمام اللجنة التحضيرية والجمعية العامة للأمم المتحدة[2].

كذلك كان دور منظمة العفو الدولية هاما في إقامة هذه المحكمة، حيث ساهمت بقوة في إنشاء "المحكمة الجنائية الدولية". وفي إطار التعاون (التشبيك) الذي تحرص عليه المنظمات الدولية غير الحكومية تم تأسيس تحالف دولي من المنظمات الدولية غير الحكومية سمي ب: التحالف الدولي من أجل إنشاء محكمة الجنايات الدولية، ويضم هذا التحالف ، حوالي 1000 منظمة غير الحكومية من مختلف أنحاء العالم (إحصائيات2009)، وعملت من أجل التوعية بدور هذه المحكمة وزيادة صلاحيانا، وزيادة عدد الدول المصادقة على نظام روما الأساسي الذي يعد من أكثر الاتفاقيات الدولية أهمية و تميزا بسبب ما استحدثه من إجراءات لكن بقدر ما يمثل التوصل إلى مثل هذا الاتفاق أمرا هاما، يبقى تجسيده في الواقع أكثر أهمية من ذلك،

[1]–لؤي محمد حسين النايف،"العلاقة التكاملية بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الوطني"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،)** دمشق: العدد الثالث،2011 ، 529.

– [2]عمر ،سعد الله،المرجع السابق،ص 146.

وهذا هو التحدي الأكبر بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية، ذلك أنها واجهت صعوبة في إقناع الدول بالتوقيع على اتفاقية روما. فهناك من الدول من لم توقع على هذا الاتفاق إلى اليوم، فهي ترى أنه لا يخدم مصالحها وهو سيجعلها في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي في حال ما قامت بإنتهاك ما لحقوق الإنسان ، ولذلك فنجاح المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء نظام للعدالة الدولية يبقى مرهونا بتجسيده عمليا وذلك عبر مصادقة كل الدول عليه.

إن المحكمة الجنائية الدولية إنما هي حصيلة جهود كثيرة من طرف الدول والمنظمات سيما المنظمات غير الحكومية ، ولكنها لم تصل حتى الآن إلى تحقيق هدفها الأساسي في إرساء العدالة الجنائية الدولية . وعلى الرغم من ذلك، فإننا نعتقد بأنها تشكل تطورا مهما ومحورا أساسيا يجب على جميع الدول أن تحافظ عليه وتسعى في تدعيمه.

ثانيا: اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد:

تنوع اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان ، فبعد إنشاء محكمة الجنايات والتصدي للالتباس الذي كان حاصلا فيما يتعلق بموضوع الجرائم ضد الإنسانية، إنتقل الاهتمام لدى المنظمات الدولية غير الحكومية إلى محال و تحد آخر لا يقل أهمية، يتعلق ب: الاستخدام غير الإنساني للأسلحة لاسيما الحديثة منها، والتي تشكل خطرا وشديدا حقيقيا لحقوق الإنسان . فالمنظمات الدولية غير الحكومية تنشط في مجال مناهضة التسلح، و لكن النشاط الأبرز لها كان في محال : نزع الألغام الأرضية المضادة للأفراد. حيث عملت هذه المنظمات على:

- إعداد دراسات وبحوث حول عدد المدنيين المصابين في حوادث انفجار الألغام.
- تعبئة الرأي العام الدولي بالنتائج المدمرة لهذه الأسلحة.
- الضغط على الدول التي لا تزال تستخدم هذا النوع من الأسلحة.

بفضل هذه الجهود، وغيرها تمكن ائتلاف – ضم العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية – من التوصل إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد اتفاقية أوتاوا ''التي عقدت

في عام 1997 وهي أكثر الاتفاقيات شهرة. ونتجت الاتفاقية، التي تفرض حظرا كاملا على الألغام المضادة للأفراد، عن طريق مفاوضات قادها تحالف قوي وغير عادي اشتركت فيه حكومات، والأمم المتحدة، ومنظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وما يزيد عن 1400 منظمة غير حكومية من خلال شبكة معروفة باسم الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية [1]، وهذا التحالف الذي لم يسبق له مثيل في مجال التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية – استخدم المناصرة لزيادة الوعي العام بأثر الألغام من الدول التي ترفض المصادقة على اتفافي روما تذكر الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فمما لاشك فيه أن وجود محكمة جنائية دولية تحقق في مبالغة قواعد القانون الدولي الإنساني وتلاحق مرتكبي جرائم الحرب والإياشة هو أمر سيشعر الولايات المتحدة الأمريكية بالقلق من احتمال موفا أمام المحكمة بسبب ما ينسب إليها من تصرفات تشكل خروا فظا ومصريا على قواعد القانون الدولي لذلك تقوم الولايات المتحدة يعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول لحماية حنودها من الملاحقات "بدأت عملية استخدام الألغام الأرصية المضادة للأفراد تتبلور منذ أواختر الحرب العالمية الأولى. وتختلف هذه الالغام عن غيرها من الأسلحة ، فهي لا تعرف بين اختار بين و غيرهم الأسلحة الأخرى تسعي مشعوفا مع انتهاء البتراع ، في حين يستمر مفعول الألغام الأرمنية حن بعد انتهاء الزراع و بالتالي كان الاهتمام بها واسعا من طرف المنظمات الدولية خير الحكومية يسبب الآثار السلبية القادحة و الطويلة المدى الأرضية المضادة للأفراد ، على المدنيين، ولحشد الدعم العالمي من أجل فرض حظر كامل على استخدامها. في ديسمبر 1997، منحت للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ولمنسقها، جودي ويليامز، جائزة نوبل للسلام. دخلت معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد حيز النفاذ في 1 مارس 1999. وفي مارس 2007، كان عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقية أو إنضمت إليها 153 بلد".

[1]– إدارة شؤون الإعلام الأمم المتحدة الأمم المتحدة و الألغام الم تصفح الموقع في2021/06/14 :
,http://www.un.org/ar/nam /minr/treaties.shtml

لكن على الرغم من الجهود التي بذلتها هذه المنظمات والتي لا تزال تقوم بها، إلا أن عمل المنظمات غير الحكومية في هذا المجال واجه العديد من العراقيل من أجل عدم المصادقة على اتفاقية أوتاوا خاصة من طرف الدول المنتجة لهذه الأسلحة، والتي ترى بأن التصديق على هذه الاتفاقية التي تحظر بشكل شامل تطوير وإنتاج وتخزين ونقل واستخدام الألغام المضادة للأفراد، تضر بمصالحها الاقتصادية. وهذا ما يفسر حجم المعارضة التي تحدها المنظمات الدولية غير الحكومية على صعيد إقرار مثل هذه الاتفاقية.

ما يمكن قوله مما سبق أن عملية أو آلية صياغة المواثيق والمعاهدات الدولية في أي مجال تنشط فيه المنظمات الدولية غير الحكومية؛ تحتاج إلى ضمانات كافية وجادة من طرف مختلف الفاعلين من أجل تحسيدها عمليا وإضفاء نوع من الإلزامية عليها حتى تؤدي الفائدة المرجوة منها. فهذا هو العائق الأكبر أمام نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية لاسيما على صعيد صنع المعايير والمشاركة في صياغة الاتفاقيات الدولية. ولتجسيد هذه الاتفاقيات على أرض الواقع تحتاج المنظمات الدولية غير الحكومية إلى التنسيق مع الدول التي تعمل إما على نجاح عمل المنظمات غير الحكومية أو تقوض هذا العمل عبر التملص من مثل هذه الالتزامات.

خلاصة الفصل

تبدو المنظمات غير الحكومية باعتبارها بناء تنظيمي، مثل باقي المنظمات الحكومية من حيث اعتمادها على مختلف الوظائف الإدارية المعروفة من تخطيط وتنظيم وتنبؤ وغيرها من الوظائف التي تعمل على مساعدة المنظمة غير الحكومية من أجل إدارة فعالة وقوية للقضايا التي تدافع عنها. إلا أن لهذه المنظمات أساليب إدارية أخرى ترتبط خصوصا مجال نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية والفئات المستفيدة من هذا النشاط، والمتمثلة خاصة في التدريب والتعلم الموجهة بشكل خاص إلى الناشطين والمنخرطين في المنظمات غير الحكومية. فالمنظمات غير الحكومية عن هي الأخرى بالكادر البشري الذي يمثل الركيزة الأساسية التي تحرك أي تنظيم. فهذا الكادر يحتاج لأن يكون ضمن أولويات إدارة المنظمات غير الحكومية، وذلك عبر تلقينه مختلف المهارات والأسس التي تساعده في أدائه وترفع من مستواه بقدر ما تشتد التحديات والعراقيل التي يمر بها سيما وأن انضمامه إلى المنظمة جاء عبر التطوع بالتالي أدركت المنظمات الدولية غير الحكومية مبكرا أهمية الموارد البشرية والتي تعد المعيار الأول لنجاح أو فشل المنظمة.

لأن الأساليب مختلفة فقد اعتمدت المنظمات غير الحكومية على آليات مختلفة أيضا ولكل آلية من هذه الآليات هدف، وفئة تستهدفها. وقد عرجنا من خلال هذا الفصل إلى أهم الآليات المعتمدة من طرف المنظمات غير الحكومية والمتمثلة في: التركيز على أهمية لجان تقصي الحقائق وقدرتها على مساعدة المنظمة في الوصول إلى الحقيقة والتمكن من المعلومة الصحيحة، وعلى الرغم من صعوبة هذه الآلية كما رأينا وتعدد مراحلها، إلا أنها تبقى من أبرز الآليات التي لا تستغني عنها أي منظمة غير حكومية سواء كانت في مجال حقوق الإنسان أو في مجال آخر.

إضافة إلى هذه الآلية أدركت المنظمات الدولية غير الحكومية دور الرأي العام الدولي وذلك في إطار المقاربة الإعلامية التي تعتبرها المنظمة ذات أهمية قصوى ، فمصداقية وشرعية المنظمة تستقيها من دعم الرأي العام الدولي لها ولا يمكن لأي منظمة في أن تنجح دون الاعتماد عليه فهو الكفيل بالضغط على أي حكومة ، وقد أسست المنظمات بذلك لما بات يعرف اليوم بالدبلوماسية الشعبية.

والآلية الأخرى التي ذكرناها كانت في إطار المقاربة القانونية والمتمثلة في صياغة الاتفاقات والمواثيق الدولية. فمشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف المفاوضات الدولية، أو المؤتمرات أتاحت فرصا لهذه المنظمات لإبراز كفاءها في مختلف المستويات و منها المستوى القانوني فخبراء المنظمة غير الحكومية يجتهدون من أجل ترجمة أهدافهم والاستفادة من دور الرأي العام في قضية من القضايا من أجل صياغتها في شكل قوانين حتى يتسنى تحسيدها على ارض الواقع وفي هذا الصدد أثبتت المنظمات الدولية غير الحكومية كفاءة كبيرة فاقت قدرة الدول و المنظمات الدولية على تجاهل أي اقتراح يتم طرحه من قبل هذه المنظمات. و بذلك تم التوصل إلى العديد من القوانين، وتحقيق العديد من الإنجازات في مجالات متعددة مثل إنشاء محكمة الجنايات الدولية، والتوصل لاتفاقية دولية بشأن

خاتمة

الخاتمة

لقد باتت المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دورا هاما و رئيسيا إلى جانب الفواعل الدولية الأخرى في مختلف المجالات التي تنشط فيها، إذ بينت مختلف التحولات الدولية أن هذه المنظمات

– ما تملكه من قدرات وموارد وما تحظى به من مصداقية لاسيما في الدوائر الشعبية

– ضرورية جدا من أجل تفعيل الحوكمة المنشودة، وترسيخ المبادئ الديمقراطية في مختلف الأنظمة، فهي تمثل الرافعة الأهم التي تعبر عن طموحات الشعوب لاسيما الفئات المهمشة، والتي تعاني الإقصاء والتي وجدت في هذه المنظمات الفضاء الذي يمكنها من التعبير عن احتياجاتها، التي أغفلت عنها الدول، وبات لهذه الفئات صوت مسموع في الهيئات الدولية المختلفة.

تمكنت المنظمات الدولية غير الحكومية من بناء شبكة علاقات مع مختلف الأطراف الرسمية وغير الرسمية، ما ساعد في زيادة قوتها، وضمان بقائها وتطورها خاصة في مجال حقوق الإنسان.

فلا شك أن قضايا حقوق الإنسان تحتاج إلى شبكة واسعة من العلاقات مع الفاعلين على مستويات محلية وطنية ودولية عالمية، ولهذا فقد أدركت المنظمات الدولية غير الحكومية أهمية التشبيك في عملها وركزت عليه في مختلف الأنشطة التي تتم بهما.

على مستوى إدارتها للقضايا استطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية من أن تفعل دورها أكثر، بسبب اعتمادها على مفاهيم العمل الإداري الحديثة واستخدام الطرق، الكفيلة بتحقيق نتائج أفضل كالتخطيط الاستراتيجي و التعلم غير مستويات مختلفة في المنظمة والأهم من كل ذلك هو تركيزها على رأس المال الاجتماعي الذي يتمثل في العنصر البشري، من خلال الاهتمام بالتدريب هذا الكادر الذي يعطي الصورة الايجابية عن المنظمة وقد رأينا كيف يساعد التدريب على زيادة كفاءة المنظمة وتعزيز قدرتهما في إدارة القضايا خاصة قضايا حقوق

الإنسان، لما تشكله من أهمية بالنسبة للأفراد والمجتمعات على السواء فالعنصر البشري لابد عليه أن يكون أكثر وعيا، واهتماما وإدراكا الأهداف ورسالة المنظمة، ولا يتأتى هذا إلا عبر الاهتمام بالتدريب والتعلم. وعليه يمكننا القول أن للمنظمات الدولية غير الحكومية دورا كبيرا وحيوي في مجال إدارة قضايا حقوق الانسان، بحيث لا يمكن أن يتم الحديث عن هذه القضايا سواء على مستوى المنظمات الدولية أو مختلف المؤتمرات الدولية، دون حضور قوي وفعال لهذه الكيانات التي فرضت نفسها كشريك هام له القدرة الكافية على التعاطي مع هذا النوع من القضايا.

وهذه الدراسة بينت لنا أنه سواء تعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان أو بإصلاح نظام العدالة الدولية، أو بإيجاد مقاربات مؤسسية لضمان حماية اكير لحقوق الإنسان؛ تحد المنظمات الدولية غير الحكومية نفسها في مواجهة الدولة، التي تكون أحيانا متورطة في مختلف الإنتهاكات التي تعرفها حقوق الإنسان (النزاعات، التضييق على العرقيات والأقليات ....) وفي أحيان كثيرة تقف ضد أي اتفاقيات أو معاهدات دولية قد تكون في غير صالحها على الرغم من إدراكها لأهميتها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ومثال ذلك موقف بعض الدول الكبرى من إنشاء محكمة الجنايات الدولية ، و اتفاقية أوتاوا .... فكل هذه والممارسات تؤكد العلاقة التصادمية التي تكون في كثير من الأحيان بين الدولة والمنظمات الدولية غير الحكومية، فمنطق كل منهما مختلف؛ الأولى منطق مبني على المصلحة الخاصة أما الثانية فمنطق المصلحة العامة بعيدا عن أي حسابات ضيقة، بالتالي عملية التنسيق بين الطرفين في ظل هذين المنطقين تبقى صعبة التجسيد لاسيما في مجال حقوق الإنسان، وهذه الوضعية تعيق كثيرا إدارة قضايا حقوق الإنسان بنجاح من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية على غرار منظمة العفو الدولية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1/ باللغة العربية

1. باناجه، أحمد ، محمد، سعيد ، الوجيز في قانون المنظمات الدولية والإقليمية بيروت: دار
2. النشر، 1985.
3. زياني صالح ، بن سعيد مراد ، مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي
4. الجزائر : بائنة ، دار قانة للنشر التجليد، الطبعة الأولى ،2010
5. سعدي اكمال مصطفى حقوق الإنسان ، ط1 ،ب. م . ن : منشورات التنضيد بالكمبيوتر ، 2004.
6. سعد الله ، عمر . المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق
7. الجزائر ، دار هومه ،2009
8. شلبي، إبراهيم ، السظيم الدولي : دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، بيروت:
9. الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984.
10. العتري ، سعد على ، علي صالح، احمد ، إدارة رأس المال الفكري في منظمات
11. الأعمال، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2009.
12. العتري ، سعد ،و على صالح، احمد ، إدارة رأس المال الفكري الإدارة الحديثة للموارد
13. البشرية عمان : دار الراية للنشر في المنظمات الأعمال ،2009.
14. غضبان، ميروك ، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية– دراسة تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
15. الفتلاوي سهيل حسين المنظمات الدولية . لبنان: دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ،2004 .

16. فيشر، مارتينا ، ، ترجمة: حجازي ، يوسف، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات التجاذبات والإمكانيات والتحديات ، مركز برغهوف للإدارة البناءة للتراعات ، او كتوبر 2006

17. القاسمي، على ، حقوق الانسان بين الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي ، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة ،2001

18. المخلفاوي ، محمد احمد وشمان، عبد البافي واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان

19. وأثره على الشراكة في اليمن ، اليمن: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان ،ط1 2006

20. المغربي ، كامل محمد و الإدارة أصالة المبادئ والأسس ووظائف المنشاة مع حداثة و تحديات القرن 21، ، عمان ،دار الفكر ،ط 1، 2007.

21. يزيد الوليد ، بشار ، الادارة الحديثة للموارد البشرية عمان : دار الراية للنشر والتوزيع ، ط 01،2008

. **المذكرات والملتقيات**

ثانيا : المقالات والدوريات :

1 باللغة العربية :

1. الأسرج، حسين عبد المطلب ، "آليات أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية في الدول العربية"، مجلة الباحث ، العدد 06 ،2008

2. بو جرة، ياسين "واقع متطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي"، الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المحرر: حسين رأس الجبل ، الجزائر : مكتبة إقرأ، 2007.

3. ثابت ، وائل محمد، " مشاكل التدريب الإداري في المؤسسات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة فلسطين". مجلة جامعة الأزهر ، المجلد 12 العدد1.

4. الجابري ، محمد عابد ،" العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات "، المستقبل العربي ، السنة 20، العدد 228 ، فيفري 1998.
5. الربضي ، مسعود موسى ، "اثر العولمة في المواطنة "، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19 ،2008
6. سامح ، فوزي ، "الحوكمة "، المركز الدولي للدراسات المساقبلية والاستراتيجية العدد10 السنة الاولى اوكتوبر 2005.
7. مركز العدالة الانتقالية ، "لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية : العلاقة الأساسية مبادئ فراتي التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق "، نيويورك م. ع. 1، 2004.
8. النايف، لوي محمد حسين ، "العلاقة التكاملية بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الوطن"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، دمشق : العدد الثالث، 2011 .

ثالثا: تقارير المنظمات الدولية :

باللغة العربية :

1. تقرير منظمة العفو الدولية ،2010 .
2. تقرير منظمة العفو الدولية ،2012 .
3. المجلس الدولي لمنظمة العفو الدولية، القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية المعدل ، الاجتماع 23 ، الفترة من 12 إلى 19 كانون الأول (ديسمبر) 1997، وثيقة رقم: A/98/01/20POL

رابعا: الاتفاقيات والإعلانات الدولية:

1. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ديسمبر.1984

2. اتفاقية حظر استعمال وتخزين و إنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام "او تاوا"1997

3. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948

4. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966،

5. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام1966

6. ، ميثاق الأمم المتحدة 1945.

7. النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمدة في روما، 17 جويلية 1998

خامسا: المواقع الانترنيت

http://www.annabaa.org/index.htm

1 عودة ، جميل ، المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية تم تصفح الموقع في : 12/07/2011 2. الكريدي سليمان ، "حقوق الإنسان في الوطن العربي من الواقع الراهن إلى ضرورة الانطلاق"، ثم تصفح الموقع في 14/05/2011

http://www.banias.net/nuke/html/modules.php?name=News&file=article&

3. زيادة، رضوان ، مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، ثم تصفح الموقع في :

http://www.dchrs.com/download.php?filename=admin/books/5/Rad.doc

4- تاريخ منظمة العفو الدولية ، الموقع الالكتروني للمنظمة العفو الدولية ، ثم تصفح الموقع .

http://www.amnesty.org/ar/who-we-are/history 2012./02/10:

القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية ، ثم تصفح الموقع في :

5http://www.amnesty.org/ar/who-we-are/accountability/statute

6. اللجنة التنفيذية الدولية ، الموقع الكتروني لمنظمة العفو الدولية، ثم تصفح الموقع في

http://www.amnesty.org/ar/who-we-are/our-people/international executive-committe

7. فريق الادارة العليا في الأمانة الدولية ، موقع الالكتروني لمنظمة العفو الدولية ، تم تصفح الموقع في14/05/2021

http://www.amnesty.org/ar/staff-profiles/george-macfarlane

في منظمة العفو الدولية ، المساءلة ، ثم نقله في14/06/ 2021

http://www.amnesty.org/ar/who-we-are/accountability

9 05/02/2012. حملة لنطالب بالكرامة ، موقع منظمة العفو الدولية ، ثم تصفح الموقع في

http://www.amnesty.org/ar/demand-dignity

، الشبكة العربية المعلومات حقوق الإنسان، معلومات عن منظمة العفو الدولية ، ثم تصفح الموقع 14/06/2021 في

http://www.anhri.net/mena/amnesty/about.shtml

14/07/2011 .

. إدارة شؤون الإعلام الأمم المتحدة، الأمم المتحدة والألغام ، تم تصفح الموقع في

http://www.un.org/ar/peace/mine/treaties.shtml

المراجع باللغة الاجنبية

1. Allard, Gayle the influence of government policy and NGOs on capturing private investment. Madrid the organizers of OECD global forum on international investment 2008.
2. .Alkire ,Sabina, A Conceptual Framework for Human Security, Oxford University of Oxford 2003.
3. Baylis, John & Smithe, Steve ,the globlazation of world politics, oxford: Oxford university Press, third edition, 2003.
4. Betsill, Michel M.,Transnational actors in international environmental politics, New York, 2006.
5. Britton, Bruce, the learning NGO, UK:INTRAC.july 1998
6. .Baylis J. B. and Smith, S. (eds.), The Globalisation of World Politics, Oxford: Oxford University Press, second edition, 2001.
7. .Bendell Jem, Debating NGO accountability(New York:U-N,2006.
8. .Burger, Ronelle and Owens ,Trudy, Promoting transparency in the NGO sector: Examining the availability and reliability of selfreported data. London: CREDIT Research Paper
9. .Boyson, Jack K, Resources for Mobilizing Funding for Development Projects, Maryland, International Youth Foundation, August 2001.
10. Clapham , Andrew, human rights a very short introduction, oxford ; oxford university Press, 2007.
11. .Dodds, Felix, The Context: Multi-stakeholder Processes and Global Governance, (Commission on Global Governance(

12. E. Demars William, NGOs and Transnational Networks Wild Cards in World Politics, LONDON:Pluto Press, 2005.

13. .Ewards, Michael, NGO Rights and Responsibilities: A New Deal for Global Governance, London: Foreign Policy Centre, 2000

14. .Farington John, Antbony Bebbington and other reluctant partners?nongovernmental organization the state and sustainable agricultural development london the tylor a&francise library,2005.

15. .Hulme, David & Edwards, Michael NGOs, States and

16. Donors: Too Close for Comfort? Macmillan Press Ltd, 1997.

17. .Hailu senbeta , Abey, Non Governmental Organizations and

18. Development with Reference to the Benelux Countries, Louvain: University catholique de Louvain, Novembre 2003..

19. Holloway pactinc, Richard, Establishing and running an Advocacy NGO,asp, A.K.D.N civil sociaty Told, litman, planning principles and practices(

20. Holloway, Richard, Establishing and Running an Advocacy NGO(Pact Lusaka, 1998.

21. Gemmill, Barbara and Bamidele-Izu ,Abimbola, The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance in Global Environmental Governance. Johannesburg; Environment Liaison Centre International (ELCI.(

22. .Graham B Representation and party politics, Oxford: Black Kwel ,1993

23. Gemmill Barbara , & Bamidele-Izu, Abimbola, The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance(New Haven:D.C.Esty and M.Ivanvova (eds), Global Environmental Governance:option and opportunities ,yal school of forestry and environmental studies,2002.

24. Kuper Andrew, Democracy beyond borders justice and representation in global institutions. Oxford: Oxford university Press, 2006.

25. karimlindblom, Anna, Non-governmental organizations in international law. UK:Combridge university Press, 2005.

26. .laroche Josépha politique internationale, Paris, librairie génerale de droit et de jurisprudence, E.J.A.,2eme ed., 2000.

27. Lewis, David, the management of NON-GOVERNMENTAL development organization.. London: Routledge, 2001.

28. .lee, Julian, Rwanda, Kigali, Camparing NGOinfluence in the EUandUS.(Generva, C.A.S.I.N.September 2006.

29. Michel, Sara, the role of NGOs in human security. u k,harvad university, 2002.

30. .Amnesty international ,Strategic plan 2010 to 2016. London:I.C.M,2010.

31. the Coalition for the International Criminal Court,NGO Media Outreach: Using the Media as an Advocacy Tool,September 2003.

الفهرس

إهداء

الشكر

مقدمة 01

الفصل الأول : مقاربة مفاهيمية للمنظمات الدولية غير الحكومية و إدارة قضايا حقوق الانسان 09

المبحث الأول : مقاربة مفاهيمية للمنظمات الدولية غير الحكومية 10

المطلب الأول : تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية..... 11

المطلب الثاني : أهم خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية 22

المطلب الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية والحوكمة العالمية 27

المبحث الثاني : مقاربة مفاهيمية لحقوق الانسان 41

المطلب الأول : تعريف حقوق الانسان 41

المطلب الثاني : حقوق الانسان في السياسة الدولية 46

المطلب الثالث : حقوق الانسان في المنظمات الدولية غير الحكومية..... 52

الفصل الثاني : أهم أساليب وآليات إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان 67

المبحث الأول : أهم أساليب إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان 67

المطلب الأول : التخطيط 68

المطلب الثاني : التعلم 73

المطلب الثالث: التدريب 82

المبحث الثاني : أهم آليات إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان .
..... 86

المطلب الأول : لجان تقصي الحقائق 86

المطلب الثاني : تعزيز دور الرأي العام الدولي 98

المطلب الثالث : صياغة المواثيق والمعاهدات الدولية 103

خاتمة 114

قائمة المراجع..... 117

مـلخص مذكرة الماستر

من خلال هذه الدراسة أن طبيعة إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية تحلب لها الكثير من الضغوطات، فنجاحات هذه المنظمات تزيد من حجم التضييق الحكومي عليها، ما يجبرها على الأخذ وتبدأ السرية في ما يتعلق بتمويلها أو مصادر معلوماتهما لا سيما إذا تعلق الأمر بحقوق الإنسان. وهذا يشكل تحد كبير أمام إدارة المنظمات الدولية للقضايا التي تدافع عنها، فالشفافية تستوجب الإعلان عن مختلف الأنشطة والأعمال التي تقوم بها المنظمة، كما أن الشفافية في مجال تمويل المنظمات غير الحكومية مثلا يعد مقياسا هاما لمدى فعالية المنظمة وهامش الحركة لديها و بالتالي نجاحها في إدارة القضايا، لأن هذه الشفافية تجنبها ضغوطات الدول والمنظمات الدولية، وتزيد من مصداقيتها أمام الجمهور الذي تتعامل معه.

كلمات المفتاحية :

1- المنظمات الدولية 2- حقوق الانسان 3- غير الحكومية 4- الطبيعة التنظيمية

Abstract of The master thesis

Through this study, the nature of the management of international non-governmental organizations brings them a lot of pressure. The successes of these organizations increase the extent of government restrictions on them, forcing them to adopt and begin secrecy regarding their funding or their sources of information, especially when it comes to human rights. This constitutes a great challenge for international organizations to manage the issues they defend, as transparency requires announcing the various activities and works carried out by the organization, and transparency in the field of funding NGOs, for example, is an important measure of the effectiveness of the organization and the margin of its movement, and therefore its success in managing cases. Because this transparency avoids the pressures of countries and international organizations, and increases its credibility in front of the public it deals with.

keywords:

-1international organizations 2- human rights 3- non-governmental organizations 4- organizational nature